الإقتصاد والتنمية

مجلة علمية دورية محكمة

مخبر التنمية المحلية المستدامة

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

العدد الخامس : جانفي 2016

الفهرس

01 - دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري على المدى القصير

أ.د/ عبد القادر دربال، أ/محمد الرملي..... 05

02 - تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية

أ.جلولي نسيمة ، أ.د.صوار يوسف 24

03- التعليم وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر

أ.ياسين نادية/ أ.غيدة فوزية 40

04- فعالية السياسات الحكومية في تنشيط سوق رأس المال المخاطر

د.محمد الشريف بن زواي 55

05- دور إدارة الجودة الشاملة في الرفع من مستوى التعليم بالجامعات الجزائرية

د.شبوطي حكيم / أ.خليفة أحلام..... 69

06- الوعي البيئي والإستهلاك المسؤول لدى المستهلك

أ . آمال مهري..... 87

07- إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر

د. ليلى بوحديد /د. الهام يحياوي..... 113

08- طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها

أ. نسيمة بن يحي..... 134

09- ظرية المباريات كأداة للتحليل الإستراتيجي في التسويق

أ.ناجح أشرف..... 152

10- فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي

أ.أحمد بن قطاف..... 170

11- تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

د.غريبي أحمد / أ. بوشريط أسامة 187

ر د م د : 2353-0286 ، الإيداع القانوني : 2013-8229

مخبر التنمية المحلية المستدامة - جامعة المدية

الإقتصاد والتنمية

العدد الخامس : جانفي 2016

L'économie et du développement

Revue Scientifique, Périodique, et à comité de lecture

Laboratoire LDLD Médéa

Université Yahia FARES de Médéa

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

N° 05 : Janvier 2016

ISSN 2353-0286 / Dépôt Légal : 8229-2013

مجلة "الاقتصاد والتنمية"

العدد الخامس / جانفي 2016

مجلة دورية علمية محكّمة تصدر عن مخبر التنمية المحلية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

الرئيس الشرفـــــــــي:

أ.د أحمد زغدار

رئيس جامعة يحي فارس بالمدية

مدير المخبـــــــــــــر:

د.علي سماي

مديـــــــر المجلـــــة:

أ.د.عبد الوهاب رميدي

رئيـــــس التحريـــــــر:

أ.د.سليمان بوفاسة

اللجنـــــــــة العلميـــــــــــة

- أ.د مكيد علي.....جامعة المدية
- أ.د باشي أحمد. ..... جامعة الجزائر
- أ.د قدي عبد الحميد. ..... جامعة الجزائر
- أ.د خالفي علي. ..... جامعة الجزائر
- أ.د صالح تومي..... جامعة الجزائر
- أ.د عطيل أحمد .....(المدرسة العليا للتجارة- فرنسا .Rennes).
- أ.د صوالحي يونس..... (الجامعة العالمية الإسلامية - ماليزيا).
- أ.د رابح زبيري..... جامعة الجزائر
- أ.د. حميدوش علي..... جامعة المدية
- أ. د. رميدي عبد الوهاب..... جامعة المدية
- أ.د.بوشنافة الصادق. .....جامعة المدية
- أ.د مسعود دراوسي.....جامعة البليدة
- أ.درزيق كمال.....جامعة البليدة
- أ.د يرقي حسين..... جامعة المدية
- أ.داوسرير منور.....جامعة بومرداس
- أ.د فرحي محمد.....جامعة الاغواط
- أ.دسهلالييحضيه..... (جامعة السعودية).
- أ.د محمد دويدار.....(جامعة الاسكندرية).
- أ.د أحمد يوسف أحمد .....(المعهد العربي للدراسات والبحوث) جامعة القاهرة
- أ.د لعرباني موسى.....(الجامعةالعالمية الإسلامية - ماليزيا).
- أ.دراتول محمد. .....جامعة الشلف
- أ.د ناصر دادي عدون. .....المدرسة العليا للتجارةجامعة الجزائر
- أ.د عبد الله بلوناس. .....جامعة بومرداس
- أ.دبلعزوز بن علي. .....جامعة الشلف
- أ.د معراج هواري. .....جامعة غرداية
- أ.د بختي براهيم. .....جامعة ورقلة
- أ.د صالح صالحي. .....جامعة سطيف
- أ.دخرباشي حميد. .....جامعة بجاية
- أ.د بن مقدم مصطفى. .....جامعةتلمسان
- أ.د رشيد بوكساني.....جامعة البويرة
- أ.د. سليمان بوفاسة. ..... جامعة المدية
- د بوعلام معوشي. .....المركز الجامعي تيبازة
- د. سعداوي موسى. ..... جامعة المدية
- د. خليل عبد القادر. ..... جامعة المدية
- د. سماي علي. ..... جامعة المدية
- د. تهتان موراد. ..... جامعة المدية
- د. غريبي احمد. ..... جامعة المدية
- د. مزيود ابراهيم. ..... جامعة المدية
- د. حميدي يوسف. ..... جامعة المدية
- د. علوطي لمين. ..... جامعة المدية
- د. شبوطي حكيم . ..... جامعة المدية

قواعد النشر بالمجلة

تهتم مجلة (الاقتصاد والتنمية)بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية :

- **لغة النشر :**

تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية

- **شروط النشر :**

يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

1- أن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

2- أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

- **قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :**

1- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

2- تكتب المادة العلمية وفق برنامجMicrosoft word وبخط traditional arabic مقياس 16، أما المقدمة بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخطtimes new roman مقياس 14.

3- لا يتعدى عدد صفحات المقال 25 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع.

4- تكون الصفحات من نوع A4 مع الهوامش التالية : 2 سم على كل الجهات الأربع.

5- ضرورة وجود التهميش والمراجع ، ويشار إليها في نهاية البحث.

6- يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه.

- **التحكيم :**

1- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

2- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

- **البريد الالكتروني:**

ترسل المداخلات على عنوان البريد الالكتروني التالي:

labo_revu@yahoo.fr

الفهرس

01- دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري على المدى القصير

أ.د/ عبد القادر دربال، أ/محمد الرملي.....05

02- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية

أ.جلولي نسيمة..... 24

03- التعليم وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر

أ.ياسين نادية/ أ.غيدة فوزية 40

04- فعالية السياسات الحكومية في تنشيط سوق رأس المال المخاطر

د.محمد الشريف بن زواي 55

05 – دور إدارة الجودة الشاملة في الرفع من مستوى التعليم بالجامعات الجزائرية

د.شبوطي حكيم / أ.خليفة أحلام.....69

06- الوعي البيئي والإستهلاك المسؤول لدى المستهلك

أ . آمال مهري.....87

07- إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر

د. ليلى بوحديد /د. الهام يحياوي.....113

08- طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها

أ. نسيمة بن يحي.....134

09- ظرية المباريات كأداة للتحليل الإستراتيجي في التسويق

أ.ناجح أشرف.....152

10- فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي

أ.أحمد بن قطاف.....170

11- تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

د.غريبي أحمد / أ. بوشريط أسامة 187

– دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري على المدى القصير

أ.د /عبد القادر دربال [1]

أ. محمد رملي [2]

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية في محاولة تطبيق اسلوب السلاسل الزمنية من خلال نموذج Box-Jenkins في التنبؤ بمستوى سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالقيم النهائية وهذا على المدى القصير، وقد اجريت هذه الدراسة على البيانات الشهرية لسلسلة سعر الصرف الاسمي بفترة زمنية من جانفي 2009 الى ديسمبر 2014.

وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج ينطبق على بيانات سلسلة سعر الصرف الاسمي هو نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ذو التأثيرات الفصلية وان سعر الصرف الدينار الجزائري الاسمي مقابل الدولار الامريكي سوف يشهد تدهورا أي انخفاض سعر الصرف في الأشهر المقبلة وسوف يتراوح في حدود 100 دينار جزائري مقابل 01 دولار امريكي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الاسمي، نموذج Box-Jenkins ، المدى القصير، التنبؤ، الانخفاض.

رموز *jel*: F31, E47, C53

Abstract:

The aim of this working paper is to apply the approach of the time series through model Box Jenkins to predict the level of the nominal exchange rate of the dinar Algerian against the US dollar final values in short term.

This study was conducted on monthly data series for the nominal exchange rate of the time January 2009 to December 2014.

The study found that the best model applies to the nominal exchange rate data series is the autoregressive model of order 1 a seasonal effects and Algerian dinar exchange rate against the US dollar nominal will deteriorate .viz, depreciation of the exchange rate in the coming months, It will be about 100 Algerian dinars per 1 US dollar.

Key words*:* the Nominal Exchange Rate, Model of Box-Jenkins, Short-term Forecast, Depreciation.

(JEL) Classification : F31, E47, C53

[1]. أ.د/عبد القادر دربال،أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد بن بلة، وهران .

[2] أ. محمد رملي ، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة.

تمهيد

انه في واقع الامر بان المعاملات داخل البلد ما يتم تسويتها عن طريق نفس عملة البلد ولكن في غالب الامر لا توجد عملة دولية يتم تداولها، أي تسوية المعاملات داخل البلد الا في الحالات الاستثنائية كنظام الدولرة والاتحادات النقدية المشكلة لنفس العملة. فكل دولة لها عملتها الخاصة التي يتم إصدارها البنك المركزي وتستخدم لتمويل معاملاتها، وهو الامر الذي يجعل تجارة السلع والخدمات وتحويلات رؤوس الأموال بين الدول تقتضي اجراء عملية تحويل العملات، وهذا ما يضعنا امام مصطلح سعر الصرف الذي يعرف بانه سعر عملة مقوم بعملة أخرى.

اذن سعر الصرف يعتبر على انه أداة الربط بين اقتصاديات البلدان فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة. وما يمكن ملاحظته خاصة في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية خاصة مع الانفتاح الاقتصادي تحت غطاء العولمة بانه هناك تقلبات حادة في أسعار الصرف الدولية نتيجة للازمات الاقتصادية والمالية، اذ اضحى لنا بان نقوم بمحاولات لعمليات للتنبؤ بسعر الصرف خاصة وان كانت على المدى القصير لأجل تجنب أزمات مقبلة.

وكعملية للتنبؤ، يعتبر التنبؤ عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي[1]. كما يعرف أيضا بانه التقدير الكمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل القريب بناءا على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر ويلاحظ هنا ان التنبؤ العلمي يفترض ان سلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل القريب ما هو الا امتداد لسلوك هذه الظواهر في الماضي القريب ومن ثم حدوث تغيرات فجائية لم تكن متوقعة من الممكن ان تؤدي لعدم دقة التنبؤات العلمية الخاصة بمستقبل الظاهرة الاقتصادية[2].

نظام الصرف في الجزائر نجده انه بمراحل مختلفة وعرف اختلالات كثيرة خاصة في فترة الإصلاحات واتخذت السلطات النقدية عدة إجراءات في محاولة انعاشه وبدوه على النظام الاقتصادي الجزائري ككل، وعلى ما تقدم ذكره سنحاول طرح تساؤلنا الجوهري حول موضوع هذه الورقة البحثية بـ: ما مدى قدرة نموذج BOX-JENKINS على التنبؤ بسعر الصرف الدينار الجزائري قصير المدى؟

أهداف وأهمية وحدود البحث

تتمثل أهداف البحث بصفة عامة فيما يلي:

- معرفة الدور المحوري الذي يلعبه سعر الصرف في اقتصاد المالية الدولية.
- محاولة إيجاد قيم مستقبلية لسعر الصرف الاسمي مما يجعل في إمكانية التحكم فيه امرأ يسيرا وخاصة أن الجزائر تعتمد على نظام الصرف الموجه.

وتكمن أهمية البحث في محاولة الوصول إلى أفضل الطرق والأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في التنبؤ والتي تعطى أفضل النتائج الممكنة حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة عن طريق:

- التعرف على قدرة أسلوب Box-Jenkins في إعطاء نموذج للتنبؤ بمستوى سعر الصرف في ظل التغيرات الاقتصادية.
- التعرف على قدرة أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في إعطاء نموذج للتنبؤ بحجم المبيعات في ظل التغيرات الاقتصادية.

وبذلك فإن حدود البحث هي كالاتي:

1- تقوم هذه الدراسة على التنبؤ بمستوى سعر الصرف الاسمي باستخدام أسلوب Box and Jenkins بفترة زمنية تبدأ من جانفي 2009 الى ديسمبر 2014.
2- تقوم هذه الدراسة على التنبؤ بسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
3- مصدر بيانات الدراسة سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هي من بنك الجزائر.

فرضيات الدراسة:

- يمكن التنبؤ بمستوى سعر الصرف باستخدام أسلوب Box-Jenkins خاصة للسلاسل الزمنية ذات النمو المتزايد في القيم.
- الاطلاع بمستوى سعر الصرف المستقبلي يساعدنا في رسم سياسة سعر الصرف المستقبلية.

النماذج والأدوات المستخدمة في الدراسة.

حسب طبيعة الموضوع ولمعالجته فإننا نستخدم طريقتين لتحليل البيانات كالآتي:

1. طريقة Box and Jenkins والتي تتمثل في:
   - نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive .
   - نماذج المتوسطات المتحركة Moving-Average .
   - نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة *ARMA*
2. البرنامج الاقتصادي *EVIEWS 8* وتطبيقه على البيانات المتاحة مع شرح لطريقة Box and Jenkins ومن ثم يتم التنبؤ بالقيم المستقبلية.

أولاً: الإطار النظري لسعر الصرف

1- سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف على انه مقياس لعملة اخدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيمل يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[3].

2- كيفية تحديد أسعار الصرف

غالبا ما تقتصر عمليات تحديد أسعار الصرف في 03 حالات نحددها في الاتي[4]:

الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبطة بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني ما لم يحدث أي تغير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل او أي سلة من العملات وانما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب. تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيان وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا اما ان تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا الى ان سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار او تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس اوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة التدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

3- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة الى تقلبات مستمرة تحدث تغيرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها[5]:

- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات**: عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فان قيمة العملة ستتجه للارتفاع لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاسترداد من الخارج وهذا مايعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.
- **تغير معدلات التضخم**: بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود الى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون مستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية. وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي سيقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني ان لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.
- **التغير في معدلات الفائدة**: ان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) في البلد سوف تجذب راس المال الأجنبي مما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. اما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين – على الأمد القصير– على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لاجتناء المكاسب في سوق الأجانب. اذن فارتفاع أسعار الفائدة سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.
- **التدخلات الحكومية**: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياستها المالية والاقتصادية.
- **العوامل السياسة والعسكرية**: ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية او عبر تصريحات المسؤولين فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما تخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الاخبار.

ثانيــا: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

قبل الشروع في منهجية Box - Jenkins لابد من التعرف أولا على نماذج *ARMA* ، تفترض هذه النماذج الرياضية أي أنها لا تفترض أن y_{t-1} لها تأثير أكبر من y_{t-2} و y_t لها تأثير أكبر من y_{t-1} ويمكن تحديدها بالنماذج الرياضية التالية:

1- النماذج الرياضية للسلاسل الزمنية *ARMA* : يمكن ان نحددها بثلاث انواع من السلاسل وهي[6]:

1-1- نموذج الانحدار الذاتي

يقال للعملية التصادفية $X_t; t = 0, \pm1, \pm2.....$ بأنها عملية انحدار ذاتي برتبة p Autoregressive of Order p والذي يرمز له بالرمز $AR(p)$ إذا حققت المعادلة التالية:

$$X_t = a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + ... + a_p x_{t-p} + e_t$$

حيث ان: $a_1, a_2, a_3, ..., a_p$ معلمات الانحدار الذاتي Autoregressive Parameters .

e_t الخطأ العشوائي عند الزمن t وهو عملية عشوائية مجردة (تشويش أبيض).

2-1- نموذج المتوسطات المتحركة

يقال للعملية التصادفية $X_t; t = 0, \pm1, \pm2.....$ بأنها عملية أوساط متحركة برتبة q (Moving Average of Order q) والذي يرمز له بالرمز $MA(q)$ إذا تحققت المعادلة التالية:

$$X_t = e_t + b_1 e_{t-1} + b_2 e_{t-2} + ... + b_q e_{t-q}$$

حيث ان: $b_1, b_2, b_3, ..., b_q$ معلمات المتوسطات المتحركة Moving Parameters Average .

e_t الخطأ العشوائي عند الزمن t .

3-1- النماذج المختلطة ذات انحدار ذاتي وأوساط متحركة

إن العناصر الأساسية لنموذج الانحدار الذاتي والأوساط المتحركة يمكن أن تدمج للحصول على تشكيلة من النماذج تسمى نماذج انحدار ذاتي ذي أوساط متحركة برتبة $ARMA(p,q)$ وتكون بالشكل الآتي:

$$X_t = a_1 x_{t-1} + ... + a_p x_{t-p} + e_t + b_1 e_{t-1} + ... + b_q e_{t-q}$$

2- منهجيــة Box-Jenkins

تعد الأكثر استخداماً في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، وهي تقوم على مجموعة من المراحل[7]:

المرحلة الأولى: فحص استقرار السلسلة الزمنية، وتطبيق التحويلات اللازمة لجعلها مستقرة.

المرحلة الثانية: تعرف النموذج المناسب من عائلة نماذج *ARIMA* (Integrated Moving Average Autoregressive)

المرحلة الثالثة: تقدير النموذج

المرحلة الرابعة: فحص النموذج للتحقق من ملائمته للسلسلة الزمنية– موضوع البحث – وعندما يكون غير ملائماً نعود إلى المرحلة الثانية، وإلا ننتقل إلى المرحلة التالية الخامسة

المرحلة الخامسة: التنبؤ باستخدام النموذج المختار

المرحلة الأولى: اختبار جذر الوحدة

يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية وتحديد ماذا كانت المتغيرات ساكنة المستوى او بعد اخذ الفرق الاول او الثاني لجعلها مستقرة، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سنستخدم اختبار Augmented-Dickey -Fuller والذي تم الحصول عليه بالخطوات التالية:

- اختبار *DF* يعطى بالعلاقة التالية[8]: $\Delta Y_t = u + (p-1)\,pY_{t-1} + e_t$

$$\Delta Y_t = u + \theta pY_{t-1} + e_t$$

بحيث p يمثل عدد التأخرات في النماذج.

- إذا كان حد الخطأ يعاني e_t من الارتباط الذاتي Autocorrelation فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة وتصبح المعادلة كالاتي:

$$\Delta Y_t = u + (p-1)\,pY_{t-1} + e_t$$

وهذه العلاقة التي تم توسيعها والتي يطلق عليها *ADF* بحيث تصبح غير مرتبطة ε_t ذاتيا.

من اجل اختبار *ADF* نستعمل طريقة المربعات الصغرى *MCO* لتقدير النماذج التالية وذلك حسب ترتيب عدد التأخرات p المستعملة في كل نموذج والتي ستحدد في نموذجنا باستعمال معيار Schwarz Info Criterion

النموذج الأول: في حالة وجود قيمة الثابت: $\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j-1} + C + e_t$

النموذج الثاني: في حالة وجود مركبة الاتجاه العام وقيمة الثابت: $\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j-1} + C + bt + e_t$

النموذج الثالث: في حالة عدم وجود قيمة ثابتة ومركبة الاتجاه العام: $\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j-1} + e_t$

اختبار الفرضيتين التاليتين

الفرضية العدمية: H_0:ρ-1=0 أي يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة ولا يصلح استخدامها للتقدير.

الفرضية البديلة: H_1:|ρ-1|<0 السلسلة الزمنية مستقرة.

المرحلة الثانية: التعرف على النموذج المناسب من عائلة نماذج *ARIMA*

إن مرحلة تعرف السياق العشوائي المولد للسلسة الزمنية تعد من المراحل الحرجة، إذ نبحث في عائلة نماذج ARMA على النموذج الذي يلائم السلسلة الزمنية التي لدينا. وقد اقترح Box-Jenkins الاعتماد على دالة الارتباط الذاتي (A.C.F) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (P.A.C.F) اذن ان[9]:

- دالة الارتباط الذاتي الجزئي تحدد لنا رتبة السياق $AR(p)$ إذا أصبحت هذه الدالة غير معنوية بعد عدد معين من التباطؤات،يكون عدد التباطؤات المعنوية هو رتبة AR
- بينما تحدد لنا دالة الارتباط الذاتي رتبة السياق $MA(q)$ إذا أصبحت هذه الدالة غير معنوية بعد عدد معين من التباطؤات، يكون عدد التباطؤات المعنوية هو q رتبة سياق المتوسط المتحرك.
- أما إذا كانت قيم كل من (A.C.F) تتخامد ولا تنعدم بعد عدد معين من التباطؤات فنكون أمام ARMA(p,q) والجدول الموالي يلخص ذلك:

الجدول (1): خصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية.

نوع النموذج	دالة الارتباط الذاتي البسيطة	دالة الارتباط الذاتي الجزئية
AR(p)	غير منعدمة ومستمرة في التناقص	فقط p الأوائل هي التي تختلف جوهريا عن 0
MA(q)	فقط q الأوائل هي التي تختلف جوهريا عن 0	غير منعدمة ومستمرة في التناقص
ARMA (p, q)	غير منعدمة وتستمر في التناقص	غير منعدمة وتستمر في التناقص

R. Bourbonnais, J.C.Usunier (2001) ," Prévisions des Ventes, Théorie et Pratique" , 3ème Édition Economica Paris,P 89

المرحلة الثالثة: تقدير النموذج

إن تقدير معاملات النموذج إذا كان نموذج انحدار ذاتياً لا تطرح أية مشكلة، حيث يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى، وفي هذه الحالة فإن أي برنامج إحصائي يعطي معاملات الانحدار الخطي المتعدد يفي بالغرض.

أما في حالة نموذج *ARMA* ، فإن تقدير المعاملات يصبح معقداً وتوجد عدة خوارزميات مقترحة لتقدير النموذج. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام طريقة الإمكانية القصوى، أو طريقة المربعات الصغرى. وتختلف البرامج الإحصائية فيما بينها بتقدير معاملات النموذج بحسب الطريقة المتبعة، لذلك قد تعطي نتائج متباينة للنموذج نفسه[10].

المرحلة الرابعة: فحص النموذج للتحقق من ملائمته للسلسلة الزمنية

بعد عملية التقدير تأتي مرحلة الاختبار جودة النموذج والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمرحلة التعرف، وتكون هذه الاختبارات كالآتي:

1- اختبار معنوية المعلمات المقدرة: ونستخدم اختبار Student، للتعرف من اختلاف المعلمات عن 0 أم لا، وذلك من خلال قسمة المعلمة المقدرة على انحرافها المعياري وتقارن بالقيمة الجدولية التي توافق مستوى المعنوية: α ودرجات الحرية $n-k$.

2- اختبار الخطأ الأبيض Tests de bruit blanc: من أجل التأكد من أن البواقي ε_t يحاكي تشويشا أبيضا أو خطأ أبيض ،بمعنى أن الأخطاء مستقلة فيما بينها من أجل هذا الغرض نستخدم إحصائية : Ljung-Box [11] سلسلة (سيرورة) الخطأ الأبيض تكون على النحو التالي : $p_1 = p_2 = ... = p_h = 0$

ثم نجري اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية H_0 : $p_1 = p_2 = ... = p_h = 0$

الفرضية البديلة H_1 : يوجد على الأقل p_i يختلف جوهريا عن 0.

ثم نستخدم العلاقة التالية التي تعطي إحصائية Ljung-Box Q' : $Q' = n(n+2)\sum_{k=1}^{h}\frac{\hat{p}_k^2}{n-k}$ حيث: $\hat{p}_k^2$ قيمة الارتباط الذاتي من الدرجة k ، h معامل التأخر.

Q' تتبع توزيع χ^2 (Chi-deux) بدرجة حرية h ومعنوية α والتي يتم على أساسها استخراج قيمة Q'_{tab} وبالتالي تقارن مع Q'_{cal} ونرفض بموجبها الفرضية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع تشويشا أو خطأ أبيضا إذا كانت $Q'_{tab} \langle Q'_{cal}$.

ولكن هل الخطأ الأبيض يتبع التوزيع الطبيعي:

لإثبات هذه الفرضية نستخدم اختبار Jarque-Bera [12] الذي يحدد بالصيغة التالية: $JB = \frac{n}{6}\left(S + \frac{(K-3)^2}{4}\right)$

حيث: S تمثل معامل Skeweness و K معامل Kurtosis على التوالي:

$$S = \frac{\hat{\mu}_3}{\hat{\sigma}^3} = \frac{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^3}{\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2\right)^{3/2}}$$
$$K = \frac{\hat{\mu}_4}{\hat{\sigma}^4} = \frac{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^4}{\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2\right)^2},$$

-إذا كان S و K يخضعان لتوزيع طبيعي فان: اختبار JB يتبع توزيع χ^2 (Chi-deux) حيث 2 درجة الحرية.

-إذا كان $JB \langle \chi^2_{1-\alpha}$ عند 2 درجة الحرية، ومستوى المعنوية $1-\alpha$: نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 أي: الخطأ الأبيض لايتبع التوزيع الطبيعي.

3- **بيانات الدراسة**

لدينا سلسلة زمنية تمثل سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي المصرح بها من قبل البنك الجزائري، وهذا بفترة زمنية تمتد 01 جانفي2009 الى غاية 31 ديسمبر 2014.

الشكل (1): سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

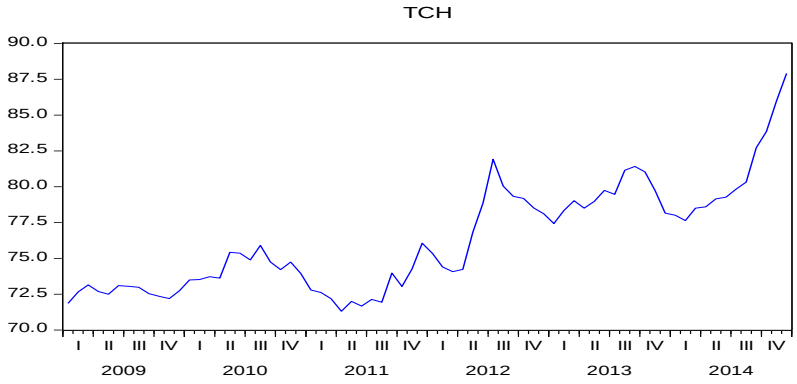

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*

يلاحظ من الشكل البياني (1) انه هناك تذبذبات قد تكون مركبة اتجاه عام او مركبة موسمية نحاول الكشف عنها باستعمال الاختبارات غير الحرة لأنه بيانيا يصعب الكشف عنهما، وان كانت موجودة نحاول نزعها في مرحلة اولية، وبعد مرحلة موالية نحاول ادخالهما لتتحول السلسلة الزمنية الى نماذج آنية (HOLT) والمشتقة من نماذج (BROWN).

- **الكشف عن مركبة الاتجاه العام**: للكسف عن مركبة الاتجاه العام، قمنا بالاستعانة بأحد الاختبارات حرة التوزيع وهو اختبار الاشارة (Sign test) الذي يعتمد على إشارة الفروقات من الدرجة الأولى، من موجبة وسالبة كما يفترض هذا الاختبار التوزيع العشوائي للمعطيات. وحسب هذا الاختبار وجدنا ان السلسلة الزمنية خالية من مركبة الاتجاه العام[1].
- **الكشف عن الاتجاه الفصلي**[2]: نعتمد على اختبار Kruskall Wallis وهو يستعمل خصيصا للكشف عن المركبة الفصلية وحتى لا يكون هذا الاختبار مغالطا يجب نزع مركبة الاتجاه العام من السلسلة قبل محاولة الكشف عن المركبة الفصلية، وحسب هذا الاختبار تبين انه تتوفر مركبة فصلية.

[1] القيمة المحسوبة لهذا الاختبار هي: $|Z| = \frac{V - U_v}{6_v} = \frac{35 - \frac{71}{2}}{\sqrt{\frac{71}{4}}} = 0.1186$ أقل من القيمة الجدولية 1.96 ومنه نقبل بالفرضية H_0 ، أي السلسلة خالية من مركبة الاتجاه العام

[2] القيمة المحسوبة لهذا الاختبار هي: $|Kw| = \frac{12}{T(T+1)} \sum_{i=1}^{P} \frac{R_i^2}{n_i} - 3(T+1) = -107,365297$ اكبر من قيمة $\chi^2_{11,5\%} = 19,675$. ومنه نقبل بالفرضية H_1 ، أي السلسلة تحتوي على المركبة الفصلية.

نقوم بعملية التعديل الموسمي مباشرة من البرنامج الاقتصادي *EVIEWS 8* ، ومن خلال البرنامج تم ازالتها وهذا باستخدام اسلوب المتوسطات المتحركة مع احتساب المؤشرات الفصلية.

الشكل (2): سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد إزالة المركبة الفصلية.

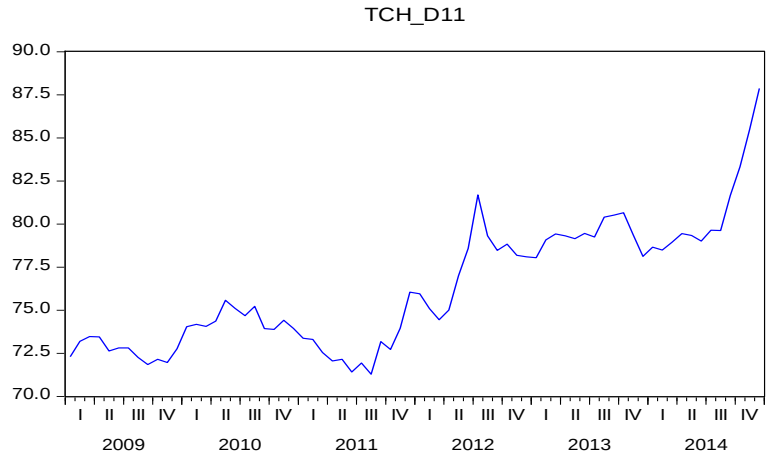

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*

ومن رسم المشاهدات الخالية من المركبة الفصلية مع الزمن الشكل (2) يلاحظ تزايد سعر صرف الدينار مقابل الدولار عبر الزمن مما يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، كما يلاحظ وجود تقلبات كبيرة، بحيث يقترح ذلك استخدام السلسلة في صورة لوغاريتم الشكل (3) حيث يساعد (LNTCH_D11) من ناحية استقرار الارتباط (Covariance Stationary).

الشكل (3): لوغاريتم سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد إزالة المركبة الفصلية.

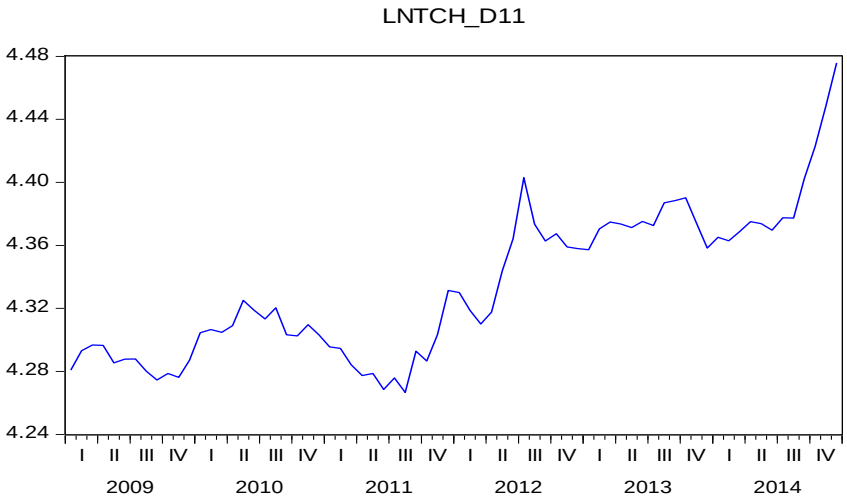

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*

المرحلة الأولى: فحص استقرار السلسلة الزمنية

في هذه المرحلة نطبق اختبار Augnented Dichy-Fuller للكشف عن جذر الوحدة لبيانات السلسلة الزمنية، وأعطت نتائج هذا الاختبار حسب الجدول (2):

الجدول (2): نتائج اختبار Augnented Dichy-Fuller لسلسلة لوغاريتم سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

الاختبار	قيمة t المحسوبة	القيمة النظرية عند $\alpha = 0,05$
ADF	**1.061228**	**3.474363**

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

بالمقارنة نجد أن قيمة Student المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية إذن تقبل بالفرضية H_0 ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الجدول (3): نتائج اختبار Augnented Dichy-Fuller لوغاريتم الفروق الاولى سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد إزالة المركبة الفصلية.

الاختبار	قيمة t المحسوبة	القيمة النظرية عند $\alpha = 0,05$
ADF	**6.823852**	**3.474363**

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة. إذن تقبل بالفرضية H_1 اي لايوجد جذر أحادي في السلسلة الزمنية، ويصبح الشكل البياني للسلسلة الناتجة كما يظهر في الشكل رقم (4) ، إذ يبدو من الشكل أنها أصبحت مستقرة.

الشكل (4): سعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد تطبيق مرشح الفروق الأولى.

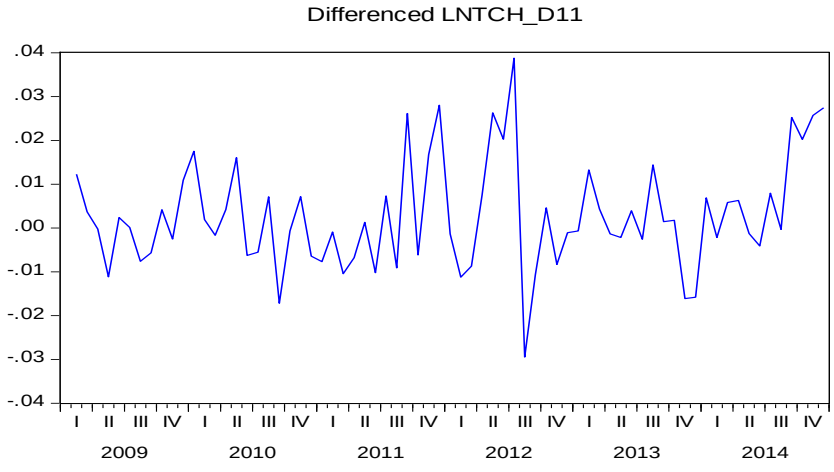

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

المرحلة الثانية: التعرف على النموذج المناسب الذي يمثل سلسلة الفروق الأولى

من خلال الشكل (5) وبعد فحص دالة الارتباط الذاتي *ACF* ودالة الارتباط الذاتي الجزئي *PACF* لسلسلة الفروق الأولى يقود إلى النماذج الاتية: *SARIMA(0.1.1), SARIMA(1.1.0), SARIMA(30.1.0)*. كما نشير الى انه هناك عدة نماذج لنموذج المتوسطات المتحركة بدءا من نموذج: *SARIMA(0.1.2)* الى غاية نموذج: *SARIMA(0.1.18)*

الشكل (5): بيان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لسلسلة سعر الصرف الاسمي الشهري.

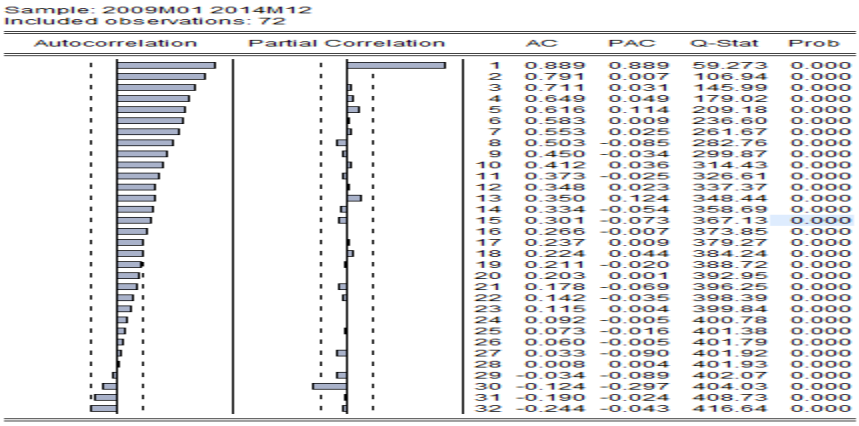

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.889	0.889	59.273	0.000
2	0.791	0.007	106.94	0.000
3	0.711	0.031	145.99	0.000
4	0.649	0.049	179.02	0.000
5	0.616	0.114	209.18	0.000
6	0.583	0.009	236.60	0.000
7	0.553	0.025	261.67	0.000
8	0.503	-0.085	282.76	0.000
9	0.450	-0.034	299.87	0.000
10	0.412	0.036	314.43	0.000
11	0.373	-0.025	326.61	0.000
12	0.348	0.023	337.37	0.000
13	0.350	0.124	348.44	0.000
14	0.334	-0.054	358.69	0.000
15	0.301	-0.073	367.13	0.000
16	0.266	-0.007	373.85	0.000
17	0.237	0.009	379.27	0.000
18	0.224	0.044	384.24	0.000
19	0.211	-0.020	388.72	0.000
20	0.203	0.001	392.95	0.000
21	0.178	-0.069	396.25	0.000
22	0.142	-0.035	398.39	0.000
23	0.115	0.004	399.84	0.000
24	0.092	-0.005	400.78	0.000
25	0.073	-0.016	401.38	0.000
26	0.060	-0.005	401.79	0.000
27	0.033	-0.090	401.92	0.000
28	0.008	0.004	401.93	0.000
29	-0.034	-0.089	402.07	0.000
30	-0.124	-0.297	404.03	0.000
31	-0.190	-0.024	408.73	0.000
32	-0.244	-0.043	416.64	0.000

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

المرحلة الثالثة والرابعة تقدير النماذج المقترحة والتحقق من ملائمتها للسلسلة الزمنية

بعدما تحصلنا على النماذج الممكنة، نقوم بتقدير معلمات النموذج، ثم اختبار معنوية هذه المعلمات.

- **تقدير النموذج *SARIMA(1.1.0)***

نلاحظ من خلال الشكل (5) ان قيمة دالة الارتباط الذاتي الجزئي *PACF* عند الفجوة الاولى تقع خارج مجال الثقة أي: *AR(1)* وبإجراء عملية التقدير تحصلنا على النتائج التالية.

الجدول (4): نتائج تقدير النموذج *SARIMA(1.1. 0)*

Dependent Variable: LNTCH_D11
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:04
Sample (adjusted): 2009M02 2014M12
Included observations: 71 after adjustments
Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.223222	0.157471	26.81898	0.0000
AR(1)	1.025331	0.034145	30.02835	0.0000

R-squared	0.928917	Mean dependent var	4.334395
Adjusted R-squared	0.927887	S.D. dependent var	0.046584
S.E. of regression	0.012509	Akaike info criterion	-5.896893
Sum squared resid	0.010798	Schwarz criterion	-5.833155
Log likelihood	211.3397	Hannan-Quinn criter.	-5.871546
F-statistic	901.7020	Durbin-Watson stat	1.625292
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	1.03
	Estimated AR process is nonstationary

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

من الجدول (4) نلاحظ ان المعلمات المقدرة كلها معلمات معنوية والنموذج المقدر هو:

$$\hat{X}_t = 4.223222 + 1.025331 x_{t-1}$$

- **التحقق من ملائمة النموذج *SARIMA(1.1.0)* للسلسلة الزمنية**

من اجل التحقق من ملائمة النموذج نقوم بالتمثيل البياني للارتباط الذاتي للبواقي والمدرج التكراري من خلال الشكل (6)، (7)

الشكل (6): بيان دالة الارتباط الذاتي

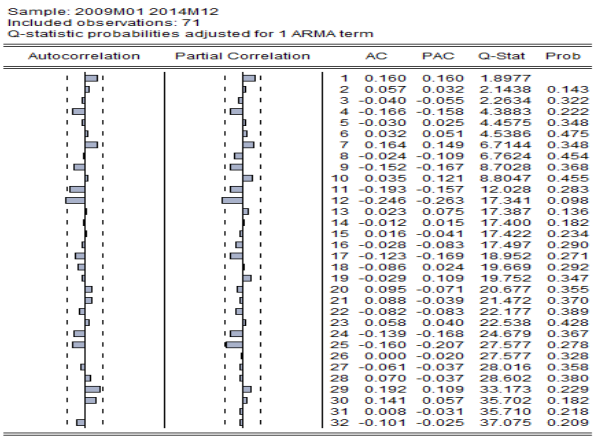

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.160	0.160	1.8977	
2	0.057	0.032	2.1438	0.143
3	-0.040	-0.055	2.2634	0.322
4	-0.166	-0.158	4.3883	0.222
5	-0.030	0.025	4.4575	0.348
6	0.032	0.051	4.5386	0.475
7	0.164	0.149	6.7144	0.348
8	-0.024	-0.109	6.7624	0.454
9	-0.152	-0.167	8.7028	0.368
10	0.035	0.121	8.8047	0.455
11	-0.193	-0.157	12.028	0.283
12	-0.246	-0.263	17.341	0.098
13	0.023	0.075	17.387	0.136
14	-0.012	0.015	17.400	0.182
15	0.016	-0.041	17.422	0.234
16	-0.028	-0.083	17.497	0.290
17	-0.123	-0.169	18.952	0.271
18	-0.085	0.024	19.669	0.292
19	-0.029	0.109	19.752	0.347
20	0.095	-0.071	20.677	0.355
21	0.088	-0.039	21.472	0.370
22	-0.082	-0.083	22.177	0.389
23	0.058	0.040	22.538	0.428
24	-0.139	-0.168	24.679	0.367
25	-0.160	-0.207	27.577	0.278
26	0.000	-0.020	27.577	0.328
27	-0.061	-0.037	28.016	0.358
28	0.070	-0.037	28.602	0.380
29	0.192	0.109	33.173	0.229
30	0.141	0.057	35.702	0.182
31	0.008	-0.031	35.710	0.218
32	-0.101	-0.025	37.075	0.209

الشكل (7): المدرج التكراري للبواقي

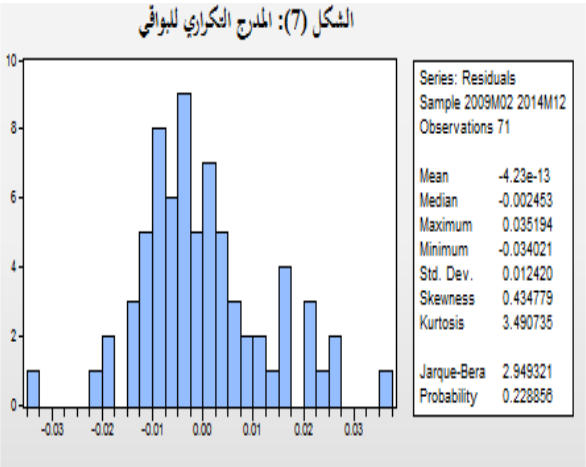

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

اختبار Ljung-Box وبالاعتماد على احصائية Q-Statistics كما يظهر في الشكل (6) يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث كل الاحتمالات الاحصائية اكبر من 05% ويؤكد ذلك دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي أي كل الحدود تقع داخل مجال الثقة، وبالتالي نقبل بالفرضية H_0 القائلة ان البواقي هي خطا ابيض.

من اجل معرفة هل ان هذا الخطأ الأبيض يتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بالاستعانة بالشكل (7) الذي يمثل المدرج التكراري للبواقي حيث نلاحظ ان الخطأ الأبيض متناظر بالنسبة الى 0 وله الشكل الطبيعي، ومن خلال اختبار Jarque-Bera نجد أن: $JB = 2.949321 \prec x^2_{0.05,2} = 5.99$ وبالتالي الخطأ الابيض يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي النموذج المستخدم ملائم للدراسة.

- بالنسبة للنموذج ***SARIMA(30.1. 0)*** فهو غير ملائم للدراسة، انظر الملحق رقم 01.
- **تقدير النموذج *SARIMA(0.1.1)***

نلاحظ من خلال الشكل (5) ان قيمة دالة الارتباط الذاتي الجزئي *PACF* عند الفجوة الاولى تقع خارج مجال الثقة أي: *MA(1)* وبإجراء عملية التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (5): نتائج تقدير النموذج *SARIMA(0.1.1)*

Dependent Variable: LNTCH_D11
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:52
Sample: 2009M01 2014M12
Included observations: 72
Convergence achieved after 14 iterations
MA Backcast: 2008M12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.334862	0.006145	705.4165	0.0000
MA(1)	0.890875	0.053152	16.76085	0.0000

R-squared	0.655257	Mean dependent var	4.333652
Adjusted R-squared	0.650332	S.D. dependent var	0.046683
S.E. of regression	0.027605	Akaike info criterion	-4.314271
Sum squared resid	0.053342	Schwarz criterion	-4.251030
Log likelihood	157.3138	Hannan-Quinn criter.	-4.289095
F-statistic	133.0496	Durbin-Watson stat	0.603226
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.89

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

من الجدول (5) نلاحظ ان المعلمات المقدرة كلها معلمات معنوية والنموذج المقدر هو:

$$\hat{X}_t = 4.334862 + 0.890875e_{t-1}$$

- **التحقق من ملائمة النموذج *SARIMA(0.1.1)* للسلسلة الزمنية**

كذلك من اجل التحقق من ملائمة النموذج نقوم بالتمثيل البياني للارتباط الذاتي للبواقي

الشكل (8): بيان دالة الارتباط الذاتي

Sample: 2009M01 2014M12
Included observations: 72
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

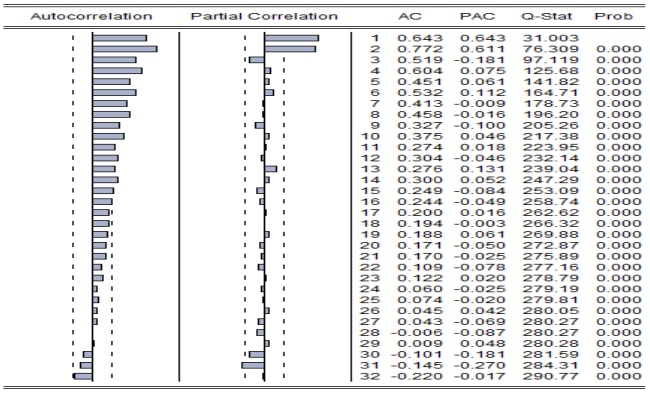

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.643	0.643	31.003	
2	0.772	0.611	76.309	0.000
3	0.519	-0.181	97.119	0.000
4	0.604	0.075	125.68	0.000
5	0.451	0.061	141.82	0.000
6	0.532	0.112	164.71	0.000
7	0.413	-0.009	178.73	0.000
8	0.458	-0.016	196.20	0.000
9	0.327	-0.100	205.26	0.000
10	0.375	0.046	217.38	0.000
11	0.274	0.018	223.95	0.000
12	0.304	-0.046	232.14	0.000
13	0.276	0.131	239.04	0.000
14	0.300	0.052	247.29	0.000
15	0.249	-0.084	253.09	0.000
16	0.244	-0.049	258.74	0.000
17	0.200	0.018	262.62	0.000
18	0.194	-0.003	266.32	0.000
19	0.188	0.061	269.88	0.000
20	0.171	-0.050	272.87	0.000
21	0.170	-0.025	275.89	0.000
22	0.109	-0.078	277.16	0.000
23	0.122	0.020	278.79	0.000
24	0.060	-0.025	279.19	0.000
25	0.074	-0.020	279.81	0.000
26	0.045	0.042	280.05	0.000
27	0.043	-0.069	280.27	0.000
28	-0.006	-0.087	280.27	0.000
29	0.009	0.048	280.28	0.000
30	-0.101	-0.181	281.59	0.000
31	-0.145	-0.270	284.31	0.000
32	-0.220	-0.017	290.77	0.000

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

من خلال احصائية Q-Statistics في الشكل (8) نلاحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث كل الاحتمالات الاحصائية اقل من القيمة الحرجة 05% ويؤكد ذلك دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي أي معظم الحدود تقع خارج مجال الثقة، وبالتالي نقبل بالفرضية H_1 القائلة ان البواقي هي ليست بخطا ابيض، وبالتالي هذا النموذج غير ملائم للدراسة.

تقدير النماذج المختلطة

طالما وجدنا أن جودة النموذج *SARIMA(1.1.0)* هي محققة وجودة النموذج*SARIMA(0.1.1)* غير محققين، فانه حتما النماذج المختلطة تكون غير صالحة للدراسة وبالتالي كذلك عملية التنبؤ.*SARIMA(0.1.1)*,

المرحلة الخامسة: التنبؤ باستخدام النموذج المختار

توفر لدينا نموذج واحد ملائم للدراسة والذي يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي الموسمي ***SARIMA(1.1.0)*** وهو النموذج الوحيد الذي سوف نعتمد عليه في عملية التنبؤ قصير المدى لسعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل (9): القيم التنبؤية للنموذج *SARIMA(1.1.0)*

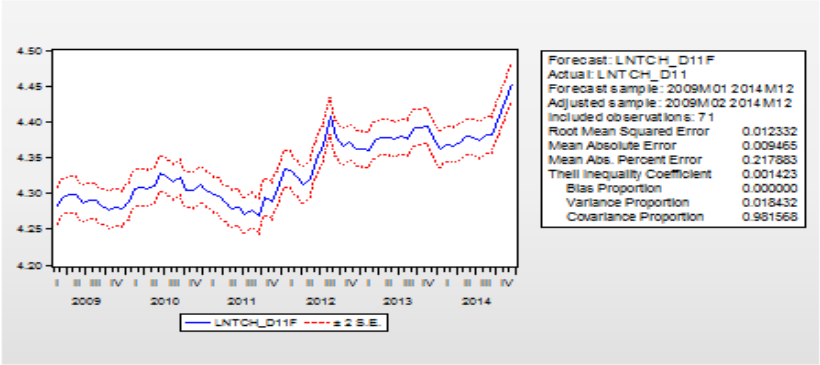

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

نحاول بتلخيص هذ النتائج للشكل 9 في الجدول

الجدول (6): القيم التنبؤية النموذج *SARIMA(1.1. 0)* لسعر الصرف الاسمي بالقيم النهائية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

	LNTCH_D11F	TCH D11F
2015M01	4,5723	96,7670
2015M02	4,5811	97,6264
2015M03	4,5902	98,5156
2015M04	4,5995	99,4357
2015M05	4,609	100,3880
2015M06	4,6188	101,3739
2015M07	4,6288	102,3948
2015M08	4,6391	103,4523
2015M09	4,6496	104,5479
2015M10	4,6604	105,6833
2015M11	4,6715	106,8603
2015M12	4,6828	108,0806

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

من خلال الجدول تمثل LNTCH_D11F القيم التنبؤية في صورة لوغاريتمات لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالقيم النهائية بفترة اعتبرناها قصيرة المدى من شهر جانفي 2015 الى غاية شهر ديسمبر 2015 وهذا حتى لايفقد التنبؤ مصداقيته. اما قيمTCH D11F فهي قيم في شكلها النهائي محولة بدالة عكسية (اسية) انطلاقا من القيم السابقة لـ: LNTCH_D11F.

ثالثاً: نتائج الدراسة

لقد كان الهدف الرئيسي من هذه المحاولة هو محاولة إيجاد قيم مستقبلية لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالقيم النهائية الشهرية خاصة على المدى القصير مما يجعل في إمكانية التحكم فيه امرا يسيرا وخاصة ان الجزائر تعتمد على نظام الصرف الموجه، وهذا بمحاولة الوصول إلى أفضل الطرق والأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في التنبؤ والتي تعطى أفضل النتائج الممكنة حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة عن طريق منهجية Box-Jenkins ، وقد بينت نتائج هذه المحاولة بان سعر الصرف الدينار مقابل الدولار سوف يشهد تدهورا أي انخفاض سعر الصرف في الأشهر المقبلة وسوف يتراوح في حدود 100 دينار جزائري مقابل 1 دولار امريكي بعدما كان في سنوات في الآونة الاخيرة في حدود 70 الى 80 دولار حيث تبين لنا سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري هو متأثر كثيرا بالصدمات النقدية والصدمات الحقيقية ومنه فإن سعر الصرف الإسمي سيكون له اتجاه الانخفاض في القيمة. وربما على صانعي القرار وراسمي السياسة النقدية بان يراعوا الى هذا التدهور في القيمة الاسمية للدينار وهذا بالنظر حلقة السعر والاجر على المدى القصير والبعيد ومراجعة الية سعر صرف الدينار.

الملحق رقم 01

- النموذج: *SARIMA(30.1. 0)*

نتائج تقدير النموذج الأولية

Sample (adjusted): 2011M07 2014M12
Included observations: 42 after adjustments
Convergence achieved after 404 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	177.1572	125547.3	0.001411	0.9989
AR(30)	0.999643	0.259135	3.857612	0.0004

R-squared	0.320380	Mean dependent var	4.361370
Adjusted R-squared	0.303390	S.D. dependent var	0.041555
S.E. of regression	0.034683	Akaike info criterion	-3.838692
Sum squared resid	0.048116	Schwarz criterion	-3.755946
Log likelihood	82.61253	Hannan-Quinn criter.	-3.808362
F-statistic	18.85646	Durbin-Watson stat	0.220253
Prob(F-statistic)	0.000094		

نتائج تقدير النموذج النهائية

Sample (adjusted): 2011M07 2014M12
Included observations: 42 after adjustments
Convergence achieved after 3 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(30)	1.014350	0.001229	825.6584	0.0000

R-squared	0.321319	Mean dependent var	4.361370
Adjusted R-squared	0.321319	S.D. dependent var	0.041555
S.E. of regression	0.034234	Akaike info criterion	-3.887693
Sum squared resid	0.048050	Schwarz criterion	-3.846320
Log likelihood	82.64156	Hannan-Quinn criter.	-3.872528
Durbin-Watson stat	0.222542		

بيان دالة الارتباط الذاتي

Sample: 2009M01 2014M12
Included observations: 42
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

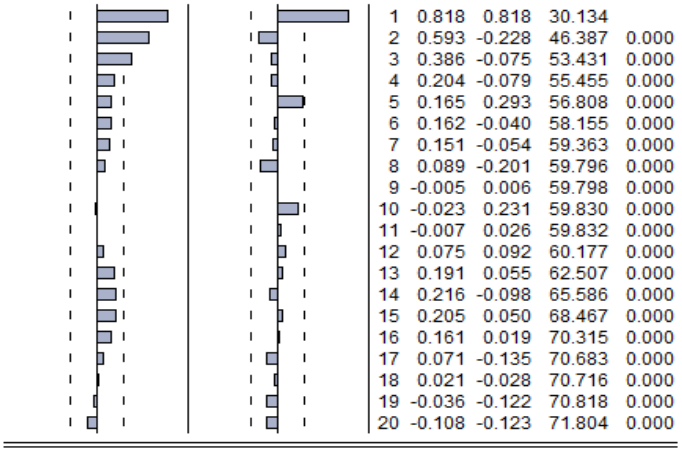

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.818	0.818	30.134	
		2	0.593	-0.228	46.387	0.000
		3	0.386	-0.075	53.431	0.000
		4	0.204	-0.079	55.455	0.000
		5	0.165	0.293	56.808	0.000
		6	0.162	-0.040	58.155	0.000
		7	0.151	-0.054	59.363	0.000
		8	0.089	-0.201	59.796	0.000
		9	-0.005	0.006	59.798	0.000
		10	-0.023	0.231	59.830	0.000
		11	-0.007	0.026	59.832	0.000
		12	0.075	0.092	60.177	0.000
		13	0.191	0.055	62.507	0.000
		14	0.216	-0.098	65.586	0.000
		15	0.205	0.050	68.467	0.000
		16	0.161	0.019	70.315	0.000
		17	0.071	-0.135	70.683	0.000
		18	0.021	-0.028	70.716	0.000
		19	-0.036	-0.122	70.818	0.000
		20	-0.108	-0.123	71.804	0.000

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على *EVIEWS 8*.

– قائمة المراجع:

[1] مولود حشمان (1998)، " نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص77.

[2] عبد القادر عطية (1998)، " الاقتصاد القياسي"، دار النشر الجامعية، الطبعة الثانية، ص 583.

[3] عبد المجيد قدي (2005)، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص103-104.

[4] محمود حميدات (1966)، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 111.

[5] عرفان تقي الحسيني (2002)، " التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، ص ص 158- 159.

[6] فارس غانم أحمد، عائدة يونس محمد، هالة نافع فتحي (2013)، " التنبؤ الالكتروني لفعاليات الاركاض للنساء باستخدام الشبكات العصبي"، مجلة الرافدين لعلوم الحاسوب والرياضيات المجلد (10) العدد(1)، ص 311.

[7] عثمان نقار، منذر العواد (2011)، "منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ: دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوني، المجلد،27، العدد الثالث، ص ص 127،128.

[8] P. Wang (2003), "Financial Econometrics :Methode and Models", Routledge, USA, P16.

[9] عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 132،133.

[10] نفس المرجع، ص 133.

[11] Ljung, G.M., and Box G.E.P. (1978), "On a Measure of the Lack of Fit in Time Series Models". Biometrika, n65,PP 297-303

[12] Jarque, C. M., and A. K. Bera (1987), "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals " International Statistical Review, Vol. 55, No. 2, PP 163–172.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية
(دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013)

أ.جلولي نسيمة(*)

أ.د.صوار يوسف(**)

الملخص

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية البحث في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2013 ، باستخدام تحليل الانحدار للسلاسل الزمنية المقطعية، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث تم تقدير نموذج الآثار العشوائية، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج التحليل التجميعي،وأوضحت نتائج النماذج أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، كما أشارت النتائج كذلك إلى أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قوي بالمقارنة بباقي محددات النمو الاقتصادي، نظرا لأن أغلبية دول العينة تعتمد اقتصاديتها بصفة أساسية على صادرات النفط، و أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مخزون رأسمال البشري و بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية.

Abstract

This paper attempts to investigate the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth of Arab Countries over the period 2000-2013 using regression models of Panel Data Analysis, the models have been estimated by using instrumental variables and two-stage least squares, the results of Random effect model, Fixed effect model, and pooled regression model show that FDI has a negative and highly statistically significant effect on economic growth at significance level 1%, furthermore, our finding study shows that exports is more efficient than other determinant of GDP, this finding may be interpreted as the most of these economies depend on oil exports as a major source of revenues, our finding also indicates complementary positive impact between FDI and human capital, and between FDI and financial development on Arab's economic growth .

(**)أ.جلولي نسيمة ، أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس،مستغانم، الجزائر.

(*)أ.د.صوار يوسف، أستاذ تعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي طاهر ،سعيدة، الجزائر.

مقدمة:

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، و أزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2014 ،08)، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية ارتفاعا من 43 مليار دولار عام 2010 بمعدل 9.5% إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، إلا أن قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009، و96.3 مليار دولار عام 2008، ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2007 ، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.3 تريليون دولار، و6.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 680 مليار دولار(تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2012-2013 ، 13).وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعا من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2014، 13)، ووفق قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر" التي أعدتها مؤسسة الفاينانشيال تايمز يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية و بنسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم و المقدرة بنحو 167 ألف مشروع و ذلك منذ عام 2003 و حتى ابريل 2014 (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2014، 14).لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة جدوى هذه التدفقات على النمو الاقتصادي للدول العربية، حيث قسمت الورقة إلى خمس مباحث، تمثل المبحث الأول في منهجية البحث، أما المبحث الثاني تطرق إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما المبحث الثالث خصص للدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في العلاقة التجريبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وجاء المبحث رابع لقياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة من الدول العربية، وفي الأخير المبحث الخامس الذي تناول أهم الاستنتاجات ونتائج البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

-إشكالية البحث:

أجمعت العديد من الآراء على منافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، حيث أشارت البعض إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، و أكدت أخرى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كبديل للتمويل، كما أشارت بعض الآراء إلى الآثار الخارجية المصاحبة له و التي تعود بالمنفعة على الدول المضيفة، كتحفيز الاستثمار المحلي، وتطوير المنتج المحلي، بالإضافة إلى ترقية الصادرات وتأهيل المورد البشري، وبناءا على هذا و ذاك، جاءت إشكالية البحث و التي تقضي بالبحث في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية،وهل هذا التأثير هو إيجابي أم عكسي، بمعنى أخر هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة؟.

-نموذج الدراسة و متغيرات البحث :

بناءا على دراسات سابقة بحثت في محددات النمو الاقتصادي، أخذنا في الاعتبار المتغيرات الأساسية التالية : (أ) الاستثمار المحلي،(ب) الاستهلاك الحكومي،(ت) الصادرات،(ث) أداء النظام المالي ، بالإضافة إلى (ج) الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي حدد هو الأخر بناءا على الدراسات النظرية و التجريبية بالمتغيرات التالية: (أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،(ب) سعر الصرف،(ت) الانفتاح التجاري،(ث) التضخم،(ج) التطور المالي،(ح) مستوى الموارد البشرية ، وتم إقصاء معدل الفائدة نظرا لعدم توفر معطياته، وباعتماد هذه المتغيرات، قدرنا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل).

-عينة البحث ومصادر جمع البيانات:

تتمثل عينة الدراسة في 12 دولة العربية التي توفرت فيهم البيانات خلال الفترة 2000-2013، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، و الإمارات العربية المتحدة، وتم جمع البيانات من: قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

المبحث الثاني:العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

إن الأساس النظري للدراسات التجريبية للعلاقة بينFDI و النمو الاقتصادي يتم اشتقاقه من النماذج النيوكلاسيكية للنمو أو نماذج النمو الداخلي، ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو من عاملين هما: التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة، وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج، وطبقا لهذا النموذج يؤثر FDI على نمو الناتج في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل، وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن FDI سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو

الاقتصادي، ويعني ذلك أن FDI سوف لا يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر FDI على النمو الاقتصادي، أما في نماذج النمو الداخلي، فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين، أولهما، الأثر المباشر الموجب، وثانيهما، الأثر غير المباشر الموجب، ويتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات أثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب FDI من خلال أربع قنوات: (1) قناة المنافسة من خلال استحداث الشركات الوطنية قاعدتها التكنولوجيا طبقا للتكنولوجيات الحديثة المطبقة من طرف الشركات الأجنبية،(2) قناة التدريب، من خلال تحديث رصيد رأس المال البشري،(3) قناة التقليد، من خلال قيام الشركات الوطنية بتقليد التكنولوجيات أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية،(4) قناة الروابط، من خلال الروابط الأمامية،أي علاقة الشركات الأجنبية بعملائها من الشركات الوطنية، و الروابط الخلفية،أي علاقة الشركات الأجنبية مع مورديها من الشركات الوطنية(الشوربجي،2005، 259-263)، و افترض Findlay(1978) أن FDI يزيد من معدل التقدم التقني لدى الدول المضيفة له من خلال أثر عدوى التكنولوجيا المتطورة و الممارسات الإدارية المستعملة من طرف الشركات الأجنبية، وأضاف Wang(1990) هذه الفرضية على إطار النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، بافتراض أن الزيادة في المعرفة (التكنولوجيا) المطبقة في العملية الإنتاجية تتحدد كدالة في FDI (Borensztein,et.,al,1998,116) و أكد Romer(1993) على دور FDI في نقل و تحويل التكنولوجيا، حيث أشار إلى أن أسرع و أنجع طريقة لتقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول تكون عبر FDI للحد من فقر الدول المضيفة، و الدور المتوقع لـ FDI في عملية النمو كناقل للتكنولوجيا، حظي بتأييد كل من Solow(1956) و Easterly and Levine(2001) و Caselli's(2004) و التي أظهرت أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون من خلال التقدم التكنولوجي. وليست كل الدراسات التجريبية تؤيد الفرضية التي تقضي أن FDI يلعب دور إيجابي في تحويل التكنولوجيا، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد Haddad and Harrison(1993) على المغرب و Aitken and Harrison(1999) على فنزويلا، و Djanko and Hoekman(2000) على جمهورية التشيك، ودراسة Koningsعلى بولندا و بلغاريا، حيث فشلت هذه الدراسات في إيجاد أدلة ميدانيا أو تجريبيا تشير إلى وجود اتساع الفائدة من التكنولوجيا المحولة من خلال FDI، أو إثبات إمكانية استفادة الدول المضيفة من FDI (Roy,et.,al,2006,02).

وتوجد بعض الدراسات التجريبية التي بحثت في فشل الدول المضيفة في الاستفادة من التكنولوجيا المحولة من خلال FDI ، ويعود هذا الفشل حسب بعض الدراسات إلى مستوى الرأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، ومن بين هذه

الدراسات نجد دراسة(Borensztein,et.,al,1998) حيث أشار إلى أن FDI يعتبر محرك التكنولوجيات الحديثة، ولهذا، يتطلب الاستفادة من FDI تدريب القوى العاملة حتى تكون مؤهلة لتبني التكنولوجيا المحولة، كما بين أن FDI له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و حجم هذا التأثير يعتمد على مخزون رأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، و أكدت نتائج معادلات الانحدار غير مرتبطة ظاهريا (SUR) التي شملت 69 دولة نامية أن الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري كافي يمكن لها أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكس الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري ضعيف، حيث يكون تأثير FDI على نموها الاقتصادي سلبي.

ومن جهة أخرى أشار (Balasubramanyan,et.,al,1996) إلى دور السياسات الخارجية المتبعة من طرف الدول المضيفة في التأثير الإيجابي لـFDI على النمو الاقتصادي للدول المضيفة،من خلال دراسة شملت 46 دولة نامية تختلف فيما بينها في نظام سياسات التجارة الخارجية، خلال الفترة 1970-1985، و بالاعتماد على فرضية Bhagwati(1978) التي تقضي بأن تدفقات FDI تقف على ما إذا كانت الدول المضيفة تتبع سياسة تشجيع الصادرات (EP) (*)أو سياسة إحلال الواردات (IS) (**) من خلال إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، و حسب نتائج الدراسة القياسية، فإن FDI يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي للدول المضيفة التي تتبع إستراتيجية (EP) مقارنة بتلك التي تتبع إستراتيجية (IS).

وبمقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، أوضح De Gregorio(1992) بأن الزيادة في الاستثمار المحلي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 0.1% إلى 0.2% سنويا، بينما إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس النسبة، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.6% سنويا، أي ما يعادل 3 أضعاف الزيادة الناتجة عن الاستثمار المحلي، بناءا على دراسته لمحددات النمو الاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية أثناء الفترة 1950-1985 (De Gregorio,2003,06).

(*)Export Promoting..

(**)Import Substituting..

المبحث الثالث:الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث

بحث(Selim,2010) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP ، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي $\frac{FDI}{GDP}$ بدول شمال إفريقيا وهي : مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، و المغرب، خلال الفترة 1970-2007، باستخدام سببية Granger و نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك لـJohansen بين المتغيرين، ونموذج الانحدار الذاتي VAR في غياب تكامل مشترك لـJohansen بين المتغيرين،وأوضحت نتائج سببية Granger أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من FDI إلى GDP في حالة مصر، ليبيا، و سودان، أما في الجزائر، المغرب و تونس، لا توجد بهم سببية Granger بين FDI و GDP.

وفي دراسة أخرى أعدها (Sghaier,et.,al,2013) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMMعلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من 1980-2011، بكل من تونس، المغرب، الجزائر و مصر، حيث قام الباحثون بدراسة تأثير FDI على GDP، ووجدوا أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا بكافة الدول، بعد ذلك، أعادوا إجراء تأثير FDI على GDP بإضافة مؤشرات التطور المالي، أظهرت النتائج أن الدول التي تتمتع بنظام مالي متطور يمكن لها أن تستفيد أكثر من إيجابيات تدفقات FDI.حيث أشارت النتائج إلى قوة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، و الناتج المحلي الإجمالي، و أكدت معنوية و إيجابية معامل FDI، بالإضافة إلى معنوية و إيجابية تأثير مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي، مما يؤكد حسب الباحثون أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، بمعنى، أنه يمكن أن يكون لـ FDI تأثير إيجابي على GDP فقط في الدول المضيفة التي يكون بها التطور المالي قد وصل إلى مستوى حد معين، وفي جزء أخر من الدراسة أشار الباحثون إلى أن النتائج أظهرت أن معامل الاستثمار المحلي يفوق معامل الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشير حسب الباحثون أن الاستثمار المحلي أكثر إنتاجية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول محل الدراسة.

وقام (Hassen,et.,al,2012) بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي GDP بإجراء اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على بيانات سلسلة زمنية من 1975 إلى 2009، مع الأخذ بالاعتبار متغيرات تفسيرية أخرى، واستنتج الباحثون أنه توجد علاقة تكامل مشترك لـJohansen بين المتغيرات قيد الدراسة،و بتقدير النموذج على المدى الطويل و على المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير و البعيد.

وفي السودان بحث (Arabi,2014) في العلاقة بين FDI و GDP والانفتاح التجاري OTR، أثناء الفترة 1972-2011، باستخدام التكامل المشترك المتعدد لـJohansen وسببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، و أظهرت نتائج اختبار Johansen أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين ثلاث متغيرات قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج سببية Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من FDI نحوGDP وOTR،

و أخرى تتجه من GDP نحو OTR.و في جزء أخر من نفس الدراسة، استعمل الباحث منهجية التكامل المشترك للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للبحث في العلاقة الديناميكية على المدى القصير وعلى المدى الطويل بين FDI و GDP وOTR ، ودلت النتائج على وجود علاقة إيجابية على المدى القصير والطويل بين متغيرات البحث، مما يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية النمو الاقتصادي.وفي دراسة أخرى أجرها نفس الباحث (Arabi,2014) على السودان و أثناء نفس الفترة، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأVECM بين FDI وGDPو الحساب الجاري CA، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات.

وأجرى(Hussein,2009) تحليل الانحدار بين FDI و GDP على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لدول مجلس التعاون الخليجيGCC (*)وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان،قطر،الكويت،و البحرين، خلال الفترة 1996-2005، حيث أظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى معنوية وإيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول العينة، لكن و حسب الباحث يبقى هذا التأثير ضعيف بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار و الذي بلغ 0.383.

وفي دراسة أخرى أجرها(Alkhasawneh,2013) في قطر، خلال الفترة 1970-2010، هدف من خلالها إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر-نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي- و النمو الاقتصادي – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي-، باستخدام بعض الاختبارات القياسية كتقنية التكامل المشترك لـJohansen، و سببية Granger ، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين، كما أشارت سببية Granger إلى علاقة سببية في اتجاه متبادل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر و النمو الاقتصادي القطري، و أشارت نتائج البحث كذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.

وهدف (Al Obaid,2014) إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما بالمملكة العربية السعودية أثناء الفترة 1985-2012، باعتماد المتغيرات التالية: (1) GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (2) K: إجمالي مخزون رأس المال، (3)KFDI : تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، (4) LF: القوى العاملة ، (5)EX : الصادرات، و أشارت نتائج سببية Granger إلى أنه توجد علاقة سببية في اتجاه متبادل بين GDPوK ، بين GDPوEX ، بين GDPوLF ، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية في اتجاه متبادل بين GDPوKFDI ، لكن تأثير GDP على KFDI قوي مقارنة بتأثير KFDI على GDP، وأوضح تحليل الانحدار أن استثمار 1 ريال سعودي ينتج عنه عائد يقدر بـ15.58 ريال سعودي.

(*)Gulf Cooperation Council .

وهدف (Nicet-Chenaf,et al,2009) من خلال ورقة بحثية إلى دراسة القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر FDI على GDP، بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على تدفقات FDI و كذلك دراسة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي لـ 7 دول من دول MENA، أثناء الفترة 1975-2004 بناءا على نموذج المعادلات الهيكلية، وبناءا على اختبار Hausman تم تقدير نموذج الآثار الثابتة لنظام المعادلات الهيكلية، و أوضحت نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى ذات المرحليتين أن FDI لا يؤثر على GDP بطريقة مباشرة و إنما له تأثير غير مباشر على GDP من خلال تأثيره المباشر على كل من الصادرات و الرأس المال البشري، باعتبار أنهما وجد كلاهما من محددات الرئيسية للنمو الاقتصادي من خلال هذا النموذج،هذا يعني أنه، من أجل أن يكون لتدفقات FDI تأثير ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي ، يتطلب أن يتوفر لدى الدول المضيفة مستوى معين من الرأس المال البشري المؤهل، و أن تفتح المجال وترفع العوائق أمام التجارة الدولية، لأن ذلك سيساعد هذه الدول على استقطاب تدفقات FDI، باعتبار أن كلا من الصادرات و الرأس المال البشري يعتبران من المحددات الرئيسية لجذب هذه التدفقات من جهة، و كلاهما تساهم في التأثير الايجابي لـ FDI على GDP من جهة أخرى، و تبين من خلال النتائج أن التأثير غير المباشر لـFDI على GDP من خلال الرأس المال البشري قوي مقارنة بتأثيره من خلال الصادرات.

ودرس(Ahmadi,et al.,2011) العلاقة السببية بين كل من GDP FDI وExport في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسطMENA ، خلال الفترة 1970-2008، باستخدام تحليل سببية متجه الانحدار الذاتي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (*)لنموذج الآثار الثابتةFEM الذي اختاره اختبارHausman، وباعتماد على تقديرات طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهميةLSDV(*)، بالإضافة إلى إجراء اختبارWALD على معاملات النماذج الثلاث، ولقد أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سببية متداخلة في اتجاه متبادل بين المتغيرات الثلاث.

كما بحث (Nahidi,et al.,2014) في العلاقة السببية بين LFDI و LGDP ، و درجة الانفتاح التجاريLOPEN أثناء الفترة 2005-2010،و توصل الباحث باعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بعد إجراء اختبارLyme-Hausman إلى أن لـ FDI تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي بدول MENA، حيث زيادة FDI بـ 1% تؤدي إلى زيادة GDP بـ0.03%.

وفي دراسة أخرى تبحث عن العلاقة الثلاثية بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشرFDI ، مخزون الرأس المالي المحلي K، والناتج المحلي الإجمالي GDP، من إعداد (Omri,et al.,2014) على 13 دولة من دول MENA، باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية وتقديرات طريقة العزوم المعممة على بيانات سلسلة زمنية مقطعية من 1990 إلى 2010، وبناءا على نتائج تبين أنه: 1/توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي،2/ توجد

(*)Panel DATA VAR Causality Analysis .

(*)Least Squares Dummy Variables.

علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي،3/ توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الاستثمار المحلي، بينما هدفت دراسة (Mehrara,et al.,2015) إلى البحث في العلاقة السببية بين FDI و GDP خلال الفترة 1970-2010 بدول MENA، وباستخدام تقنية التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين FDI و GDP، وباستخدام سببية Granger أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية تتجه من GDP إلى FDI، ولكن لا يوجد تأثير متبادل من FDI نحو GDP في دول MENA.

المبحث الرابع:قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية

أوضحت بعض الدراسات أنه من بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية هو مستوى معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، وأشارت أخرى إلى معدل الناتج المحلي للفرد له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني، أنه بهذه الدول، يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر،ومن خلال دراسات واسعة قامت بها الغرفة الأمريكية في الولايات المتحدة عن شركاء الأعضاء بها، تبحث فيها عن المعايير التي تبحث عنها الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لبلد أجنبي كموقع أو مقصد استثماري لها، ولخص (مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004) هذه المعايير كما يلي:(أ) خصائص السوق المحلي، وتتمثل في حجم السوق المحلي و القدرة الشرائية الخاصة بالسكان،(ب) القوى العاملة،إن معدلات الأجور ليست وحدها العامل المحدد لجاذبية القوى العاملة بالنسبة للمستثمر، فالمستثمرون ينظرون كذلك إلى نوعية التعليم في البلد المضيف نظرا لأنه من السهل تدريب العمال الذين يحظون بمستوى تعليمي جيد بل ويمكن لهؤلاء الوصول إلى ذروة إنتاجهم في وقت أقل عما هو الحال مع العمال الذين لم يحظوا بنفس المستوى العالي من التعليم،(ج) مخاطر العملة،وأضاف (ديري،2011، 161-162)،أنه من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر توفر الدول المضيفة على الاستقرار الاقتصادي، ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار و من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار نجد عناصر الاقتصاد الكلي و تتمثل في توازن الميزانية العامة،توازن ميزان المدفوعات،التحكم في معدل التضخم،استقرار سعر الصرف،معدل الفائدة. وبناءا على ما سبق، تم بناء نموذج الدراسة من الشكل التالي:

$$lnGDP = f(lnGCE, lnGCF, lnDev, lnFDI, lnExports, lnH * lnFDI, lnFDI * lnOpns, lnFDI * lnDevF,) \ldots.(1)$$

$$lnFDI = f(\ lnpercapita, lnCurrency, ln\ Opns\ , lnCPI\ , lnDevFin\ , lnH\ ) \ldots.(2)$$

حيث اعتمدنا في بحثنا عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي للدول العربية ، على إدخال متغيرات مساعدة تمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءا على الدراسات السابقة، حيث :

(1) $percapita$: تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،

(2) $Currency$: يمثل سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي،

(3) $Opns$ درجة الانفتاح التجاري،

(4) CPI في إشارة إلى التضخم،

(5) $DevFin$: المطلوبات من القطاع الخاص للتعبير على تطور النظام المالي،

(6) H: عدد البحوث العلمية المنشورة للتعبير عن مخزون رأس المال البشري، .أما محددات النمو الاقتصادي فاعتمادنا على :

(1) GCE : نفقات الاستهلاك الحكومي، (2) FDI :مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، (3) $Exports$:الصادرات بالإضافة التطور النظام المالي(4) $DevFin$ و (5) GCF : إجمالي تكوين رأس المال للإشارة إلى الاستثمار المحلي ، والمتغير التفاعلي بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر(6) $lnH * lnFDI$ ، و المتغير التفاعلي بين درجة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (7) $lnFDI * lnOpns$، بالإضافة إلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي البشري و التطور المالي (8) $lnFDI * lnDevF$ ،و GDP يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية(*) ، وهي:

(1) نموذج الآثار العشوائية(**) ،

(2) نموذج الآثار الثابتة (***)،

(3) نموذج الانحدار التجميعي (****)

ونتائج التقدير موضحة في الجدول (1):

(*)Instrumental Variables and two-stage Least Squares for panel data models.

(**)Random effect-2SLS.

(***)Fixed effect-2SLS.

(****)Pooled regression-2SLS.

الجدول رقم (01):تقديرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية

VARIABLES	1:(REM/ G-2SLS) lnGDP	2:(FEM/ W-2SLS) lnGDP	3:(Pooled/ P-2SLS) lnGDP
Ln(FDI)	-0.0797***	-0.0689***	-0.174***
	(0.0106)	(0.0107)	(0.0129)
Ln(GCE)	0.0817***	0.0983***	-0.0658***
	(0.0212)	(0.0212)	(0.0242)
Ln(GCF)	0.177***	0.174***	0.220***
	(0.0158)	(0.0155)	(0.0204)
Ln(Expo)	0.640***	0.652***	0.614***
	(0.0197)	(0.0197)	(0.0257)
Ln(FDI)*ln(H)	0.00423***	0.00312***	0.00687***
	(0.00109)	(0.00118)	(0.000897)
Ln(FDI)*ln(Dev)	0.00585***	0.00515***	0.0142***
	(0.00100)	(0.000987)	(0.00124)
Ln(FDI)*ln(opns)	-0.0782***	-0.0799***	-0.0705***
	(0.00284)	(0.00284)	(0.00310)
Constant	1.422***	1.179***	2.665***
	(0.156)	(0.168)	(0.117)
Observations	168	168	168
R-squared			0.995
Number of ID	12	12	

Standard errors in parentheses
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: نتائج برنامج stata.v.13

حيث يمثل الانحدار (1) تقديرات نموذج الآثار العشوائية، و الانحدار (2) نموذج الآثار الثابتة، و الانحدار (3) نموذج الانحدار التجميعي، و فيما يلي نتائج التقدير:

1/ نموذج الآثار العشوائية:

أظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية REM إلى أن كل معاملات الانحدار معنوية إحصائيا عند مستوى 1%، ومن خلال تقديرات هذا النموذج يتضح أن لكل من الإنفاق الحكومي GCE ، الاستثمار المحليGCF ، و الصادراتExpo تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا على الناتج المحلي الإجماليGDP، حيث إذا ارتفع GCE بـ1%، يرتفع GDP بـ8.17%، وإذا ارتفع GCF بـ1% ، يرتفع GDP بـ17.7%، و إذا ارتفعت Expo بـ1% يرتفع GDP بـ64%، بينما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج المحلي الإجمالي فهو سلبي و معنوي إحصائيا، حيث إذا ارتفع FDI بـ1% ينخفض GDP بـ7.97%، و إذا ارتفع مخزون رأس المال H بـ1%، ينخفض التأثير السلبي لـ FDI و يصبح إيجابيا بـ0.423%، بمعنى أخر يتحول تأثير FDI من سلبي إلى ايجابي عندما يفوق معدل التغير في H عتبة 18.84%، في حين إذا ارتفع أداء التطور المالي Dev بـ1%، يرتفع التأثير الايجابي لـFDI على GDP بـ 0.585%، ويعني ذلك، أن

التطور المالي يحفز التأثير الايجابي لـFDI على GDP ، إذا زاد معدل التغير في الأداء المالي عتبة 13.62%، ويؤثر الانفتاح التجاري opns سلبيا على التأثير الإيجابي لـFDI على GDP ، بمعنى أخر، يمكن أن نرجع التأثير السلبي لـ FDI إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، حيث إذا ارتفع opns بـ 1 %، يرتفع التأثير السلبي لـFDI بـ7.82 %.

2/ نموذج الآثار الثابتة:

تشير نتائج نموذج الآثار الثابتة FEM إلى معنوية كل معاملات المتغيرات المفسرة عند مستوى 1%، و لقد أظهرت أن لكل من الإنفاق الحكومي، و الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى الصادرات تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي لدول العينة، حيث إذا ارتفع GCE بـ1%، يرتفع GDP بـ9.83%، و إذا ارتفع GCF بـ1%، يرتفعGDP بـ17.4%، بينما إذا ارتفع Expo بـ1%، يرتفع GDP بـ65.2%، بينما أشارت نتائج نموذج FEM إلى أن لـ FDI تأثير سلبي و معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع FDI بـ1%، ينخفض GDP بـ6.89%، و تزداد سلبية هذا التأثير بـ7.99%، إذا ارتفعت درجة الانفتاح التجاري بـ1%، ولكي يؤثر FDI على GDP إيجابيا يتطلب أن يفوق معدل التغير في مخزون رأس المال البشري حد قدره 22.08%، أو أن يفوق معدل التغير في الأداء المالي حد قدره 13.37%.

3/ نموذج الانحدار التجميعي:

أوضحت نتائج P-2SLS معنوية كل معاملات النموذج عند مستوى 1%، و أشارت إلى أن الاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي بحيث إذا ارتفع GCF بـ1%، يرتفع GDP بـ22%، كما أشارت إلى أن الصادرات تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع Expo بـ1%، يرتفع GDP بـ61.4%، بينما أظهرت النتائج أن للإنفاق الحكومي تأثير سلبي على GDP ، حيث إذا ارتفع GCE بـ1%، ينخفض GDP بـ6.58% ، و أظهرت كذلك أن استثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في دول العينة حيث إذا ارتفع FDI بـ1% ، ينخفضGDP بـ17.4%، و يزداد هذا التأثير السلبي بـ7.05% إذا ارتفعت درجة الانفتاح التجاري بـ1% ، ويمكن أن يكون لـ FDI تأثير إيجابي على GDP ، إذا فاق معدل التغير في قيمة قدرها 25.32% ، كما يبدأ التأثير الايجابي لـ FDI ، إذا ازداد معدل التغير في التطور المالي قيمة قدرها 12.25%.

و لاختيار بين نتائج النماذج الثلاث سنجري اختبار مضاعف Lagrange المقترح من طرف (Breush-Pagan,1979) ، ونتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار (Breush-Pagan,1979)

```
Estimated results:
                 |       Var     sd = sqrt(Var)
        ---------+-----------------------------
         NGDPUSD |    .2111769        .4595398
               e |    .0002418        .0155506
               u |    .0012873        .0358792

Test:   Var(u) = 0
                        chibar2(01) =   319.31
                     Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: برنامج stata.v.13

حيث يساعدنا الاختبار المبين في الجدول رقم (02) على الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي، و بما أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أقل من 5%، فيمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الخاصة بالأفراد، بمعنى نختار نموذج الآثار العشوائية بدلا من نموذج الانحدار التجميعي.ويبقى لنا الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج الآثار الثابتة، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء اختبار Hausman-Test، و أشارت نتائجه باستخدام برنامج STATAإلى أنه لا يوجد اختلاف بين النموذجين، بمعنى يمكن الأخذ بنتائج النموذجين باعتبارها متقاربة.

المبحث الخامس: أهم نتائج الدراسة

بخصوص الدراسات التجريبية السابقة التي أخذت الدول العربية كعينة لها، أوضحت بعض الدراسات أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي و التطور المالي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي بها، بمعنى، أنه يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالدول التي يكون بها التطور المالي قد وصل إلى مستوى حد معين من التطور، وأشارت أخرى، إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على صادرات بعض الدول العربية المضيفة،بينما أظهرت البعض وجود علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير ضعيف في حين أشارت بعض البحوث العلمية إلى أن له تأثير على النمو الاقتصادي بالدول العربية وهذا التأثير يكون في بعض الدول على المدى القصير و في أخرى على المدى الطويل، و أوضحت أخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر عكسيا على الناتج المحلي الإجمالي ببعض الدول العربية.

كما أوضحت بعض الدراسات أن عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يمكن أن يرجع إلى أن هذه الدول لم تستقبل كمية كافية من التدفقات ، وأشارت أخرى، إلى أنه من أجل أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الناتج المحلي للدول العربية، يتطلب أن يتوفر لديها مستوى معين من

رأس المال البشري المؤهل، و أن ترفع العوائق أمام التجارة الخارجية، لأن ذلك سيساعد هذه الدول على استقطاب المزيد من التدفقات، باعتبار أن كلا من الصادرات و الرأس المال البشري يعتبران من المحددات الرئيسية لجذب هذه التدفقات من جهة، و كلاهما تساهم في التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

أما بخصوص نتائج دراستنا التجريبية، فنرد ما يلي:

1- أوضحت نتائج النماذج الثلاث معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية.

2- أظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الانحدار التجميعي أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قوي بالمقارنة بباقي محددات النمو الاقتصادي،حيث بلغت معاملات الصادرات في النماذج الثلاث: 0.64، 0.652، 0.614 على التوالي، وهذا راجع إلى أغلبية الدول قيد الدراسة تعتمد في صادراتها بصفة أساسية على الصادرات النفطية.

3- كشفت نتائج النماذج الثلاث إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي للدول محل الدراسة سلبي ومعنوي إحصائيا، كما أظهرت أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتطلب مستوى معين من مخزون رأس المال البشري، الأداء المالي، و درجة الانفتاح التجاري.

4- أوضحت النتائج أن، التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري، والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي ، يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، بينما يؤثر التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري سلبيا على النمو الاقتصادي بدول محل الدراسة.

5- بينت نتائج الاختبار التشخيصية أنه يمكننا الأخذ بنتائج كل من نموذج الآثار العشوائية أو نتائج نموذج الآثار الثابتة.

قائمة المراجع:

1/باللغة العربية:

1. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012-2013.
2. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2014.
3. ديري زاهد محمد،إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،2011.
4. الشوربجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول " إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، 14 و15 نوفمبر،2005، فندق الأوراسي، الجزائر.
5. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2004.

2/باللغة الأجنبية:

6. Ahmadi,R.,and Ghanbarzadeh,M.(2011),"FDI,Exports and Economic Growth: Evidence from MENA Region",*Middle-East Journal of Scientific Research*, Vol.10 , No.02,pp:174-182.
7. Al Obaid,H.M.(2014),"The Relationship and Direction of Causality between FDI and Economic Growth in Saudi Arabia", proceedings of 25th International Business Research Conference, 13-14 January, Taj Hotel, Cape Town,South Africa.
8. Alkhasawneh,M.F.(2013),"The Granger Causality Relationship between Foreign Direct Investment(FDI) and Economic Development in state of Qatar",*Applied Mathematics & Information Sciences*,Vol.7,No.5,pp:1767-1771.
9. Arabi,A.M.K.(2014),"The Impact of Foreign Direct Investment FDI and Real GDP on Current Account:Empirical Evidence from Sudan 1972-2011", *International Journal of Business and Social Science*,Vol.5,No.8(1),pp:109-116.
10. _____,"Foreign Direct Investment, Openness and Economic Growth: empirical Evidence from Sudan 1972-2011",*Journal of American Science*, Vol.10,Issue.9,pp:30-35.
11. Balasubramanyam,V.N.,Salisu,M.,and Sapsford,D.(1996),"Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS countries",*The Economic Journal*,106,pp: 92-105.
12. Borensztein,E.,De Gregorio,J.,Lee,J-W.(1998), "How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ", *Journal of International Economics*,45,pp: 115-135.
13. De Gregorio,J.(1992), "Economic Growth in Latin America", *Journal of Development Economics*,39,pp:59-84.
14. _____.(2003), "The Role of Foreign Direct Investment and Natural Resources in Economic Development, Working paper N.196, the 13th World Congress of the International Association,Lisbon,Portogal.
15. Hassen,S.,and Ochi,A.(2012), "Foreign Direct Investment and Economic Growth: an approach in terms of cointegration for the case of Tunisia",*Journal of Applied Finance & Banking*,Vol.2,No.04,pp:193-207.

16. Hussein,M.A.(2009),"Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries", *International Review of Business Research Papers*,Vol.5,No.3,pp:362-376.
17. Mehrara,M.,and Musai,M.(2015),"The effect of FDI on Economic Growth in MENA Region",*International Journal of Applied Economic Studies*,Vol.3,Issue.1, pp:11-16.
18. Nahidi,M.M.,and Badri,A.K.(2014),"The Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth",*International Journal of Management,Accounting and Economics*,Vol.1,No.02,pp:176-185.
19. Nicet-Chenaf,D.,and Rougier,E.(2009),"FDI and Growth: A new look at a still puzzling issue",*Cahiers du GREThA*,N.2009-13.
20. Omri,A.,and Kahouli,B.(2014),"The Nexus among Foreign Investment ,Domestic Capital and Economic Growth:Empirical Evidence from MENA region",*Research in Economics*,Vol.68,pp:257-263.
21. Roy,A.G.,and Hendrik,F.(2006),"Foreign Direct Investment and Economic Growth: a Time Series Approach",*Global Economy Journal*,Vol.6,Issue.1.
22. Selim,E.(2010),"FDI Inwrad flows to North African Countries",*Al Nahda*,Vol.11, No.3,pp:01-30.
23. Sghaier,I.M.,and Abida,Z.(2013),"Foreign Direct Investment, Financial Develop- ment and Economic Growth:empirical evidence from North African Countries", *Journal of International and Global Economic Studies*,6(1),pp:01-13.

التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر
–دراسة قياسية–

أ.ياسين نادية[1]
أ.غيدة فوزية[2]

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين1980 –2012، من خلال دراسة تحليلية قياسية، وذلك بهدف توضيح أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق قياس مساهمته وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كمي.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتعليم مقاسا بالانفاق على هذا الاخير وبعدد خريجي التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الاستثمار في التعليم، النمو الاقتصادي.

Résumé:

L'objectif cette étude nous allons essayer de chercher dans les fondements de la relation entre l'éducation et la croissance économique en Algérie pour la période comprise entre 1990 à 2012, à travers une étude analytique empirique. Sur cette base, nous visons à travers cette étude a clarifier et démontrer l'impact de l'éducation sur la croissance économique en Algérie, par la mesure de la contribution de ce dernier et de son impact sur le PIB.

Cette étude a révélé un effet positif de l'éducation -mesurée par les dépenses de celle-ci et le nombre de diplômés de l'enseignement supérieur -sur la croissance économique en Algérie durant la période d'étude .

Mots clés: capital humain, investissement dans l'éducation, croissance économique.

[1] أ/ياسين نادية، طالبة دكتواره ل م د كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي بونعامة . خميس مليانة. الجزائر.
[2] أ/ غيدة فوزية، **طالبة دكتواره ل م د** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي بونعامة . خميس مليانة. الجزائر.

مقدمـة

يعتبر العنصر البشري محور التنمية الاقتصادية ومن بين أهم الفاعلين فيها، وعليه أصبحت التنمية البشرية هدفا ووسيلة في نفس الوقت، والملاحظ من تجارب الدول التي تقدمت وقطعت شوطا في تنمية مجتمعاتها أن نهضتها لم تعتمد على رأس المال المادي فقط لإحداث التنمية، وإنما اهتمت بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وتوفير الفرص المناسبة للعنصر البشري للإبداع والابتكار والمشاركة الفعالة من خلال العناية الفائقة بالتعليم، هذا هو العامل الرئيسي لانطلاقتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتقدم لم يعد يرتبط بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية، وعليه يعتبر الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري أولوية إستراتيجية لكل البلدان، على اعتبار أن التعليم استثمار في المستقبل الجماعي للمجتمعات والأمم خاصة في عصر مجتمعات المعرفة، فالجزائر من بين الدول التي جعلت التعليم في صدارة اهتماماتها وجعلت منه أولى الأولويات منذ الاستقلال، من أجل الخروج من دائرة التخلف والأمية.
سنتناول في هذه الورقة البحثية تبيان أثر التعليم على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال الاهتمام بالانفاق على التعليم، وقياس مساهمة هذا الأخير وأثره على الناتج المحلي الخام وذلك خلال الفترة 1980-2012.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الزيادة في الإنفاق على التعليم تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال المدة 1980- 2012.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من الدور الذي يلعبه التعليم في الاقتصاد العالمي وخاصة مع بروز الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومة، حيث اهتمت الدول المتقدمة بتنمية مواردها البشرية باعتبارها وسيلة في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

الاهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل في:
-التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذا مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.
-مقياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 ومحاولة بناء النموذج المناسب للدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل بلوغ الاهداف المسطرة للبحث تم اعتماد المنهج الوصفي والذي نلمسه من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، وللوصول إلى إثبات أو نفي فرضية الدراسة اعتمدنا على أسلوب الاقتصاد القياسي في اختبار المتغيرات مستعينين في ذلك بالبرمجية الاحصائية eviews، كما اعتمدنا على عدة مراجع لانجاز هذا العمل تتوزع على اللغة العربية واللغة الاجنبية إضافة إلى الشبكة العنكبوتية.

هيكل الدراسة:

من خلال طرح مشكلة البحث وبغية التفصيل في موضوعنا، سيتم تقسي بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: بعض الدراسات السابقة

المحور الثاني: مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع

المحور الثالث:الدراسة القياسية.

المحور الأول: بعض الدراسات السابقة

1/الدراسات العربية:

- دراسة شين لزهر[1] بعنوان: "**أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية** "، والتي هدفت إلى قياس مدى مساهمة مخزون رأس المال البشري والمادي في النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 12 دولة عربية خلال الفترة 1990-2010، وذلك باستعمال نماذج بانل. حيث توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم مخزون رأس المال البشري يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في كل البلدان العربية وخاصة في الدول ذات الدخل المرتفع، بينما لم تتحقق هذه الفرضية بصورة معنوية في عينة الدول ذات الدخل فوق المتوسط والضعيف، كما توصلت أيضا إلى أن زيادة نسبة مخزون رأس المال المادي في الدول العربية بصفة عامة تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- دراسة سبكي وفاء[2] بعنوان: " **النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري: دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، والتي حاولت تطبيق أسلوب التكامل المتزامن لمعرفة مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1966-2011، من خلال تحليل النفقات المصروفة على التعليم الحكومي (الأساسي والثانوي) والذي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية.حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية وفي اتجاه واحد من الإنفاق على التعليم إلى النمو الاقتصادي أي أن الإنفاق على التعليم في الجزائر له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، وكذا وجود علاقة تكامل متزامن بين التعليم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛

- دراسة رجاء عبد الله عيسى[3] بعنوان: "**العلاقة بين الاستثمار البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1985–2010 وقياس العائد للاستثمار البشري (دراسة قياسية)** "، تناولت هذه الدراسة أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي من خلال اعتماد مؤشر الدخل القومي كدالة بالمتغيرات المستقلة (رأس المال البشري، رأس المال المادي) وهذا اعتمد على فرضية ان العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار البشري ومنه يمكن قياس عائد الاستثمار البشري الذي يعد حافزا لزيادة رأس المال البشري من خلال التعليم وتطوير الاقتصاد بشكل عام. وقد بينت الدراسة القياسية صحة الفرضية المذكورة أعلاه، فضلا عن تناقص معدل العائد للاستثمار البشري طيلة مدة الدراسة، وهذا ينعكس على إنتاجية الفرد والمجتمع سلبا؛
- دراسة بودية فاطمة وبن زيدان فاطمة الزهراء[4] بعنوان: "**دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل–** "، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الاستثمار في قطاع التعليم العالي في كل من الجزائر، السعودية والأردن باعتبارها دول تختلف من حيث حجم الاستثمار في قطاع التعليم العالي وهذا بالاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج البيانات المجمعة الديناميكية خلال الفترة من 1980–2012، حيث تشير النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستثماري في التعليم العالي ومحدداته والمتمثلة في عدد الطلبة المسجلين وعدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية طردية، ما عدا متغير عدد السكان حيث أثبتت الدراسة أن هذا الأخير ليس معنوي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

2/الدراسات الأجنبية:

- دراسة Mehmet Mercan,Sevgi Sezer [5] بعنوان:

« **The effect of education expenditure on economic growth : The case of Turkey** »,

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي التركي خلال الفترة 1970–2012، باستعمال مقاربة اختبار الحدود لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ونموذج تقدير الانحدار للبحث عن العلاقة قصيرة وطويلة المدى. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في نفقات التعليم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0,3%؛

- دراسة Abdramane Sow [6] بعنوان:

« La contribution de l'éducation a la croissance économique du Sénégal »,

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي السنيغالي، من خلال تحليل العلاقة بين التعليم والإنتاجية من جهة، ودراسة الفعالية الإنتاجية لرأس المال البشري في المؤسسات السنيغالية من جهة أخرى. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثير المستوى الدراسي للعمال على الإنتاجية، كما توصلت أيضا إلى أن معظم المؤسسات السنيغالية غير فعالة فيما يخص استعمال رأس مالها البشري؛

- دراسة Arusha V.Cooray [7] بعنوان: **« The role of educatio in economic growth »،**

ركزت هذه الدراسة على تأثير كمية ونوعية التعليم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 -2005، باستخدام عدد من المتغيرات الكمية والنوعية لقياس التعليم في مجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المقدرة ب 46 دولة محددة من قبل البنك الدولي. وتوصلت إلى أن تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي يعتمد على أساليب قياسه، حيث تشير النتائج المتوصل إليها أن نسب الالتحاق بالمدارس ايجابية وذات أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم يؤدي إلى تحسين جودة هذا الأخير والذي بدوره يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي؛

- دراسة Musibau Adetunji Babatunde وRasak Adetunji Adefabi [8] بعنوان:

« Long Run Relationship between Education and Economic Growth in Nigerie : Evidence from the Johansen's Cointegration Approach »,

تبحث هذه الورقة في العلاقة طويلة المدى بين التعليم والنمو الاقتصادي في نيجيريا بين عامي 1970 و2003، بتطبيق تقنية التكامل المشترك جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ من أجل تحليل قناتين، الأولى لما يكون لرأس المال البشري مساهمة مباشرة في دالة الإنتاج، والثانية لما يؤثر رأس المال البشري على التكنولوجيا. وتشير النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة طويلة المدى بين التعليم والنمو الاقتصادي، حيث تؤثر القوة العاملة المتعلمة تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي باعتبارها عامل في وظيفة الإنتاج، وكذا من خلال الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

المحور الثاني: مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع

1/الاستثمار في رأس المال البشري:

إن المفاهيم والتعاريف التي تعطى **لرأس المال البشري** كثيرة ومتعددة، تتسع وتضيق بحسب رؤية وهدف صاحبها، ونذكر من بينها:

- **تعريف منظمة اليونيسيف:**

والتي ترى أنه" المخزون الذي تملكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين والمنتجين والذي يعد عاملا رئيسيا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"[9] .

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE:**

"مجموع المعارف، المؤهلات والقدرات والخصائص الفردية التي تساهم في تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع والاقتصاد"و "رأس المال البشري سلعة غير مادية، يمكن له أن يدفع الإنتاجية أو يدعمها، ويسمح بالإبداع والقدرة على التشغيل"[10].

وتتطور عملية اكتساب المعارف والكفاءات والخبرات والتجارب عبر مراحل مختلفة من خلال:

- العائلة ودور الحضانة؛
- التعليم والتكوين في المؤسسات التعليمية الرسمية: التحضيري، الابتدائي والثانوي، التعليم المهني والتقني، الجامعي...؛
- التكوين والتدريب في مكان العمل؛
- الحياة اليومية للفرد وعلاقاته الاجتماعية.

أما **الاستثمار في رأس المال البشري** فيعرف على أنه الإنفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل[11]، وبالتالي يمكن القول أنه مجمل الاستثمارات أو الإنفاق على النشاطات مثل: التعليم، الصحة، التكوين المهني، والتدريب في مكان العمل، التي تسمح برفع إنتاجية العامل في سوق العمل.

2/التعليم ونظرية رأس المال البشري عند شولتز:

يعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه . وقد صنف شولتز أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبرى، هي[12]:

- الصحة؛
- التدريب والتكوين أثناء العمل؛
- التعليم الرسمي؛

- تعليم الكبار؛
- الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل.

لذلك ألح على ضرورة اعتبار نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا من قبل حين كانت تعتبر نفقات استهلاكية، كما أكد على دور التعليم والتدريب في مكان العمل في زيادة إنتاجية الفرد ومن ثمة زيادة دخله والدخل القومي ككل.

ولقد حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:

1- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.

2-الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها.وأشار شولتز إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم، والتدريب، والصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل.

3/التعليم ونظرية رأس المال البشري عند بيكر:

اعتمد بيكر عام 1964 لتحديد رأس المال البشري على التعليم والتدريب بالإضافة إلى المعالجة الطبية، ووجد أن الناتج يعتمد على معدل العائد من رأس المال البشري وأن أي زيادة فيه تؤدي إلى زيادة في الإنتاج لكن غير قابل للنقل أو التحويل مثل الأرض والعمل ورأس المال الثابت[13].

4/النظرة الاقتصادية للاستثمار في التعليم:

إن التحليل في مجال الاستثمارات في الموارد البشرية وزيادة تكوين رأس المال البشري يأخذ بالاعتبار عنصر التعليم على انه العامل الأكثر تأثيرا من باقي العوامل الأخرى كالتدريب والصحة والقدرات الطبيعية للأفراد وغيرها من العوامل، إذ يعد التعليم هو العنصر الأول والاهم والمؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته، لذا يتم التركيز على الاستثمار في التعليم باعتباره يلعب دور في النمو الاقتصادي، لأن إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم ولأن الثورة التقنية والعلمية تخلق حاجات متزايدة إلى نوعيات عالية من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا أو متوسطا من اجل توفير القدرة على التعامل مع تقنياتها وطرائقها الحديثة، والشكل1 يوضح التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي[14] .

شكل 1:التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي

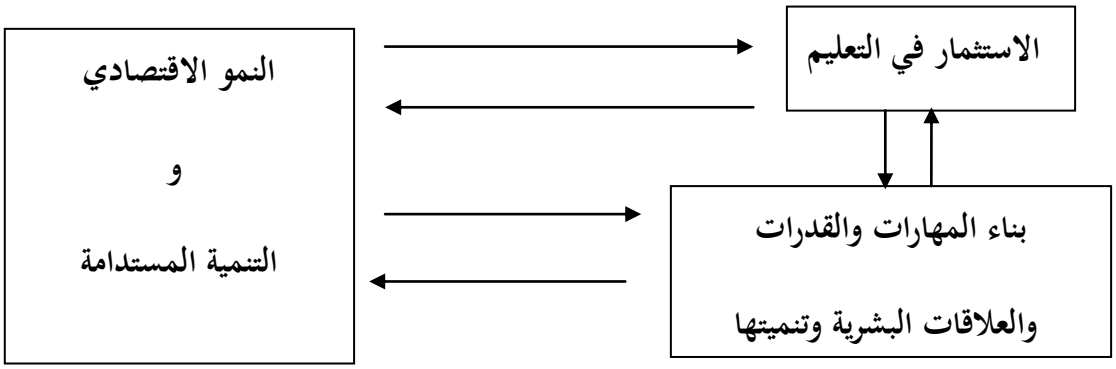

المصدر: عقيل حميد جابر الحلو،" **الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية(دراسة حالة العراق)**، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،2009، ص29.

5/الإنفاق على التعليم:

نجد العديد من التصنيفات لنفقات التعليم حسب الغرض والهدف الذي يدفع المهتم بقطاع التعليم بالبحث، فيها نذكر من بينها:

-التصنيف القطاعي لنفقات التعليم؛

-التصنيف الوظيفي لنفقات التعليم؛

-التصنيف الاقتصادي لنفقات التعليم.

وبما أن دراستنا تتمحور حول العلاقة بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادي سوف نركز على التصنيف الاقتصادي لنفقات التعليم، ومن هذا المنظور يمكن تصنيفها على النحو التالي[15]:

أ-نفقات التسيير أو النفقات الجارية: هي كل النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات المستهلكة خلال السنة الجارية والتي يتعين تجديدها إذا ما كانت هناك حاجة لمدها إلى السنة التالية، وتشمل مصاريف الموظفين ومصاريف شراء السلع والخدمات العادية...

ب-نفقات التجهيز أو النفقات الاستثمارية: هي المصاريف على الأصول التي تعمر أكثر من عام واحد، وتشمل التجهيزات والأراضي ومباني الإدارات والمؤسسات التعليمية، وكذا أعمال البناء والتجديد والإصلاحات الكبيرة للمباني.

6/النمو الاقتصادي:

يعبر مفهوم النمو الاقتصادي عن الزيادة الكمية والنوعية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترتب عن زيادة عوامل الإنتاج وتحسن فعاليتها الإنتاجية خلال فترة زمنية تتميز بالطول النسبي .ومن تم يظهر أن النمو الاقتصادي ينتج عن تحقق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[16].

ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، هذا في ظل افتراض أن النمو السكاني يكون عند مستوى أقل من نمو الناتج. وعليه نجد:

معدل النمو الاقتصادي =معدل النمو المحلي -معدل نمو السكان

7/مصادر النمو الاقتصادي:

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنه اتفق على وضع مصادر النمو الاقتصادي على الشكل التالي :العمل، رأس المال، التقدم التقني، والتي تصاغ على الشكل التالي $Y = f(L . K$ .... T) حيث:

Y :حجم الناتج مقاس بالقيمة المضافة الإجمالية أو بقيمة الناتج المحلي الإجمالي في تقدير دالة الإنتاج على الصعيد الكلي.

L : حجم العمالة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل الفعلية المبذولة خلال فترات العمل.

K : رأس المال.

T : التكنولوجيا.

8/التعليم والنمو الاقتصادي:

أثبتت الكثير من الدراسات العالمية في عديد من دول العالم الإسهام الكبير للتعليم في النمو الاقتصادي، ومنها نذكر دراسة Denison ، Schultz ، Psacharopolos وغيرهم حيث أوضحت هذه الأخيرة أن التعليم يساهم في النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة بين الدول .

لقد اهتم شولتز بالعلاقة الموجودة بين نفقات التعليم والدخل، ولاحظ أن الموارد المخصصة للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت مابين 1900 و 1956 بمرتين أكثر تقريبا من الموارد الحقيقية للمستهلكين ومن التكوين الخام لرأس المال الثابت، لأنه وجد أن زيادة نفقات التعليم بمقدار 3.5% يقابله نمو للدخل القومي الحقيقي بمقدار1%.

وفي نفس الإطار أجرى الباحث الفرنسي Eicher(1960) مقارنة بين الولايات المكونة للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1929 و 1952 حول مدى تأثير حجم نفقات الاستثمار التعليمي على الدخل في كل ولاية، توصل إلى أن الولايات التي تنفق أكثر على التعليم يزداد دخلها بسرعة أكبر في المستقبل، وأن أكثر من ثلث الفروق في معدلات نمو دخل الولايات يمكن رده إلى الفروق في مستوى النفقات على التعليم[17]

إن الفكرة الرئيسية التي طرحها Lucas سنة 1988 هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال K الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس جل وقته في اكتسابها [18].

المحور الثالث: الدراسة القياسية

✓ التعريف بنموذج الدراسة:

هناك عدة نماذج تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وفي هذه الدراسة سوف نستعمل النموذج الخطي المتعدد الذي ما هو إلا توسع في النموذج الخطي البسيط، إلا أنه بالاضافة إلى فرضيات الانحدار البسيط فإنه يشترط في الانحدار المتعدد عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة. ويستعمل النموذج الخطي المتعدد لاختبار الفروض عن العلاقة بين المتغير التابع y، واثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، x_1،x_2، .....،وللتنبؤ[19]. ويعرف النموذج الخطي المتعدد وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$Y_t=B_0+B1.X_{1t}+B_2.X_{2t}+\dots\dots+B_k.X_{kt}+u_t \quad / \quad t=1,\dots..n$$

حيث أن:

Y_t: المتغير التابع في الزمن t، X_{1t}: المتغير المستقل الاول في الزمن t، X_{2t}: المتغير المستقل الثاني في الزمن t، X_{kt} : المتغير المستقل k في الزمن t، b_k , ... , b_0, b_1 ,b_2: معالم النموذج، u_t: المتغير العشوائي أو حد الخطأ، n عدد المشاهدات.

✓ التعريف بمتغيرات الدراسة:

يتأثر النمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية، وفي دراستنا الاقتصادية القياسية لأثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر فقد اخترنا الفترة الممتدة مابين 1980-2012 وذلك لتوفر المعلومات حول متغيرات الدراسة في تلك الفترة، محسوبة بالعملة المحلية بالأسعار الثابتة لسنة 2010، كما تحصلنا على المعلومات من مصادر مختلفة كالديوان الوطني للإحصائياتONS [20]، قاعدة بيانات weo[21] قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدوليWB[22].و قد اعتمدنا على المتغيرات التالية:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغيرات المستقلة: المتمثلة في كل من الانفاق العام على التعليم ، الانفاق العام على الصحة.

ويكتب النموذج المقترح بالشكل التالي:

$$GDPR = f\,(DE\,, DS\,, DIP)$$

وبما أن أغلبية نماذج النمو الاقتصادي نماذج غير خطية، يكتب النموذج بالشكل التالي:

$$GDPR = A.DE^{\,B1}.DS^{\,B2}.DIP^{\,B3}$$

وعليه سوف يتم ادخال اللوغاريتم لتحويلها إلى الشكل الخطي لتصبح المعادلة كالتالي:

$$lnGDPR=\alpha+\beta_1 ln\ DE + \beta_2 ln\ DS +\beta_3 ln\ DIP+\varepsilon_t$$

حيث أن:

GDPR: الناتج المحلي الخام الحقيقي؛

DE: الانفاق العام على التعليم؛

DS: الانفاق العام على الصحة؛

DIP: *عدد خريجي التعليم العالي؛*

εt :يمثل الحد العشوائي؛

α: الثابت؛

$\beta 1$، $\beta 2$ ، $\beta 3$: المرونات الجزئية.

تقدير النموذج: تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائيEviews9، فكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول01:نتائج تقدير النموذج باستعمال eviews9

Dependent Variable: LGDPR
Method: Least Squares
Date: 12/15/15 Time: 14:46
Sample: 1 33
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.22037	0.566337	30.40658	0.0000
LDE	0.668368	0.145184	4.603607	0.0001
LDS	0.309877	0.146574	2.114131	0.0432
LDIP	0.018171	0.041613	0.436677	0.6656

R-squared	0.987702	Mean dependent var	29.03719
Adjusted R-squared	0.986430	S.D. dependent var	1.406424
S.E. of regression	0.163835	Akaike info criterion	-0.666700
Sum squared resid	0.778416	Schwarz criterion	-0.485305
Log likelihood	15.00055	Hannan-Quinn criter.	-0.605666
F-statistic	776.3787	Durbin-Watson stat	0.999377
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على eviews9

بالاعتماد على نتائج الجدول 01 يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$LGDPR=17.22+0.668LDE+0.309LDS-0.0lLDIP$$

✓ **تحليل نتائج الدراسة:**

التقييم الاقتصادي:

نلاحظ أن إشارات مقدرات معالم كل من الإنفاق على التعليم، الانفاق على الصحة، عدد خريجي التعليم العالي موجبة، وهذا ما يتناسب مع النظرية الاقتصادية. كما يتبين من النموذج المقدر أن للإنفاق على التعليم تأثيرا موجبا ومعنويا في النمو الاقتصادي، وهذا يعزز وجهات نظر العديد من الدراسات التي ترى أن الإنفاق الحكومي على التعليم يعد عامل أساسي في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار والتي تساعد على التنافس والإبداع بين أفراد المجتمع، ومن ثم له أثر كبير على النمو الاقتصادي.

التقيم الاحصائي:

من خلال نتائج اختبارات (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائيا عند مستوى معنوية الإحصائية (5%) ما عدا معلمة عدد خريجي الجامعة. كذلك يشير اختبار(Fisher) لمعنوية النموذج الكلية الى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج(5%).كما أن قيمة معامل التحديد قد بلغت R^2=0.98 وهي قيمة قوية، وعلى هذا الأساس فإن 98%من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج. غير أن إحصائية دربن واتسن(DW) 0.999تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

بالاضافة الى ما سبق تشير مرونة الانفاق على التعليم والتي تساوي 0.668 أكبر من مرونة الانتاج لكل من الانفاق على الصحة وعدد خريجي التعليم العالي، والتي تساوي على التوالي 0.309و 0.01، وهذا يعني أن زيادة 1% في الإنفاق على التعليم تؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب 0.668%، بينما إذا ارتفع الانفاق على الصحة بنفس النسبة يؤدي إلى نموالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة أقل(0.309%)، ونفس الشئ بالنسبة لعدد خريجي التعليم العالي بحيث إذا ارتفع هذا الاخير ب1%فإنه سيؤثر بنسبة ضئيلة جدا والتي تساوي 0.01% ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

كما تشير المعلمة17.22 إلى كفاءة العملية الانتاجية للبلد، حيث كلما ارتفعت هذه المعلمة كلما كانت كفاءة العملية الانتاجية أكبر و أحسن.

الاستنتاجات:

تضمنت الدراسة تحليل اثر التعليم على النمو الاقتصادي، ومن خلال الدراسة الوصفية والقياسية توصلنا إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يلي:

- يتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بكل من لإنفاق على التعليم والانفاق على الصحة وكذا عدد خريجي التعليم العالي وذلك بشكل طردي ومتفاوت.
- ثبات صحة فرضية الدراسة، حيث الزيادة في الإنفاق على التعليم بجميع مستوياته يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1980-2012.

التوصيات:

- ضرورة اهتمام الدولة بقطاع التعليم بجميع مستوياته من التعليم الابتدائي للتعليم الثانوي والجامعي وكذا التكوين المهني، من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع الحساس، وهذا للدور الهام الذي يلعبه هذا الاخير في توفير القوى العاملة المتعلمة والقادرة على الابداع والتنافس وبالتالي رفع الانتاجية بما يتناسب مع متطلبات الوقت الراهن.
- العمل على تبني استراتيجيات وسياسات تهدف للارتقاء بمخرجات التعليم في كل مستوياته من الابتدائي إلى التعليم الجامعي.
- ضرورة توجيه مخرجات التعليم العالي نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل حتى تتوافق مع هذا الاخير.
- محاولة إيجاد مصادر تمويلية أخرى غير حكومية لتمويل قطاع التعليم كقبول المنح والإعانات المقدمة من المؤسسات والوحدات الإنتاجية الأخرى.

افاق البحث:

في ختام الدراسة، فان هذا البحث ما هو الا تمهيد لبحوث اخرى في هذا المجال وهي جديرة بالبحث والدراسة نذكر منها:

- دراسة النموذج بواسطة السلاسل الزمنية وذلك لوجود ارتباط ذاتي للاخطاء.
- أثر الاستثمار في الصحة على النمو الاقتصادي .
- البحث في مؤشرات قياس رأس المال البشري.

الهوامش:

1– شين لزهر،" **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

2– سبكي وفاء، "**النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري– دراسة قياسية لحالة الجزائر–** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

3– رجاء عبد الله عيسى، "**العلاقة بين الاستثمار البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1985–2010 وقياس العائد للاستثمار البشري (دراسة قياسية)** "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد74، 2013.

4– بودية فاطمة و بن زيدان فاطمة الزهراء، " **دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل–** "، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، 12/11 مارس2013، جامعة سطيف1.

5– Mehmet Mercan,Sevgi Sezer ,« **The effect of education expenditure on economic growth : The case of Turkey** », 2nd World Conference on BUSINESS, Economics And Management , procedia-Social and Behavioral Sciences, no109, 2014.

6- Abdramane Sow, **« La contribution de l'éducation a la croissance économique du Sénégal »,** thèse en cotutelle internationale pour obtenir le grade de docteur de l'université de Bourgogne et l'université Gaston Berger, faculté de sciences économiques et de gestion, discipline: Sciences Economiques, spécialité : Economie de l'éducation, France, 2013.

7- Arusha V.Cooray, **« The role of educatio in economic growth »**, proceedings of the 2009 Australian conference of Economists, Australia: South Australian Branch of the Economic Society of Australia.

8- Musibau Adetunji Babatundeو Rasak Adetunji Adefabi, **« Long Run Relationship between Education and Economic Growth in Nigerie : Evidence from the Johansen's Cointegration Approach »**, Paper presented at the Regional Conference on Education in West Africa: Constraints and Opportunities Dakar, Senegal, November 1st - 2nd, 2005. Cornell University / CREA / Ministèrede l'Education du Sénégal.

9– اشرف العربي، " **رأس المال البشري في مصر المفهوم–القياس– الوضع النسبي**"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد39، صيف 2007، ص55.

10– *L'investissement dans le capital humain*, OCDE, 1998 ; *Du bien-être des nations, le rôle du capital humain et social*, OCDE, 2001. http://ses.ens-lyon.fr/les-fondements-theoriques-du-concept-de-capital-humain-partie-1--68302.kjsp vue le VUE24/11/2015

11– حمدى الحناوي، " **رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر**"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص01.

12- SCHULTZ, T. W. (1961). Investment in Human Capital. *American Economic Review , 51* (1),pp9-11.

13– رجاء عبد الله عيسى، مرجع سبق ذكره، ص276.

14– عقيل حميد جابر الحلو،" **الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية(دراسة حالة العراق)**، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،2009، ص29.

15– محمد دهان، "**الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص 50-51 (بتصرف).

16- Jean Longatte et Pascale Vanhove, Economie générale, Paris, Dunod 1996, p53.

17– موهوبي مليكة، "**أثر التعليم على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014، **ص83**.

18-peter Howitt, « Croissance endogène, productivité et politique économique: rapport de situation », Observatoire international de la productivité, n° 8, 2004, p4.

19– دومينيك سالفاتور، سعدية حافظ منتصر،" **الاحصاء والاقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993،ص 165.

20-www.ons.dz

21- http://ar.knoema.com/IMFWEO2015Oct/imf-world-economic-outlook-weo-october-2015

22- http://data.worldbank.org/

فعالية السياسات الحكومية في تنشيط سوق رأس المال المخاطر
– مع الإشارة إلى التجربة الكندية –

د. محمد الشريف بن زواي [1]

الملخص:

تعرض الورقة البحثية إحدى أهم طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في رأس المال المخاطر. إذ تسعى أغلب الحكومات لإنشاء سوق رأس مال المخاطر نظرا لتناسب هذا النمط من التمويل مع طبيعة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بارتفاع المخاطرة والحاجة الملحة والمتزايدة للتمويل.

لذا تناولت الورقة البحثية مختلف السياسات التي يمكن أن تنتهجها الحكومات في دعم هذا النوع من التمويل مع لفت الانتباه لبعض الأخطاء التي يمكن ارتكابها أثناء تطبيق هذه السياسات، فضلا على عرض التجربة الكندية التي استطاعت خلال فترة وجيزة أن تقدم نموذجا رائدا يقتد بها في مجال دعم وتنشيط سوق رأس المال المخاطر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المخاطر، سياسات الحكومة، تمويل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة

Abstract:

This paper addresses one of the important methods of financing SME'S, so called venture capital. Most governments aim to engineer a venture capital market. Which will plays a major role in the financing of SME'S. Because this technique of finance adapt with the high levels of risk and the huge needs for financing.

This paper discusses the different policies which can apply by governments with a general view of the problems that could be faced. With the study case of the Canadian experience, which consider as one the most successful models in the context of supporting and stimulating the venture capital market.

Key words: venture capital, government policies, financing, SME'S.

[1]. د/محمد الشريف بن زواي، جامعة أم البواقي.

مقدمة

تمتلك سوق رأس المال المخاطر قدرة كبيرة على المساعدة في إنشاء الصناعات الجديدة، أو تنشيط الصناعات الناضجة ووضع أسس متينة للاقتصاد، فضلا عن الخبرة الجيدة التي تتمتع بها في مجال المقاولات، إلا أن المحيط غير الأكيد لهذه السوق والحضور الكبير لمشكل الوكالة، استدعى تدخل الحكومات من أجل إنشاء وتطوير هذه السوق.

ويعتبر رأس المال المخاطر استثمار مرافق بدرجة عالية ومتغيرة من المخاطرة، يعتمد على مراحل الاستثمار في المؤسسة؛ حيث يقوم من خلاله المستثمرون بدعم المقاولين بالتمويل اللازم والمهارات الإدارية لاستغلال الفرص المتاحة في السوق، لأجل تحقيق أرباح على المدى البعيد وتجسيد الأفكار والابتكارات الجديدة وبالتالي العمل على إرساء معالم المغامرة المحسوبة.

وعموما توجد اتجاهات عامة للسياسات الحكومية التي يمكن إتباعها بهدف دعم هذه السوق، تتمثل في العرض المباشر لرأس المال الحكومي على المؤسسات، من خلال تقديم تحفيزات مالية لاستثمارات رأس المال المخاطر وتوسيع الضوابط المفروضة عليها. غير أنه يمكن أن يصحب برامج الحكومات لتنشيط سوق رأس المال المخاطر عدة أخطاء، تؤدي إلى عدم نجاح البرنامج، وقد تنجر هذه الإخفاقات عن أخطاء بتصميم السوق أو عن التوجيه الخاطئ لها.

تسمح ملاحظة أسواق رأس المال المخاطر بإدراك أن أغلبها يحصل على دعم حكومي، إذ أن ظهور هذه الأسواق كان مرتبطا بعدة أشكال من المساعدة، ومن ثم وجب التأكيد على دعم الدول الإسلامية لهذا النوع من التمويل باعتبار أصوله في الاقتصاد الإسلامي وكونه مبنيا على المشاركة في الربح والخسارة.

2-2- إشكالية البحث

بناء على ما سبق، تبرز إشكالية الدراسة في تحديد تركيبة السياسات الحكومية الناجعة والتي تسهم في تنشيط سوق رأس المال المخاطر وتجعلها تقوم بالدور المنتظر منها على أكمل وجه.

2-3- أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في جملة من النقاط نوردها فيما يلي:

- التمويل عن طريق رأس المال المخاطر هو تمويل موافق لتعاليم الشريعة الإسلامية وأحد المفاتيح للنهوض بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل في العالم الإسلامي.

- تعرض الدراسة مجموعة من السياسات التي من شأن الحكومة إتباعها لإرساء قواعد سوق رأس مال مخاطر وفق أسس صحيحة تضمن لها النجاح على المدى البعيد.

- تعرض الدراسة التجربة الكندية الناجحة في تصميم وهندسة سوق رأس مال مخاطر حتى يتسنى للدول السير على ضوئها بغية إنشاء سوق رأس مال مخاطر ناجحة.

– تسهم الدراسة في إثراء موضوع رأس المال المخاطر خاصة باللغة العربية.

2-4- منهجية الدراسة

يتم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض أهمية سوق رأس المال المخاطر بالنسبة للحكومات ومختلف السياسات المتبعة في تنشيطها والمعوقات التي يمكن أن تصادف الحكومة أثناء عملها على إنشاء هذه السوق معتمدين في ذلك على العديد من المراجع، كما يتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي بإتباع أسلوب دراسة الحالة لعرض التجربة الكندية وإبراز مختلف المراحل التي اتبعتها الحكومة الكندية لإرساء سوق رأس مال مخاطر ناجحة.

3- مباحث الدراسة

المبحث الأول: أهمية سوق رأس المال المخاطر بالنسبة للحكومة

قبل الخوض في خمار هذا المبحث من المهم التعريف ولو بإيجاز برأس المال المخاطر فهو يعتبر "مصدر تمويل المشاريع الاستثمارية لكل من المؤسسات الصغيرة والحديثة، في مرحلة ما بعد الإنشاء، من خلال المساهمة برأس المال، وتقديم الخبرة والمشورة لتسيير هذه المؤسسات"[1] وليس نوع المؤسسات التي توظف فيها الأموال هو ما يميز استثمارات رأس المال المخاطر عن بقية أشكال الاستثمارات التقليدية، لكن ما يميزه هو الرقابة المفروضة وتسيير الاستثمارات بعد انجازها. وللتخصيص أكثر، يتميز رأس المال المخاطر بثلاث خصائص[2] تتمثل في المساهمة برأس المال، متابعة الاستثمارات لمدة طويلة والتدخل النشيط والمستمر في تسيير المؤسسة.

وعلى العموم تكمن جاذبية سوق رأس المال المخاطر في قدرتها الكبيرة على المساعدة في تمويل وإنشاء الصناعات الجديدة، وأيضا قدرتها على تنشيط الصناعات الناضجة ووضع أسس للاقتصاد.[3] فضلا عن قدرة رؤوس الأموال المخاطرة على انتقاء وتبني مشاريع جديدة تتميز بالإبداع والاستثنائية، إضافة إلى التطبيق المشترك للمخاطرة المرتفعة، القدرة العالية على التسيير والخبرة الكبيرة بالمقاولات، وغيرها من القدرات، التي دفعت بالحكومات نحو السعي إلى إنشاء أسواق رأس المال المخاطر.

يعد عدم تماثل المعلومات السبب الأساسي لتدخل الحكومة في سوق رأس المال المخاطر،[4] إذ أن عدم تماثل المعلومات قد يكون السبب الرئيسي في فشل السوق، فعدم تماثل المعلومات يقود إلى إخفاء معلومات أو أفعال، والتي ترتبط بمشكل الوكالة.[5] كما يعود ظهور وبقاء أسواق رأس المال المخاطر في بعض الدول إلى امتلاك (أو اكتساب) أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة ميزة القدرة على التعامل مع حالات عدم تماثل المعلومات، كنتيجة للجهد المبذول من طرف مؤسسات رأس المال المخاطر في الحصول على المعلومات والتكنولوجيات، فضلا عن الخبرة الكبيرة التي تمتلكها هذه المؤسسات، إلا أن إمكانية فشل أسواق رأس المال المخاطر في دول أخرى تكون كبيرة بشكل يستدعي تدخل الحكومة.

يعود السبب الثاني لتدخل الحكومة في سوق رأس المال المخاطر إلى الأثر الايجابي لسوق رأس المال المخاطر على الإبداع وكذا البحث والتطوير، فرأس المال المخاطر ينشط الإبداع، ووفقا لذلك، فان دعم سوق رأس المال المخاطر من شأنه أن ينشطها، إضافة إلى الرفع من الإبداع نحو مستويات كفأة، في حين يرتبط فشل السوق بالإبداع الغير كافي.[6]

يعد ضعف أسواق رأس المال سببا مهما لتدخل الحكومة في سوق رأس المال المخاطر، لأن المؤسسات القائمة على إبداع تعاني في أغلب الأحيان من القيود المفروضة على الاقتراض، لعدم امتلاكها للضمانات المطلوبة، كما أن تمويل المؤسسات بدون ضمانات يحتاج إلى مراقبة مستمرة، غير أن هذا النوع من التمويل مكلف نتيجة للرقابة المفروضة. عند التوازن، تدفع المؤسسات ذات الضمانات المنخفضة علاوة على الأموال التي تقترضها، كما أن المؤسسات التي ضماناتها تحت العتبة المطلوبة لمنح القروض، لا يمكنها الحصول على التمويل، لأنها لا تستطيع تسديد خدمة الدين المترتبة عن القروض الضخمة التي هي بحاجة إليها، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع نسبة عرض الأموال، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الفائدة على القروض، وبهذا تصبح المؤسسات ذات الضمانات المنخفضة قادرة على الحصول على التمويل اللازم، ومن جهة أخرى ارتفاع العائد المتوقع للاستثمار (الخطر المتوقع، صافي الضرائب) يجعل من تمويل المؤسسات ذات الضمانات العالية مقبول بالنسبة للمؤسسات الممولة ومن دون رقابة، وهذا ما يبقي التمويل عن طريق رأس المال المخاطر كحل أمام المؤسسات ذات الضمانات المنخفضة، وفي كلتا الحالتين ترتفع نسبة الإبداع. لذا، فنتيجة للضمانات المفروضة على الاقتراض، يلاحظ أن الاستثمار في المؤسسات ذات الضمانات المنخفضة ونسبة الإبداع تعكسان تأثير السياسات الحكومية على عرض الأموال والعائد المتوقع للاستثمارات.[7]

المبحث الثاني: السياسات الحكومية المنتهجة لتنشيط سوق رأس المال المخاطر

من الملاحظ أن أغلب أسواق رأس المال المخاطر تحضى بدعم حكومي، إذ أنه من غير الممكن أن تظهر هذه الأسواق دون تلقيها العناية اللازمة لذلك، ويبقى الهدف الأساسي للحكومات هو معرفة حاجات هذه السوق حتى يتسنى لها تقديم الدعم المناسب من أجل تطويرها.

1-الاتجاهات الأساسية للسياسات الحكومية

ذكر تقرير منظمة التعاون وتطوير الاقتصاديات (OCDE: Organisation De Coopération Et De Développement Economiques) لسنة 2000 ثلاثة اتجاهات عامة للسياسات التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة عند التدخل في سوق رأس المال المخاطر، الاتجاه الأول يتمثل في العرض المباشر لرأس المال الحكومي على المؤسسات. أما الاتجاه الثاني، فيتمثل في تقديم تحفيزات مالية لاستثمارات رأس المال المخاطر. والاتجاه الثالث، يكون عن طريق توسيع ضوابط استثمارات رأس المال المخاطر.

لكن هذه السياسات لا يكون لها أثر كبير على سوق رأس المال المخاطر. باعتبار أن تأثيرها يكون فقط على جانب العرض، لكنها لا تضمن جانب الطلب.

يضاف إلى هذه الاتجاهات الثلاثة، تنشيط استثمارات رأس المال المخاطر الخاص من خلال جملة من السياسات والشروط التي تتضمنها الضوابط المفروضة على نوع المستثمرين في سوق رأس المال المخاطر. كما يمكن أن تستهدف سياسة تقديم التمويل المباشر للمؤسسات، المؤسسات التي تجاوزت مرحلة الإنشاء أين تكون المخاطرة مرتفعة وبالتالي لا تكون هذه المؤسسات مفضلة بالنسبة لرأس المال المخاطر الخاص.

وقد وجه التقرير عدة انتقادات للسياسات الحكومية في سوق رأس المال المخاطر، من بينها أن السياسات الحكومية تعيق تطور رأس المال المخاطر الخاص، كما أكد التقرير أيضا على أنه يمكن للحكومات أن تؤدي دور مهم في تطوير سوق رأس المال المخاطر.

2- طرق التدخل الحكومي لتنشيط سوق رأس المال المخاطر

تستهدف الحكومات في الغالب مرحلة ما بعد الإنشاء، من أجل التدخل لتقديم الدعم، وذلك حتى لا تعيق تطور رأس المال المخاطر الخاص، لأن في مرحلة ما بعد الإنشاء تكون المخاطرة مرتفعة والحاجة إلى الأموال كبيرة، وبالتالي لا تكون هذه المرحلة مفضلة لرأس المال المخاطر الخاص. يبقى فقط تحديد شكل التدخل الذي سيكون أكثر فاعلية في تنشيط السوق. ويمكن تقسيم تدخلات الحكومة إلى شكلين أساسيين، التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، بالإضافة إلى النموذج الهجين الذي يكون في حالة تدخل الحومة ومستثمري القطاع الخاص في نفس الوقت.

2-1- التدخل الحكومي المباشر

يمكن أن تسعى الحكومة للتنفيذ المباشر لبرامج رأس المال المخاطر، أي الاشتراك مباشرة في نشاط رأس المال المخاطر، عن طريق قيامها بدور وسيط مالي في السوق، من خلال إنجازها لعملية الاستثمار بدءً من فحص الصفقات من أجل عملية التمويل حتى الرقابة على الاستثمارات، مستعملة في ذلك المال العام، وقيامها في الوقت نفسه بدور الشريك العام والشركاء محدودي المسؤولية.[8]

2-2- التدخل الحكومي غير المباشر

يمكن أيضا للحكومة أن توكل مجموعة من المهام إلى مسيري مؤسسات رأس المال المخاطر الخاصة، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات الخاصة تملك الخبرة والمهارة التي تتطلبها حرفة رأس المال المخاطر. وقد أصبح التدخل غير المباشر للحكومة هو النمط المهيمن بسبب الخبرة الكبيرة لمؤسسات رأس المال المخاطر الخاصة.[9]

وتستعمل الحكومة عدة محفزات لتشجيع تدخل مؤسسات رأس المال المخاطر الخاصة في السوق كالحوافز المتعلقة بالسياسة الضريبية، الشروط التنظيمية التي تحكم عمل مؤسسات رأس المال المخاطر، توفير السيولة اللازمة وغيرها.[10]

2-3- النموذج الهجين للتدخل الحكومي

يقصد بالنموذج الهجين النموذج الذي تعمل فيه مؤسسة رأس المال المخاطر الخاص أو الشريك العام كوكيل لمجموعة من الرؤساء (الشركاء محدودي المسؤولية)، وأحد هؤلاء الرؤساء هي الحكومة.[11] وقد تم استعمال هذا النموذج من طرف عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا وألمانيا، والشكل رقم (01) يوضح التدخل المشترك لكل من الحكومة والمستثمرين الخواص.

الشكل رقم (01): النموذج الهجين لتدخل الحكومة في سوق رأس المال المخاطر

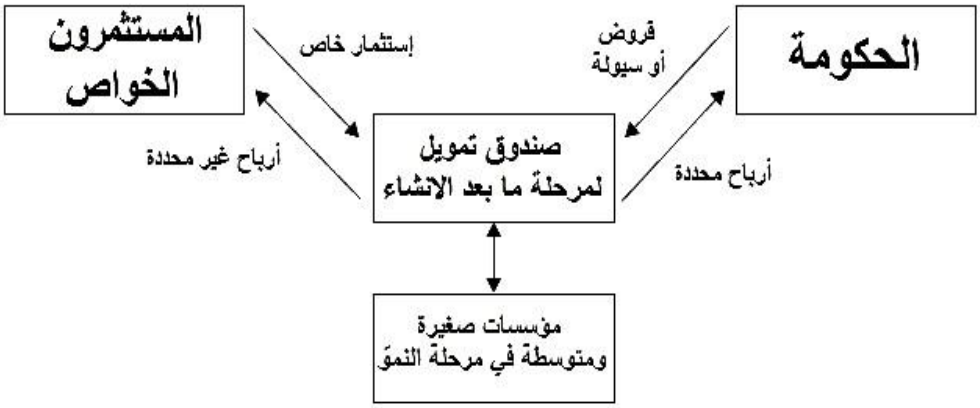

المصدر:.Hans Landström, Op-cit, 2007, p:130

تؤدي الحكومة في النموذج الهجين دور شريك محدود المسؤولية ذو طبيعة خاصة، باعتبارها لا تتدخل في القرارات التجارية والتنفيذية لمسيري الصندوق، وذلك بمجرد بدء الاستثمار. ويتم استخدام طريقة أو أكثر من طرق التحفيز التالية:[12]

- تحديد عائدات الحكومة: تستثمر السلطات العامة كشريك محدود المسؤولية وفق معدل عائد محدد، عموما يقارب معدل تكلفة رأس المال. وعند حصول صندوق رأس المال المخاطر على أي عائدات مقابل بيع مساهمته في إحدى المؤسسات الممولة، تحصل السلطات العامة على النسبة المتفق عليها مسبقا فقط، وباقي العائدات تقسم على بقية الشركاء محدودي المسؤولية والشريك العام.

- التأمين المضمون لخسائر الشركاء محدودي المسؤولية الناجمة عن الاستثمار: قد ترغب الحكومة في التأثير على قرار الاستثمار من خلال تحمل كل أو جزء من خسائر المحافظ الاستثمارية للمستثمرين الخواص، وعادة ما تكون نسبة من الاستثمارات مضمونة بنسبة تتراوح بين 50%و 75% من تكاليف المستثمرين.كما أن الضمان قد يكون على الصندوق بكامله أو على المحفظة الاستثمارية لكل مستثمر.تبقى فقط الإشارة إلى أن هذه الضمانات

لا تحسن إيرادات الصندوق ولكن تقلص من خسائر المستثمرين في حالة فشل البرنامج، ويتم تطبيق هذا الحافز إلى جانب حوافز أخرى من أجل الرفع من عائدات الصندوق.

- خيار إعادة الشراء: يتيح خيار إعادة الشراء للمستثمرين الخواص فرصة إعادة شراء مجموع مساهمات الحكومة في البرنامج، وذلك في وقت محدد ووفق شروط محددة مسبقا قبل بدء البرنامج. ويعد خيار إعادة الشراء حافزاً واضحاً وفرصة لخروج الحكومة مبكرا من الاستثمار.

المبحث الثالث: معوقات السياسات الحكومية في تنشيط سوق رأس المال المخاطر

يمكن أن يصحب البرامج الحكومية لتنشيط سوق رأس المال المخاطر عدة أخطاء، قد تؤدي إلى عدم نجاح البرنامج حتى قبل البدء فيه. وتنقسم هذه الإخفاقات إلى إخفاقات في تصميم السوق وإخفاقات ناجمة عن التوجيه الخاطئ للسوق.

وفيما يلي سيتم عرض بعض الأخطاء التي يمكن ارتكابها عند وضع هذه البرامج.

1- عدم فهم متطلبات السوق

حتى تعمل البرامج الحكومية على إيجاد محيط يسمح بنجاح المقاولين الجدد، يجب أولا فهم مميزات السوق والتمويل المرفق بمخاطرة عالية. يمكن إلقاء الضوء على ثلاث عوامل تؤدي إلى تعارض جهود الحكومة مع عمل سوق رأس المال المخاطر، تتمثل في الفترة الزمنية للبرنامج، حجمه ومرونته.

1-1- الفترة الزمنية للبرنامج

أحد الأخطاء الشائعة عند وضع برامج التمويل الحكومية مرتبط بالمدة الزمنية للمشروع، والتي غالبا ما تكون محدودة بالدورة الانتخابية (في الدول الديمقراطية)، والتي تدفع المسؤولين إلى توجيه البرامج ومحاولة تثبيتها في فترة قصيرة. لكن بناء سوق رأس مال جريء يتطلب استثمارات طويلة الأجل، تستغرق عدة سنوات حتى تظهر نتائجها[13].

1-2- حجم البرنامج

الخطأ الثاني مرتبط بحجم البرنامج، فكون البرنامج صغير جدًا أو كبير جدًا يمكن أن يشكل صعوبات كبيرة، فالمشكلة مع البرنامج الصغير أنه لا يحدث فرقا كبيرا، فمن غير الممكن أن يحدث برنامج صغير تأثيرا كبيرا على اقتصاد كبير ومتنوع، فضلا عن وصول معلومات قليلة عن البرنامج لعدد قليل من المستثمرين ومؤسسات رأس المال المخاطر. كما أن المؤسسات التي حصلت على التمويل لا يمكنها الحصول على رأس مال إضافي من أجل الوصول إلى مستويات أعلى. من جهة أخرى، كون البرنامج كبير جدا، يمكن أن يثبط التمويل الخاص، فبإمكان التمويل الحكومي التوسع إلى أن يعمل على كبح رغبة مؤسسات رأس المال المخاطر من أن تستثمر في سوق ما، بسبب استغلال مؤسسات التمويل الحكومية كافة الفرص المتاحة في السوق.[14]

1-3- مرونة البرنامج

النقطة الثالثة التي يجب على الحكومة التركيز عليها هي مرونة البرنامج، فرؤوس الأموال المخاطرة تقوم بالاستثمار في مؤسسات صغيرة تعمل في محيط غير أكيد، معتمدة في ذلك على حقوق الرقابة التي تمتلكها على هذه المؤسسات بعد تمويلها وهذا من أجل توجيهها. ويعد تغيير الاستراتيجية المتبعة وفريق التسيير جزء مكمل لعملية الاستثمار، لكن أحيانا الإدارة في المؤسسات العمومية تنظر إلى هذه التحولات كتطورات غير طبيعية وانحراف عن المخطط الذي تم وضعه مسبقا، وينتج عن عدم المرونة تحمل المؤسسة ضريبة إضافية مقابل نجاحها، وعليه لا يجب إرفاق برامج تنشيط سوق رأس المال المخاطر بضوابط مفرطة[15].

2- التطبيق السيئ للبرنامج الحكومي

حتى إذا تم وضع نموذج لتنشيط سوق رأس المال المخاطر بشكل جيد، تبقى إمكانية فشله واردة عند بدئه. فتطبيق هذه البرامج تلزمه مجموعة من القرارات، وقد يرفق تطبيقه مجموعة من الأخطاء، والتي يجب تجنبها. كعدم الاهتمام بتحفيز المقاولين والمسيرين أو عدم تقييم ما يحدث مع البرنامج.

2-1- مشكل التحفيز

ينفق المستثمرون ذوي الخبرة في المؤسسات المقاولة مبالغ كبيرة بغرض تحفيز المقاولين، وهذا من أجل التأكد من أن المقاولين يعملون على تعظيم قيمة المؤسسة أكثر من خدمة مصالحهم الخاصة. ولأنه من غير الممكن على مؤسسات رأس المال المخاطر معرفة كل الأفعال التي يقوم بها المقاول، يبقى التحفيز هو الحل الوحيد الذي يربط مصالح المقاول بمصلحة المؤسسة.

لا تنظر الحكومات دائما إلى التحفيز بالعناية اللازمة قبل المبادرة في تأسيس سوق رأس مال جريء. وفي أغلب الأحيان،يتم تصميم البرامج التي تضعها هذه الحكومات لكي يعمل المساهمون من القطاع الخاص بشكل جيد، سواء قدم المشروع عوائد جيدة أم لا، لكن بدل ذلك، يتم ربط الاستثمارات بعوائد مالية، متجاهلين بذلك الأهداف الأساسية التي تم التحفيز من أجلها (كتقديم عمولات ثابتة سنويا سواء قام الصندوق بالاستثمار أم لا) [16].

2-2- الحاجة إلى تقييم البرنامج

يجب أن يتم تقييم المشاركين من القطاع الخاص وفق معيار أساسي، يتمثل في الأداء، ويكون ذلك من خلال التركيز على جملة من الخصائص التي تكون مرتبطة مع مقدرة المشاركين في البرنامج على تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن أن تتضمن هذه الخصائص خبرة هذه المؤسسات، وجود استراتيجية واضحة على مستوى المؤسسات الممولة، وتسمح هذه الخصائص للمسؤولين الحكوميين بالتمييز بين المؤسسات ذات الأداء العالي وتلك التي لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة.[17]

ويعد حصول المقاولين ومؤسسات رأس المال المخاطر على منح من عدة مصادر حكومية أحد المؤشرات المرتبطة بتقصير المقاولين ومؤسسات رأس المال المخاطر، لأن عدم تحقيق نتائج ملموسة يمكن إرجاعه بسهولة إلى

طبيعة استثمارات رأس المال المخاطر المرتبطة بمخاطرة عالية. وهذا ما يسمح للعديد من المؤسسات بالتهرب من المسؤولية. وعليه، من شأن التقييم الصارم ضمان جذب البرنامج للمقاولين ومؤسسات رأس المال المخاطر المناسبين فقط.[18]

المبحث الرابع: التجربة الكندية في مجال تنشيط سوق رأس مال مخاطر

تقدم التجربة الكندية فرصة فريدة لتحليل دور الحكومة في دعم سوق رأس المال المخاطر حتى تسمح بظهور صناعات ناجحة، وفي نفس الوقت تعمل على التقليل من نتائج عدم التناظر الكبير للمعلومات الذي يسود هذا النوع من التمويل.

1- تنظيم سوق الأوراق المالية وسوق رأس المال المخاطر في كندا

تتيح السوق الكندية للمؤسسات التي تدخل مرحلة الإنشاء الخيار بين طريقتين للحصول على التمويل اللازم، كما هو موضح في الشكل رقم (2)، الخيار الأول يتمثل في سوق رأس المال المخاطر التقليدية، والتي تعد ثالث أكبر سوق في العالم من حيث توفر الأموال. الطريقة الثانية هي السوق الحكومية لرأس المال المخاطر (TSXV: Toronto Stock Exchange Venture)، وتتشابه كلتا السوقين من حيث طريقة الدخول إليهما، دورات التمويل والخروج من مراحل التمويل المختلفة، وتقدم السوق الحكومية لرأس المال المخاطر مجموعة من طرق التمويل مثلها مثل السوق التقليدية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات كبيرة للمؤسسات حديثة النشأة من أجل الدخول إليها، غير أن هدف السوق الحكومية لرأس المال المخاطر هو الخروج من الاستثمارات عن طريق سوق الأوراق المالية TSX (Toronto Stock Exchange)، في حين تبقى أفضل طريقة للخروج من السوق التقليدية عن طريق العرض العام على الجمهور.

الشكل رقم (2): السوق الكندية لتمويل المؤسسات الناشئة

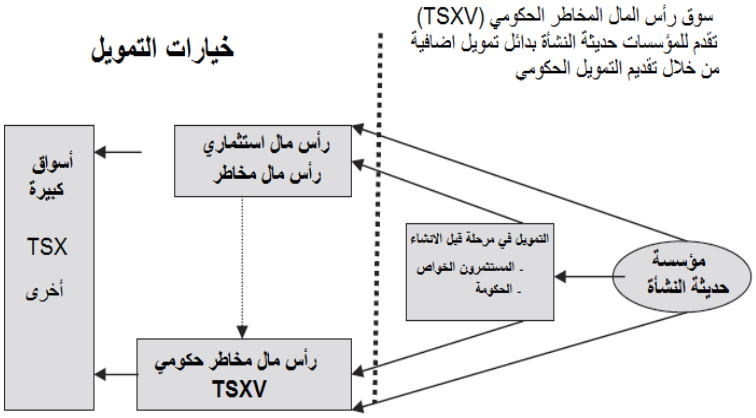

Source: Cécile Carpentier & Jean-Marc Suret, "The Canadian Public Venture Capital Market", available at wileyonlinelibrary.com, 2010, p : 305,

هناك 1578 مُصدر مُدرج في بورصة تورنتو (TSX) و2261 مُصدر مُدرج في سوق رأس المال المخاطر الحكومية بكندا (TSXV) في نوفمبر 2008. وتقوم سوق رأس المال المخاطر الحكومية بتسيير المؤسسات العمومية حديثة النشأة، بهدف تهيئتها لدخول بورصة تورنتو (TSX)، حيث تستفيد من تسهيلات كبيرة فيما يخص متطلبات الإدراج.

2-السياسات الحكومية الكندية الرامية إلى تنشيط سوق رأس المال المخاطر

بالإمكان حصر السياسات الحكومية الكندية اتجاه رأس المال المخاطر في شكلين أساسيين، الأول يتمثل في الاستثمار الحكومي المباشر. أما الثاني فيتمثل في الإطار القانوني، ويمكن أن يضم الإطار القانوني، الإطار الضريبي وقوانين أخرى متعلقة بتمويل المقاولات، ويقدم الجدول رقم (01) تشكيلة واسعة من السياسات الحكومية الكندية، التي تندرج تحت هذين الشكلين.

الجدول رقم (01): مختلف السياسات الحكومة الكندية لدعم سوق رأس المال المخاطر

	الميزة	الوصف	الفوائد المحتملة	المعوقات المحتملة
الجزء (أ): البرامج الحكومية المباشرة لدعم رأس المال المخاطر وتحفيزات أخرى	إعانات ضريبية لنوع واحد من صناديق التمويل عن طريق رأس المال المخاطر	تقدم الحكومة تخفيضات ضريبية للأفراد الذين يستثمرون في نوع واحد من صناديق رأس المال المخاطر	الحصول على تمويل كبير (على الأقل لنوع واحد من صناديق رأس المال المخاطر).	خروج أنواع أخرى للصناديق التمويل من السوق، تخفيض العائدات في السوق.
	مساهمات الحكومة في صناديق رأس المال المخاطر كشريك محدود المسؤولية	ربط الاستثمارات الحكومية بمستثمرين خواص	الرفع من فرص التمويل عن طريق رأس المال المخاطر.	مكلفة، لا توجد سياسة واضحة عند اختيار مسيري الصندوق، عدم توفر الحرية التامة عند اختيار المؤسسات المقاولة التي سيتم تمويلها.
	صناديق رأس المال المخاطر التابعة للحكومة بنسبة 100%.	الحكومة هي التي تسيير وتمول صناديق رأس المال المخاطر.	تمويل مؤسسات ليس باستطاعتها الحصول على التمويل، كالمؤسسات المحلية المعزولة.	مكلفة، مشاريع غير كفأة.
الجزء (ب): النظام الضريبي	نسبة الضريبة على المؤسسات مقابل نسبة الضريبة على الدخل.	اختلاف نسبي بين الضريبة على المؤسسات والضريبة على الدخل.	ضريبة على المؤسسات منخفضة بالنسبة للضريبة على الدخل تؤدي إلى ارتفاع عدد المؤسسات المنشأة.	تغيير حوافز المستثمرين سلبيا.
الجزء (ج): القوانين المتعلقة بالسندات المالية	فترات العرض العام للسندات على الجمهور والمتطلبات الخاصة بها.	تكلفة جعل المؤسسات عمومية.	التكلفة المنخفضة لجعل المؤسسات عمومية تسهل من رفع رأس مال المؤسسات الصغيرة.	الغش.

Source: Douglas Cumming& Sofia Johan, "Phasing Out an Inefficient Venture Capital Tax Credit" ,Journal of Industry, Competition and Trade, working paper, 2010, pp : 33-35.

3- قياس أداء سوق رأس المال المخاطر الكندية في تطوير الاستثمارات الجديدة

يمكن قياس أداء سوق رأس المال المخاطر في كندا عبر عدة طرق، الطريقة الأولى تتمثل في تحليل نسبة الإخفاق للمؤسسات المدرجة حديثا (خروج المؤسسات من السوق). أما الطريقة الثانية فتكون عن طريق قياس نسبة نجاح المؤسسات المدرجة عبر مقارنة نسبة المؤسسات الممولة عن طريق رأس المال المخاطر والتي تدخل سوق تورنتو للأوراق المالية (TSX) عن طريق العرض العام على الجمهور مع تلك التي تدخل سوق الأوراق المالية عن طريق سوق رأس المال المخاطر الحكومية (TSXV)، والطريقة الثالثة تتمثل في معدل العائد الذي يكسبه المستثمرون[19].

لخصت نتائج الدراسة التي قامت بها سيسيل كاربانتير وجين مارك سيريت (Cécile Carpentier & Jean-Marc Suret) على المؤسسات الحديثة المدرجة في سوق رأس المال المخاطر الحكومية بكندا (TSXV) خلال الفترة 1986-2006 أداء هذه السوق،[20]حيث قام الباحثين بمقارنة نسبة نجاح المؤسسات المدرجة حديثا في (TSXV) مع معطيات سوق رأس المال المخاطر التقليدية بكندا، والتي عادة ما تَعتبِر عملية العرض العام على الجمهور عبارة عن نجاح للمؤسسة الممولة عن طريق رأس المال المخاطر، وقد تم التوصل إلى أن معدل النجاح في السوق الحكومية يساوي أربع مرات معدل النجاح في السوق التقليدية. وهذا راجع إلى أن السوق الحكومية تستقبل مؤسسات جديدة أكثر مما تستقبله عادة سوق رأس المال المخاطر، بحيث خلال الفترة التي تمت دراستها، كانت نسبة المؤسسات التي تدخل سوق الأوراق المالية انطلاقا من سوق رأس المال المخاطر الحكومية مقارنة مع تلك التي تدخل عن طريق عمليات العرض العام على الجمهور هي سبعة إلى واحد.

في الخمس سنوات الأخيرة، كان معدل الخروج من سوق الأوراق المالية للمؤسسات الممولة عن طريق رأس المال المخاطر الحكومي في كندا أقل منه في الولايات المتحدة الأمريكية، وأقل بكثير من نسبة الإخفاق الملاحظة في قطاع رأس المال المخاطر الخاص في كندا. كما أشارت الدراسة أيضا إلى أن معدل العائد في سوق رأس المال المخاطر الحكومية كان يفوق معدل العائد في سوق رأس المال المخاطر الخاص.

4- استثمارات سوق رأس المال المخاطر بكندا

تجاوزت المبالغ المقدمة من طرف رأس المال المخاطر الحكومي ورأس المال المخاطر الخاص 39 مليار دولار كندي سنة 2001، وبلغت 10,07 مليار دولار كندي سنة 2010، أي ما يمثل انخفاض بنسبة 24,64% خلال هذه الفترة (كما يوضح ذلك الشكل رقم (3)).

الشكل رقم (3): سيولة رأس المال المخاطر الإجمالية في كندا للفترة 2001-2010

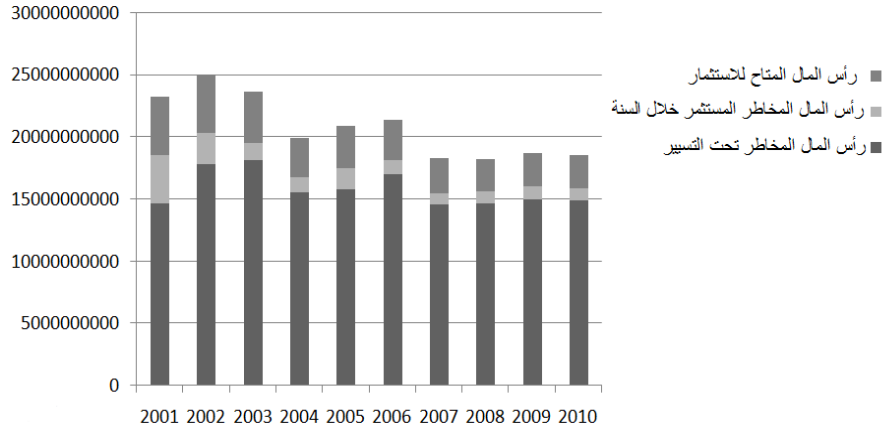

المصدر: تم إنشاء الشكل انطلاقا من معطيات متوفرة على الموقع: www. cvca.com

يوضح الشكل رقم (4) توزيع الأموال المستثمرة في سوق رأس المال المخاطر بكندا حسب نوع المستثمرين للفترة 2006- النصف الأول من 2011.

الشكل رقم (4): توزيع الأموال المستثمرة في سوق رأس المال المخاطر بكندا حسب نوع المستثمرين للفترة 2006- النصف الأول من 2011

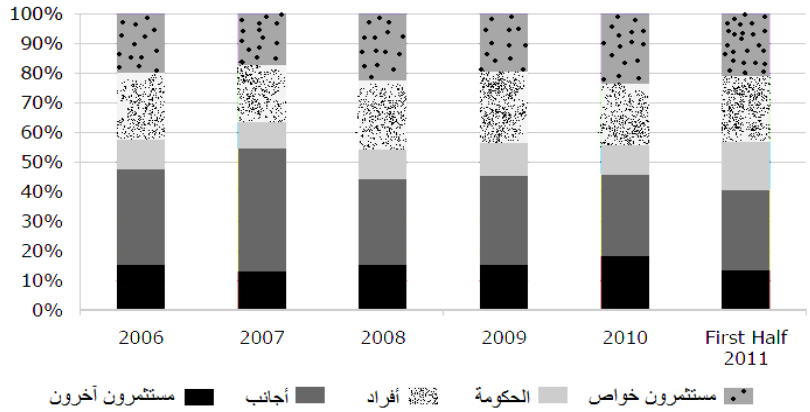

Source:Canada's Venture Capital Market, Prepared by Thomson Reuters for the Canadian Venture Capital & Private Equity Association, 2011, available at : www. cvca.com

خلال الفترة الممتدة بين 2006- والنصف الأول من 2011 ، على الرغم من ارتفاع كل من رأس المال المخاطر الخاص والحكومي، إلا انه تبقى المبالغ المقدمة من طرف القطاع الخاص دائما أكبر من تلك التي تقدمها الحكومة. وهذا راجع إلى أن المهمة الأساسية للقطاع العام ليست فقط دعم المؤسسات الجديدة، بل العمل على توفير الشروط الضرورية لتحفيز المؤسسات ودعم سوق رأس المال المخاطر. ويظهر أن الحكومة استثمرت في النصف الأول من سنة 2011 بمعدل أكبر مقارنة بالسنوات السابقة أي حوالي 16% من المبالغ المستثمرة في النصف الأول لسنة 2011.

4- الخاتمة

يبقى الهدف الأساسي للحكومات هو معرفة حاجات سوق رأس المال المخاطر حتى يتسنى لها تقديم الدعم المناسب من أجل تطويرها. إذ توجد ثلاثة اتجاهات عامة لتدخل الحكومة في سوق رأس المال المخاطر تتمثل في العرض المباشر لرأس المال الحكومي على المؤسسات، تقديم تحفيزات مالية لاستثمارات رأس المال المخاطر وتوسيع ضوابط استثمارات رأس المال المخاطر. كما أنه على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأخطاء التي قد تصحب برامج تنشيط سوق رأس المال المخاطر والتي تكون عادة متعلقة بتصميم السوق أو التوجيه الخاطئ للسوق، والعمل على تجنبها أو تصحيحها في حالة الوقوع فيها.

5- الهوامش وقائمة المراجع حسب تواردها

[1] - joseph lim, Anthony saunders,"Initial Public Offerings: The Role of Venture Capitalists", The Research Foundation of the Institute of Chartered Financial Analysts, 1990, p:14.

[2] Idem, p: 14.

[3] Hans Landström, Handbook of Research on Venture Capital, Edward Elgar Publishing Limited, united kingdom, 2007, p: 15.

[4] James A. Brander& Edward J. Egan& Thomas F. Hellmann, "Government sponsored versus private venture capital: Canadian Evidence", National bureau of Economic research, Cambridge, USA, 2008, p11.

[5] George A. Akerlof, "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism", the Quarterly Journal of Economics, Vol. 84, No. 3, Oxford University, 1970, p: 500.

[6]- أنظر:

- Jean Matauk, "Financing Innovation: An historical approach", Journal of Innovation Economics n 06, university of Montepellier 1, France, 2010, pp: 159-161.
- Michel Ferrary, "les capital-risqueurscomme « transisteurs » de l'Innovationdans la Silicon Vally", revusfrançais de gestion n 190, la voisierparis, France, 2009, pp: 186-188.

[7] Marco Da Rin& Giovanna Nicodano& Alessandro Sembenelli,"Public policy and the creation of active venture capital markets", Journal of Public Economics 90, 2006, p: 1703.

[8] Hans Landström, Op-cit, 2007, p: 128.

[9]عبد الباسط وفا، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، من دون سنة نشر، ص: 130.

[10]المرجع نفسه، ص ص: 130-140.

[11] Hans Landström, Op-cit, 2007, p:130.

[12] Idem, p: 132.

[13] Josh Lerner, Boulevard of broken dreams, Princeton University Press, United Kingdom, 2009, p: 112.

[14] Idem, p: 117.
[15] - Ibid, p: 124.
[16] Ibid, pp: 137-142.
[17] Ibid, p: 142.
[18] Ibid, p: 144.
[19] Cécile Carpentier & Jean-Marc Suret, Op-cit, 2010, p : 314.
[20] Cécile Carpentier & Jean-Marc Suret, "The Canadian Public Venture Capital Market", 2010, available at wileyonlinelibrary.com.

دور إدارة الجودة الشاملة في الرفع من مستوى التعليم بالجامعات الجزائرية

– دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة المدية–

د/شبوطي حكيم [1]

أ. خليفة أحلام [2]

الملخص:

إدارة الجودة الشاملة حتى تلقى النجاح في نطاق الحرم الجامعي، يتعين على المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية العمل على إعداد عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة من خلال خلق بيئة أكاديمية مناسبة، والبدء بتطبيق هذا المنهج في الإدارة من خلال توفير قاعدة شاملة للمعلومات فيما يتعلق بواقعها، والخدمات التي تقدمها، والمستفيد منها، والصعوبات التي تواجهها بما يضمن تقييمها، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة والأساليب

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، ضمان الجودة، الإعتماد الجامعي.

Summary

Total Quality Management even had success in the campus-wide, should those responsible for academic institutions to work on the preparation process of the implementation of total quality management through the creation of an appropriate academic environment, and begin to apply this approach in management by providing a comprehensive base of information with respect to their betterment, and the services they provide, and the beneficiary, and the difficulties faced by ensuring evaluation and determine the existing and anticipated problems and methods that drive them to embrace this concept.

Key words: total quality management, quality assurance, university accreditation.

[1] د/ شبوطي حكيم، ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيي فارس، المدية.

[2] خليفة أحلام، طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيي فارس، المدية.

تمهيد:

تبني الجامعة الجزائرية لمنهج إدارة الجودة الشاملة الذي يركز على منع وقوع المشكلات وليس علاج المشكلات بعد وقوعها، يعتبر عنصراً مهماً لتحقيق هدفها والمحافظة على النجاح والرقي بمستوى التعليم الجامعي، وذلك من خلال نشر ثقافة الجودة والعمل بها بدءا من الادارة العليا مرورا بجميع المستويات العاملة بالجامعة لضبط جودة الخدمات التي تقدمها استنادا على أسس علمية عالمية.

وتعتبر الجودة أحد أهم مداخل التغيير في التعليم الجامعي الهادف إلى تحسين الأداء والمحافظة على الاستمرارية والتطور المستمر، فتأمين جودة التعليم الجامعي أصبح الضمانة الحقيقية للرفع من الكفاءة النوعية للطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتطوير مواهبهم وقدراتهم واستعداداتهم للمساهمة في بناء الاقتصاد المبنى على المعرفة. انطلاقا مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **مامدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم بالجامعات الجزائرية والرفع من جودة مخرجاتها ؟**

فرضية الدراسة:

يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين اتجاهات الأساتذة حول مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم بالكلية بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس والعمر والدرجة العلمية والخبرة في التدريس.

أولا:الإطار المفاهيمي لإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

1– شرح المصطلحات [1]:

- **كلمة الإدارة : Management** تعني تطوير قدرات تنظيمية وقيادات إدارية قادرة على التحسين المستمر والمحافظة على مستوى عالي من الجودة في الأداء.
- **كلمة الجودة : Quality** يقصد بها تحقيق رغبات وتوقعات المستهلكين والمستفيدين مما تقدمه المنظمة من سلع وخدمات بأعلى مستوى من تلك التوقعات.
- **كلمة الشاملة : Total** تعنى إدخال كل عناصر العمل بالمنظمة في التحديد والتعريف الدقيق لحاجات ورغبات المستهلك أو المستفيد من سلع وخدمات المنظمة وبذل جهد جماعي وفردي لتحقيق الغايات

2– تعريف إدارة الجودة الشاملة:

- إدارة الجودة الشاملة:هي عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم والبحث العلمي، أو فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية، بأكفأ الأساليب وأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة [2].
- إدارة الجودة الشاملة في الجامعة هي فلسفة ومجموعة من الأسس والمبادئ الإرشادية التي تهدف إلى تحسين مدخلات الجامعة الكلية وتحسين عملياتها المختلفة بما يقود إلى أفضل المخرجات ذات الجودة العالية .[3]

وكتعريف شامل: إدارة الجودة الشاملة في الجامعة هي عمليات متعددة تهدف الجامعة من خلالها إلى تحقيق تغيرات جوهرية في أسلوب الأداء لدى الإداريين والأكاديميين ولدى جميع المستويات الإدارية في الجامعة، وهي تركز على إيجاد ثقافة جديدة (ثقافة التميز) وتركز على إتباع طرق ومناهج جديدة في تناول وطرح القضايا الجامعية بتنوعها.

3- فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: إن الأخذ بفلسفة إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي يحقق العديد من الفوائد التي يمكن تلخيصها بما يأتي[4]:

- وجود معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعات .
- وجود إجراءات علمية واضحة ومحددة من أجل تحقيق معايير الجودة.
- وضع معايير لقياس الأداء وتقويمه.
- تحسين مستوى الاتصالات بجميع أشكالها.
- زيادة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.

4- متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة: إن متطلبات إدارة الجودة الشاملة هي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها إدارة الجودة الشاملة ، وهذه المتطلبات هي[5]:

- **دعم الإدارة العليا**: إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة قرار استراتيجي هدفه طويل الأجل، ويحتاج إلى كيفية الوصول إليه، ومتى يمكن ذلك فإن الأمر يحتاج إلى اقتناع الجهات العليا(وزارة التعليم العالي، وإدارة التعليم بكل منطقة) بضرورتها.
- **التحسين المستمر**:إن التحسين المستمر في التعليم الجامعي هو أحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة الذي يجب على الإدارات الجامعية الالتزام به لإرضاء الطلاب المستفيدين من التعليم والبحوث الجامعية.
- **مشاركة العاملين**: على الإدارات الجامعية دعم فكرة مشاركة العاملين في الكلية أو الجامعة في إعداد خطط التعليم والتحسين لجودة الخدمات التعليمية والبحث والاستشارة وتنفيذ تلك الخطط وتحديد المعوقات والمشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها وتوجيههم على اتخاذ القرارات الصائبة.

- **التركيز على الزبون:** إن التركيز على زبائن الكلية أو الجامعة واعتماد احتياجاتهم ورغباتهم بوصفها مؤشرات لاتجاهات فعاليات الكلية أو الجامعة والعمل على تلبيتها يعد من المتطلبات الأساسية لإمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية أو الجامعة. إن مفهوم الزبون في الجامعة ينصرف إلى الطالب من جهة وإلى المنظمات وفعاليات المجتمع من جهة أخرى.
- **التعليم والتدريب:** إن التعليم والتدريب يعد من متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، أي تهيئة وإعداد جميع العاملين في مختلف المستويات التنظيمية داخل الكلية أو داخل الجامعة فكريا ونفسيا لإدراك مفهوم وأهداف ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة .

5- مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي: إن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة يتم بشكل تدريجي وفق مراحل مخططة ومتتالية وهي: (6)

- - **المرحلة الصفرية(الإعداد):** يبدأ الإنجاز الناجح لإدارة الجودة الشاملة من هذه المرحلة، وقد أطلق عليها المرحلة الصفرية لأنها تسبق البناء، تعمل الجامعة في هذه المرحلة على توضيح رسالتها والرؤية المستقبلية لها، ووضع الأهداف المشتركة ورسم سياستها، وذلك من خلال الدعم المباشر للخطة الإستراتيجية المشتركة.
- - **مرحلة التخطيط والصيانة:** تبدأ هذه المرحلة بإرسال حجر الأساس لعملية التغيير داخل الجامعة، حيث يقوم الأعضاء الذين يشكلون مجلس الجودة باستعمال البيانات التي تم تطويرها خلال مرحلة الإعداد لتبدأ مرحلة التخطيط الدقيق، وبعد ذلك يقوم المجلس بوضع خطة التنفيذ والالتزام بالموارد وإظهارها إلى حيز الوجود.
- - **مرحلة التقويم والتقدير:** تتضمن هذه المرحلة المعلومات الضرورية لدعم الإعداد والتخطيط ، وتشتمل على التقويم الذاتي للأفراد وأدائهم، والتقدير التنظيمي للنظام .
- - **مرحلة التطبيق:**وتتضمن اختيار فرق العمل التي سيعهد إليها بعملية التنفيذ ليتم تدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.
- **– مرحلة تبادل ونشر الخبرات:**إن تنفيذ المراحل السابقة، يوفر للجامعة قاعدة بيانات جوهرية، فالسياسة قد حددت، والاعتراضات على التغيير قد تم التغلب عليها، أي أن المؤسسة الجامعية في هذه المرحلة تسعى لنشر تجاربها ونجاحاتها في إدارة الجودة الشاملة.

6- محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:إن المحاور التي يمكن أن تشملها إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي متعددة، ويمكن تحديد أهم تلك المحاور في النقاط التالية (7):

- **جودة الطالب الجامعي**:تمثل انتقائية في سياسة قبول طلاب المرحلة الجامعية الأولى إحدى الممارسات الشائعة والشهيرة في الجامعات والكليات لأنها تعد مؤشرا للجودة في الجامعات ذات إجراءات القبول الانتقائي التي تتميز بمعايير أكاديمية عالية .
- **جودة هيكل البرامج التعليمية على مستوى الكلية**: يتضمن هذا المؤشر الأهداف والمحتوى والأنشطة وطرق التدريس وأساليب التقويم، ومرونة هيكل هذه البرامج التي يمكن تطويرها بما يتناسب ومتغيرات البيئة المتغيرة والتفجر المعرفي المسارع.
- **جودة عضو هيئة التدريس**:إن وجود هيئة التدريس بالكم والكيف المناسب يعد من العوامل المهمة لجودة التعليم الجامعي، كما أن جودة عضو هيئة التدريس تعد من المؤشرات المهمة، لأنها دليل على تأهيله العلمي في مجال تخصصه.
- **جودة الكتاب الجامعي**: يكاد الطالب- لاسيما في الكليات النظرية- أن يعتمد اعتمادا كلياً على الكتاب الجامعي وهناك عدة مقومات لجودة هذا الكتاب أهمها تكامل عناصره وتسلسله المنطقي ووضوح العرض وتوازنه .
- **جودة الإدارة الجامعية**: يقصد بذلك جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي وتتألف هذه العملية من عناصر أساسية هي التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة وتقويم الأداء، وكلما زادت جودة العملية الإدارية حسن استخدام الموارد المتاحة سواء بشرية أو مادية والمالية والمعلوماتية.

7- ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي.

نشاط ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي يتم من خلال التقويم والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في العالم وذلك لرصد جملة المفاهيم والإجراءات المتبعة في مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي وفي الدول العربية في الوقت الذي تحرص فيه كل الحرص على هويتها الثقافية ومراعاة خصوصياتها الحضارية لا نهدر أي فرصة تتيح لنا الاستفادة من تجارب الغير خصوصًا تلك التي ثبت نجاحها وريادتها فنأخذ منها ما يتناسق مع قيمنا وثوابتنا فلقد ظهرت حركة ضمان الجودة كرد فعل إيجابي لما أبداه الأكاديميون والمسؤولون والمجتمع من قلق حول جودة التعليم العالي، وهو الذي نجم عن عوامل كثيرة منها التنافس الدولي، والاحتياجات المتغيرة للسوق والتمويل .فالمجتمعات والحكومات أيضًا يهتمان بجودة التعليم العالي، ويسعيان لإيجاد أنظمة تحدد المسؤوليات تحديدًا واضحًا، ومن هنا يمكن القول بأن ضمان الجودة أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالجودة وتحديد المسؤولية في التعليم العالي. (8)

8- التصور المقترح لتطبيق الجودة الشاملة بالمؤسسات الجامعية بالجزائر:إن الضعف في نوعية التعليم والتكوين في الجزائر، وتدني قدرة المنظومة التربوية على توفير متطلبات التنمية قد يؤديان إلى نتائج سلبية في الجزائر

، ولذلك فإن الإصلاح بات أكثر من مسألة ملحة شرط أن يكون إصلاحا شاملا ومستمراً يراعي فيه التوجه الإستراتيجي التالي[9]:

1- إنشاء وحدة للجودة في كل جامعة ومركز جامعي جزائري: لقد ارتأت الكثير من الدول أن تعتمد إلى آلية للحفاظ على نوعية ومن أجل ذلك أنشئت هيئات سميت هيئة اعتماد(Accréditation) .

➢ **مهام وحدة الجودة الشاملة و دورها في تطوير الأداء بكليات الجامعة في ضوء المعايير الدولية[10]:**

أ-رسالة الوحدة: تقويم الأداء التعليمي وتطويره في كافة عناصر وأنشطة المنظومة التعليمية في ضوء معايير الأداء المحلية والإقليمية والعالمية من أجل تحقيق الجودة الشاملة والتطوير المستمر لمنظومة التعليم الجامعي ، والارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات التعليم والتي يتحقق معها التواجد لكليات الجامعة خاصة على خريطة الكليات والجامعات المتميزة سواء على المستوى القومي أو العالمي.

ب -أهداف الوحدة: تهدف الوحدة إلى تقويم الأداء وتطوير العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ تقويم العملية التعليمية من خلال قياس مؤشرات الأداء لمدخلات ومخرجات العملية التعليمية (هيئة التدريس ، الطلاب، الخريجون).
- ✓ تصميم وإعداد نماذج الاستمارات أو الأدوات اللازمة للتقويم بحيث تتضمن آليات ومعايير التقويم والخطوات الإجرائية اللازمة لتنفيذ نظام التقويم.
- ✓ نشر ثقافة التقويم بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب الكلية من خلال تنظيم حلقات النقاش وورش العمل والدورات التدريبية التي تعني بتقويم الأداء.
- ✓ تحديد جوانب القوة والضعف في الإمكانيات والبرامج الدراسية التي تقدمها الكليات وتقديم المقترحات والوسائل المناسبة للتغلب .
- ✓ العمل على إيجاد قنوات اتصال مع الهيئات القومية والدولية التي تهتم بتقويم الأداء في التعليم الجامعي.

ج- استراتيجية تحقيق أهداف الوحدة: تقوم وحدة تقويم الأداء بالكلية بتقويم الأداء وتهيئة الكلية لتطبيق آليات تطوير العملية التعليمية وإشراك الطلاب في تقويم العملية التعليمية من خلال استبيان تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وباقي عناصر العملية التعليمية في المقررات وتطبيق ذلك في معظم المقررات بالكلية كما يتم تصميم استبيانات أخرى لأخذ رأي الطلاب في أداء المقررات ورأي أعضاء هيئة التدريس التي يدرسونها وكذلك تقرير نصف سنوي يقدمه أعضاء هيئة التدريس لرئيس القسم.

كما تستطيع الوحدة أن تقوم بطبع كتاب سنوي يعطى إحصاءات كاملة حول نتائج الكلية والفرق الدراسية ومقررات كل فصل دراسي و كل مرحلة سنوية وتحليل إحصائي لها ونشر وتحليل نتائج تقييم الطلاب للأداء بالمقررات التي تدرس لهم وآرائهم الحرة حول هذه المقررات.

د- اختصاصات الوحدة:

- ✓ وضع استراتيجية لتقويم الأداء بصورة دورية بحيث تأخذ في اعتبارها أي تغييرات داخل أو خارج الكلية مع اقتراح الآليات اللازمة للتطوير.
- ✓ الإشراف على تنفيذ استراتيجية لتقويم الأداء.
- ✓ العمل على أن يكون للوحدة حلقة اتصال بين إدارة الكلية والأقسام بالكلية.
- ✓ القيام بالفعاليات والتطبيقات التي تؤدي إلى تطوير الأداء على المستوى الأكاديمي.

2- **هيئة الاعتماد: Accreditation** فهي اتحاد تعليمي خاص أو غير حكومي أو إقليمي، يقوم بتطوير معايير ومستويات التقويم، ولتطلع بعمليات التقويم الخارجية، ويقوم بالدراسات الميدانية للمؤسسات للوقوف على مدى وفاء المؤسسات بالمعايير الموضوعة والمحددة[11].

2- 1- تعريف الاعتماد الجامعي:

- " الاعتماد الجامعي هو شهادة (Status) تمنح لمؤسسة تعليم عالٍ تؤمن معايير محددة لجودة التعليم العالي[12]".
- **تعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد** :بأنه الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوفر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم عملي مقبول الجودة مؤسسات التعليم أو البرنامج بهدف التشجيع والتطوير نحو الأفضل لهذا البرامج باستمرار، ويعد ذلك ضرورياً لسببين هما [13]:

-أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسئولية باستمرار أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة.

-التأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً.

2-2- أهداف الإعتماد الجامعي:: للاعتماد الجامعي مجموعة من الأهداف هي[14]:

- إنشاء مركز أو معهد للجودة الشاملة تابع لوزارة التعليم العالي يقوم بعمليات التطوير والتنفيذ والتقويم .
- تدعيم اللامركزية كي يتم تحقيق فاعلية أكبر في أداء المهمات، وشيوع نوع من الرضا في العمل في نفوس العاملين مما يدفعهم إلى المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف.
- الإعتماد على كوادر قيادية فاعلة في العمل الإداري، مستخدمة أساليب حديثة في الاتصال والتواصل.
- عقد اللقاءات والندوات عن ثقافة الجودة الشاملة ودورها في تنمية المجتمع في وسائل الإعلام مع إقامة مؤتمرات حول هذا المفهوم في الجامعات.

2-3- فوائد تطبيق معايير الاعتماد :إن تطبيق معايير الاعتماد على منظمات التعليم العالي يمكن أن يحقق الفوائد التالية [15]:

✓ **بالنسبة للمواطنين.**

-ضمان وجود تقويم خارجي للمنظمات التعليمية أو البرنامج الدراسي والتحقق من أنها تتماشى مع الاتجاهات والسياسات العامة في مجال التعليم العالي أو المجال المهني.

- تحسين الخدمات المهنية المتاحة للجمهور طالما أن البرامج المعتمدة تعدل متطلباتها وفقا للتغير ا ت التي تطر أ في مجال المعرفة الفنية والممارسات التطبيقية والمقبولة بصفة عامة في مجال المهنة.

✓ **بالنسبة للطلبة :**

المساعدة على نقل وحدات البرامج الدراسية فيما بين المنظمات التعليمية، أو في قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا عن طريق القبول العام للساعات المقررة والوحدات الدراسية بين المنظمات المعتمدة عندما يكون أداء الطالب مرضيا، ووحدات البرنامج الدراسي المطلوب تحويلها موائمة للمنظمة التعليمية التي يرغب الطالب في الالتحاق بها.

✓ **بالنسبة لمنظمات التعليم العالي:**

-يعتبر الاعتماد حافز ا للتقويم الذاتي وتحسين نظام المنظمة وبرامجها.

-يساعد على منع التجاوزات الخارجية التي تضر بمستوى المنظمة أو جودة برامجها.

-تعزيز سمعة المنظمة أو البرنامج المعتمد استجابة لاهتمام عامة المواطنين وتقديرهم لمثل هذا الاعتماد.

ثانيا: دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة المدية، لمعرفة أهم مداخل التغيير التي يمكن الاستناد عليها للتحول نحو إدارة الجودة الشاملة.

1: تحضير الإستبيان وتجربته وعرض عينة الدراسة.

تم استخدام الاستبيان الذي هو" أحد الأدوات الهامة لجمع البيانات والقيام بدراسة مسحية، من خلال تحديد مجموعة أسئلة مكتوبة يقوم المبحوث بالإجابة عليها". قد احتوت الإستبانة على أسئلة مغلقة، وتم الإعتماد على برنامج Spss. وتم حصر حدود الدراسة على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة المدية وقد تم إختيار عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي ليتم توزيع الإستبانة على هيئة التدريس بالكلية، تم توزيع 80 إستبانة وتم استرجاع 61 استبانة .ولم يتم استرجاع 19 استبانات .

وتم تقسيم الإستبيان إلى أربع أجزاء وهي:

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية.

الجزء الثاني :واقع إدارة الجودة الشاملة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير من وجهة أعضاء هيئة التدريس.

الجزء الثالث: متطلبات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية.

الجزء الرابع :التصور المقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الجامعية الجزائرية.

2:تحليل نتائج الاستبيان:

- ✓ **ثبات الإستبانة:** يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط. وللتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بحساب قيمة" **ألفا كرونباج**" لقياس مدى ثباتها، وقد كانت قيمته 0.784 وهي قيمة جيدة تدل على ثبات الإستبيان ككل ويمكن الإعتماد على نتائجه .
- ✓ **تحليل الجزء الأول من الإستبانة والمتعلق بالمعلومات الشخصية:** للتعرف على خصائص عينة الدراسة وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

– أغلب الفئة المستجوبة هم ذكور وذلك ما توضحه النسبة البالغة 73.8%، في حين بلغت نسبة26.2 % الإناث ، وهذا يدل على أنّ أغلب الفئة المستجوبة هم ذكور.

– الفئة العمرية الأكثر تمثلت في الفئة الثانية (30إلى40 سنة) بنسبة 27.9% تليها الفئة الأولى(أقل من 30 سنة) بنسبة 54.1%، واحتلت الفئة الثالثة(أكثرمن40سنة) في المرتبة الأخيرة بنسبة18%.

– رتبة أستاذ مساعد تمثل أعلى نسبة والبالغة 70.5% في حين تمثل نسبة 26.2 %رتبة أستاذ محاضر، 3.3% أستاذ تعليم عالي.

– أغلب الأساتذة المستجوبين تتمركز خبرتهم في فئة الأولى(الأقل من10سنوات)بنسبة73.8%،تليها نسبة 18%من فئة الثانية(من10إلى20 سنة)،**6.6**% وفي الأخير نسبة الأساتذة الذين تفوق خبرتهم (20سنة) بنسبة 1.6%.

الجدول رقم(1): المحور الأول: إدارة الكلية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تتوفر الكلية على موارد بشرية ذات كفاءة عالية.	3.6	0.9	عالية	1
2	الأهداف والاستراتيجيات الكلية تخضع للتقييم من أجل معرفة مدى تحقيق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لها.	3.0	0.81	متوسطة	3
3	الإدارة العليا للكلية تتقبل كل جديد يساهم في تطوير وتحسين أوضاع الكلية.	3.1	0.94	متوسطة	2
4	هناك التزام للإدارة العليا للكلية بموضوع تطبيق وتطوير الجودة في الكلية.	3.0	0.85	متوسطة	3
المجموع بالشكل العام		3.2	0.86	متوسطة	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن المبحوثين أبدوا درجة موافقة متوسطة على مختلف عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي مرجح عام بلغ 3.2 وانحراف معياري قدر ب 0.86،جاءت العبارة رقم 1 في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من الموافقة يعني هذا أن للكلية موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع من خلالها تحقيق الجودة على مستوى الكلية. وجاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الثانية وأخذت درجة متوسطة من الموافقة هذا يدل على أن إدارة العليا للكلية لا يوجد لديها سياسة واضحة تطبقها حتى تحقق الجودة اللازمة. وجاءت العبارة رقم 2و4 في المرتبة الثالثة وأخذتا درجة متوسطة من الموافقة معناه الادارة العليا هي التي لها الدور الهام والاساسي في احداث تغيير في أوضاع الكلية إلى الأحسن.

الجدول رقم (2) :المحور الثاني: الطلبة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تجاوب الطلبة مع الواجبات الموجهة إليهم(حل السلاسل والبحوث)	2.6	1.04	ضعيفة	3
2	عدم تناسب عدد الطلبة المقبولين في الكلية مع حجم أعضاء هيئة التدريس.	3.0	1.02	متوسطة	2
3	يهتم الطلبة بالتحصيل النقطي بدل التحصيل العلمي.	4.51	0.72	عالية جدا	1
المجموع بالشكل العام		3.4	0.54	عالية	

يتضح من خلال الجدول رقم(2) أن المبحوثين أبدوا درجة موافقة عالية حول عبارات هذا المحور مما يدل على عدم وجود جودة فيه إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام لهذا المحور 3.4 بانحراف المعياري قدره 0.54 يعني هذا أنه لابد من تحسين مستوى الطلبة وذلك من خلال تبني سياسات جديدة في التعليم.جاءت العبارة رقم3 في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من الموافقة وهذا يعني أن الطلبة لا يهتمون بتحصيل الرصيد المعرفي الذي يجب أن يكون لديهم بعد تخرجهم، ولكن اهتمامهم الوحيد هو كيف يمكنهم الحصول على الرصيد النقطي الذي يمكنهم من الانتقال من سنة إلى سنة.هذا وأن دل فإنه يدل على غياب الوعي بالهدف من التعليم بالجامعة لدى الطلبة،وجاءت العبارة رقم2 في المرتبة الثانية وأخذت درجة متوسطة من الموافقة كما هو معلوم أن من بين مؤشرات الجودة في أية مؤسسة جامعية نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة لذلك لابد من مراعاة هذا المؤشر في الكلية. وجاءت العبارة رقم1 في المرتبة الثالثة وأخذت درجة ضعيفة من الموافقة يعني أن هناك تهاون من قبل الطلبة في إعداد الواجبات التي توجه لهم.

الجدول رقم (03):المحور الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافق	الترتيب
1	أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية يعملون على تحقيق الجودة على مستوى الكلية	3.43	0.85	عالية	2
2	خبرة أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية كافية لتحقيق أهداف العملية التعليمية	3.5	0.87	عالية	1
3	يعمل أعضاء الهيئة التدريسية على تقديم منشورات يستفيد منها الطلبة.	3.31	1	متوسطة	3
المجموع بالشكل العام		3.4	0.7	عالية	

من خلال نتائج الجدول رقم(3) نلاحظ اجمالا أن هناك درجة موافقة عالية من قبل المبحوثين على عبارات هذا المحور وهذا مادل عليه المتوسط الحسابي المرجح العام إذ بلغ 3.4 وبانحراف معياري 0.7. يقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي الأمر الذي يسهم حقا في اثراء العملية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، ويحتل الأستاذ الجامعي المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية. جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من موافقة يعني هذا أن أعضاء هيئة التدريس بالكلية لديهم القدرة على تطوير مستوى التعليم وتحسينه وذلك من خلال تضافر جهودهم والعمل في شكل جماعي. في حين جاءت العبارة رقم1 في المرتبة الثانية وأخذت درجة عالية من الموافقة و ذلك يعني أن هناك أساتذة يسعون إلى تحقيق الجودة على مستوى الكلية. وجاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الثالثة وأخذت درجة متوسطة من الموافقة يعني أن هناك بعض الأساتذة يقومون بتقديم منشورات يستعملونها الطلبة كمراجع يستندون عليها في الدراسة.

الجدول رقم (4)المحور الرابع: المنهج الدراسي:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافق	الترتيب
1	يتميز المقرر الدراسي بالتجديد والتحيين المستمرين وفق ما يحدث من تغيرات ومستجدات.	2.82	1.1	متوسطة	2
2	المقرر الدراسي المعتمد في الكلية هو نفسه المعتمد في الكليات الجامعات الأخرى(نفس التخصصات).	3.0	0.96	متوسطة	1
3	الحجم الساعي المعتمد كافي لإتمام محتوى المقرر الدراسي في كل سداسي.	2.21	1.1	ضعيفة	3
المجموع بالشكل العام		2.7	0.71	متوسطة	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

يوضح الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لهذه الاجابات بلغ 2.7 بانحراف معياري قدر ب 0.71وهو ما عبر عن درجة متوسطة من الموافقة حول هذه العبارات، جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الأولى وأخذت درجة متوسطة من الموافقة ، وجاءت العبارة رقم 1 في المرتبة الثانية ،معناه أن إجابات أفراد العينة تدل

على وجود نوع ما من التغيير والتحيين في المقرر الدراسي لأنه يشترط في المناهج الدراسية أن تتغير وفق ما يحدث من مستجدات في البيئة المحيطة، وأن هناك اتجاه حول بداية تبني فكرة توحيد المقررات على مستوى الكليات (نفس التخصص) .وجاءت العبارة رقم3 في المرتبة الثالثة و أخذت درجة ضعيفة من الموافقة يعني أن الحجم الساعي المعتد غير كافي لإتمام المقرر الدراسي.

الجدول رقم (5): المحور الخامس: محور الامكانيات المتاحة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم استخدام تكنولوجيا الحاسوب في الكلية	3.5	1	عالية	2
2	خدمة الحاسوب المتوفرة في الكلية كافية	3.00	1.1	متوسطة	3
3	ندرة الكتب الحديثة في المكتبة خاصة تلك التي باللغة الأجنبية	3.74	1.12	عالية	1
المجموع بالشكل العام		3.4	0.7	عالية	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss

يتضح من الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة أبدت درجة موافقة عالية على عبارات هذا المحور، وهذا ما يدل عليه المتوسط الحسابي المرجح العام البالغ 3.4 والانحراف المعياري قدر ب 0.7، جاءت العبارة رقم 3في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من الموافقة أي أن الكلية تفتقر إلى الكتب باللغة الأجنبية ،وجاءت العبارة رقم 1 في المرتبة الثانية وأخذت درجة عالية من الموافقة يعني أن إدارة الكلية تقوم باستخدام تكنولوجيا الحاسوب إلى أن هذه الخدمة غير متوفرة بالحجم الكافي، وجاءت العبارة رقم2 في المرتبة الثالثة وأخذت درجة متوسطة من الموافقة يعني أن الكلية لديها بعض الامكانيات وتفتقر إلى البعض الأخر.

✓ **تحليل الجزء الثالث : متطلبات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية.**

الجدول رقم(6): متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	وعي الادارة العليا بأهمية تبني إدارة الجودة الشاملة في تحقيق أهداف التعليم الجامعي.	3.25	1	متوسطة	4
2	ضرورة أن تتعرف جميع المستويات الإدارية بفلسفة إدارة الجودة الشاملة.	4.11	0.73	عالية	1
3	بناء نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة الشاملة ليكون مرجعاً في تطوير الادارة وتوثيق المنجزات وحل المشكلات واتخاذ القرارات.	4.1	0.7	عالية	2
4	وضع برامج تدريبية لإدارة الجودة الشاملة موجهة لمختلف العاملين في الكلية.	3.4	1.1	عالية	3
5	تسهر إدارة الكلية على المتابعة المستمرة للعملية التعليمية مما يجعل الجودة الشاملة جزءا من ثقافتها التنظيمية.	3.25	1.01	متوسطة	4
المجموع بالشكل العام		3.61	0.61	عالية	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

الجدول رقم(6) يوضح أن هذه العبارات أخذت درجة عالية من الموافقة وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغ 3.61 في حين قدر الانحراف المعياري0.61 .جاءت العبارة رقم2 في المرتبة الأولى لأن إدارة الجودة الشاملة ترتكز على ضرورة تعرف جميع المستويات العاملة بفلسفتها ، كما جاءت العبارة رقم3 في المرتبة الثانية وأخذوا درجة عالية من الموافقة ، معناه لابد من بناء نظام معلومات دقيق لتطويرها،وجاءت العبارة رقم4 في المرتبة الثالثة، والعبارة رقم1و5 في المرتبة الرابعة، وكل هذه العبارات أخذوا درجة متوسطة من الموافقة يعني ذلك أنه من الضروري على الإدارة العليا للكلية القيام بتنمية ثقافة الجودة والسعي إلى الاستفادة من تجارب الدول التي جعلت مدخل الجودة الشاملة جزء مهما في تحسين مستوى التعليم بمؤسساتها الجامعية.

الجدول رقم (7): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم توفير الكادر التدريسي المؤهل.	3.25	1.0	متوسطة	4
2	محدودية فهم القيادات في الكلية بأسس وأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة.	3.5	1.01	عالية	3
3	مقاومة التغيير من الإداريين والأساتذة.	3.61	1.0	عالية	2
4	ضعف نظام المعلومات وعدم توفر البيانات اللازمة لتحقيق متطلبات العملية التعليمية.	3.7	1	عالية	1
المجموع بالشكل العام		3.5	0.72	عالية	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

الجدول رقم(7) يوضح أن هذه العبارات أخذت درجة عالية من الموافقة وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغ 3.5 في حين قدر الانحراف المعياري0.72.جاءت العبارة رقم 4في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من الموافقة،يعني أن هناك التغيير من طرف العاملين في مختلف المستويات بالكلية، و عدم وجود نظام دقيق للمعلومات الذي يشكل حاجزا أمام تطوير العملية التعليمة، وجاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الثانية وأخذت درجة عالية من الموافقة معناه أن هناك أطرافة تقاوم فكرة إحداث تغيير .وجاءت العبارة رقم2 في المرتبة الثالثة وأخذت درجة عالية من الموافقة معناه هناك محدودية الوعي بأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة والفوائد التي تحققها، إن التحول نحول نظام إدارة الجودة الشاملة، جاءت العبارة رقم 1في المرتبة الرابعة وأخذت درجة متوسطة من الموافقة، إن عدم توفر الإطارات المدربة تدريبا تطبيقيا وليس نظريا في مجال إدارة الجودة الشاملة في التعليم يشكل عائقا أمام نجاح هذا التطبيق.

✓ **تحليل الجزء الرابع: التصور المقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الجامعية بالجزائر.**

الجدول رقم (8): التصور المقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الجامعية بالجزائر.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تعديل الهيكل التنظيمي الجامعي بطريقة تحدد وظائف ومسؤولية جهاز إدارة الجودة الشاملة الذي يعتمد بشكل رئيسي على الابتكار والتجديد.	3.54	1.4	عالية	6
2	الاعتماد على كوادر قيادية فاعلة في العمل الاداري، مستخدمة الأساليب الحديثة في الاتصال والتواصل.	3.74	1.00	عالية	4
3	انشاء مركز أومعهد للجودة الشاملة تابع لوزارة التعليم العالي يقوم بعمليات التطوير والتنفيذ والتقويم مع امداد المؤسسات التعليمية بالخبرة المطلوبة لمساعدة المجتمع ومؤسساته.	4.00	1.02	عالية	1
4	عقد اللقاءات والندوات عن ثقافة الجودة الشاملة ودورها في تنمية المجتمع في وسائل الإعلام مع إقامة مؤتمرات حول هذا المفهوم في الجامعات.	3.82	0.96	عالية	3
5	التأكد من أنه لدى وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة تتخذ اجراءات لتحسين الوضع.	3.7	0.94	عالية	5
6	تشجيع مراكز البحث العلمي في الجامعات طلاب الدراسات العليا على دراسة مميزات وعيوب الجودة الشاملة مع امكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية بشكل صحيح.	3.84	1.00	عالية	2
المجموع بالشكل العام		3.8	0.81	عالية	

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (8) إن هذه الاقتراحات أخذت درجة عالية من الموافقة من طرف المبحوثين وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي المرجح العام البالغ 3.8 والانحراف المعياري المقدر ب0.81 ، جاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الأولى وأخذت درجة عالية من الموافقة لأن إنشاء مركز أو معهد للجودة الشاملة بإمكانه أن يسهل تحقيق متطلبات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، يقوم هذا المعهد بالمساهمة في معالجة وحل المشاكل التي تواجه الكلية أثناء تطبيقها لنظام إدارة الجودة الشاملة، جاءت العبارة رقم 6 في المرتبة الثانية وأخذت درجة عالية من الموافقة لأن الأخذ بالنتائج المتحصل عليها من الدراسات بإمكانها حل عدة مشاكل، وجاءت العبارة رقم 4 في المرتبة الثالثة وأخذت هي الأخرى درجة عالية من الموافقة لأن عقد اللقاءات والندوات حول الأهداف والفوائد التي حققتها الدول التي تطبق إدارة الجودة الشاملة في جامعاتها من شأنه أن يساهم في نشر ثقافة الجودة وتعزيزها

داخل الكلية والجامعة ، وجاءت العبارة رقم2 في المرتبة الرابعة وأخذت درجة عالية من الموافقة يعني أنه لا بد من وجود الإطارات التي تملك الخبرة الكافية بالعمل التعليمي و البحث عن الكوادر القيادية الفاعلة التي لديها القدرة على التواصل مع المحيط الداخلي للجامعة وخارجها. وجاءت العبارة 5 في المرتبة الخامسة المتعلقة بالتحسين المستمر لأن القيام بالتحسين المستمر والدائم يساهم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل غير مباشر، وجاءت في المرتبة السادسة العبارة رقم1 .

إختبار فرضية الدراسة.

جدول رقم (09): نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق تبعا لمتغير الجنس

	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
دور إداراة الجودة الشاملة في الكلية	ذكور	45	3.32	0.36	-1,182	0,242
	إناث	16	3.43	0.16		

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية** عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) لإتجاهات أجوبة تعزى لمتغير الجنس، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة(0.242 أكبر من مستوى المعنوية المفترضة(0.05)، وهذه النتيجة تبين أن إتجاهات عينة الدراسة التي قمنا بتحليلها وتفسيرها سابقاً نحو مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم في الكلية لا تختلف بإختلاف الجنس.

الجدول(10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق تبعا لمتغير السن، الرتبة العلمية، الخبرة.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	0.579	2	0.289	2.882	0.064
	داخل المجموعات	5.821	58	0.1		
الرتبة العلمية	بين المجموعات	0.11	2	0.055	0.506	0.606
	داخل المجموعات	6.29	58	0.108		
الخبرة	بين المجموعات	0.196	3	0.65	0.602	0.617
	داخل المجموعات	6.203	57	0.109		

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج Spss.

إنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول رقم (10) يمكننا تحليل التباين في إتجاهات الأساتذة في الكلية نحو دور إدارة الجودة الشاملة في الرفع من مستوى التعليم وفقا للمتغيرات الشخصية التي يتميزون بها كما يلي:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) لإتجاهات الأساتذة في الكلية تعزى لمتغير السن، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة(0.064) أكبر من مستوى المعنوية المفترضة(0.05)، وهذه النتيجة تبين أن إتجاهات عينة الدراسة حول مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم لا تختلف بإختلاف سنهم.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) لإتجاهات الاساتذة في الكلية نحو مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم تعزى لمتغير الرتبة العلمية وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة(0.606) أكبر من مستوى المعنوية المفترضة(0.05)، وهذه النتيجة تبين أن إتجاهات أساتذة الكلية التي قمنا بتحليلها وتفسيرها سابقا نحو مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم لا تختلف بإختلاف درجتهم العلمية.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) لإتجاهات الاساتذة في الكلية نحو مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى التعليم تعزى لمتغير الخبرة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة(0.617) أقل من مستوى المعنوية المفترضة(0.05)، وهذه النتيجة تبين أن إتجاهات الاساتذة التي قمنا بتحليلها وتفسيرها سابقا لا تختلف بإختلاف خبرتهم.

النتائج:

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- إجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع إدارة الجودة الشاملة في الكلية تشير إلى أن الكلية تتوفر فيها نوع من الجودة ولكن ليس بالقدر الكافي، لذلك على الإدارة العليا للكلية السعي لتحسين مخرجاتها قدر الإمكان.

- إجابات أفراد العينة على معوقات تطبيق الجودة الشاملة في الكلية توحي بضرورة وجود إدارة عليا تقوم بالتخطيط والإعداد لهذه العملية بما يلزم من مهارات قيادية وأساليب تقنية حديثة لضمان نجاحها.

- تحليل الاجابات تشير إلى ضرورة بناء نظام معلومات دقيق يقوم بنشر ثقافة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية.

التوصيات:

– إنشاء مركز لإدارة الجودة الشاملة داخل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يقوم بتطوير إمكاناتها وتحقيق أهدافها ومعالجة جوانب القصور بها.

– العمل على نشر ثقافة الجودة في الوسط الأكاديمي، وغرس فكرة العمل بروح الفريق الواحد، وتوفير المتطلبات المادية والبشرية والمعلوماتية لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة.

– التواصل المستمر مع وحدات الجودة والاعتماد في الجامعات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لتوفير معلومات تساعد الجامعة على اكتشاف التطورات المستجدة في مجالات الجودة التعليمية ومواكبتها.

– إن إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي هي فلسفة عامة وتنافسية وعملياتية تركز على تحقيق الإيمان الراسخ والالتزام العميق لدى إدارات مؤسسات التعليم العالي لتحقيق رضا الطلبة والعاملين وأسواق العمل، والتحسين المستمر وتحقيق التميّز في جودة الخدمات التعليمية وتحقيق الأفضل في جميع وظائف ووحدات وأنشطة الجامعة.

– ضرورة قيام إدارات الجامعات بإعداد وتوثيق نظام الجودة، وسياسة الجودة، ودليل الجودة، وتعميمه في المؤسسة لغرض الإطلاع عليه، وإبداء وجهات النظر حوله، والاتفاق عليه قبل البدء في عملية التنفيذ.

الهوامش والمراجع:

1 – جعفر عبد الله موسى إدريس، عبد الرحمن بن عبد الله الأختر، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، مجلة **أمارابك** الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، **المجلد الثالث، العدد السابع 2012.ص 40.**

2– لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجامعة، رسالة ماجستير في علوم التربية، تخصص الإدارة والتسيير التربوي، جامعة باتنة، 2009، ص.42

3– يوسف أحمد أبو فارة، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 02، 2006، ص.251

4– خالد أحمد الصرايرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد01، 2008، ص .17

5– رياض عزيز الصفو، متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة ميسان، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد18، المجلد10، جامعة ميسان، 2011، ص .88

6– جيلالي سليمة، واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص.71

7 – أحمد عبد الله الرشدي، استخدام إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات اليمنية، رسالة دكتوراه إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص .143

8– الاغا وفيق حلمي ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي، ، قسم إدارة الأعمال الادارية ،جامعة الازهر، غزة 2010ا،ص40.

9– راضية بوزيان، متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومعوقاتها، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة الطارف، العدد12، 2012، ص .32

10 –وفيق حلمي الاغا و ايهاب وفيق الاغا ،استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الاداء الجامعي، جامعة الازهر –غزة–، 2010،ص 17.

11– جعفر عبد الله موسى إدريس وعبد الرحمن بن عبد الله الأختر، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية :دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة، مجلة علمية محكمة تتدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد السابع ،2102، ص50.

12– راضية بوزيان، مرجع سابق، ص32.

13– جعفر عبد الله موسى إدريسوعبد الرحمن بن عبد الله الأختر، مرجع سابق،ص 51.

14 – راضية بوزيان، نفس المرجع، .32

15 – خالصة فتح الله ،إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي،رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي،2012/2011، جامعة الجزائر

الوعي البيئي والإستهلاك المسؤول لدى المستهلك
–دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين بولاية سطيف–

أ.آمال مهري [1]

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم مفهوم الابتكار في الخدمات المصرفية باعتباره من أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ضوء التحولات السريعة التي تشهدها الصناعة المصرفية، الأمر الذي أوجب على المصارف وشركات التأمين التكامل والاشتراك فيما بينها لتقديم بعض المنتجات والخدمات التأمينية، وهنا برز مفهوم التأمين المصرفي.

وسوف نتناول في هذا البحث مفهوم الابتكار ونركز على الابتكار في الخدمات المصرفية، كما سنتطرق إلى نشاط التأمين المصرفي، وأخيرا نسلط الضوء على واقع هذا الأخير في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، الابتكار، الابتكار في الخدمات المصرفية، التأمين المصرفي، بنك التأمين.

Résumé : Avec la complexité de la scène mondiale de l'environnement et l'émergence des problèmes environnementaux, la question de l'environnement est devenue dans la ligne qui a nécessité une nouvelle vision qui changé les modes de développement noir qui formaient la scène actuelle de l'environnement, vers une vision durable préserver l'environnement et les ressources pour les générations actuelles et futures. les secteurs économiques sont les secteurs les plus contribuant en violation de l'équilibre écologique, ces dernieront commencé dans l' application des exigences de la durabilité par les pressions des écologistes ; grâce à l'utilisation des mécanismes écologiques et l'éco-étiquetage et la création de marchés de consommation verts qui répond aux nouvelles demandes des consommateurs responsables, l'émergence d'un nouveau consommateurs et l'achatresponsable, atteint un nouveau motifde l'intégration du développement durable dans consommation. la conscience environnementale chez ces consommateurs est considéré comme un indicateur important de la propagation de la consommation durable, et les marchés d'achat des produits verts portant des labelles écologiques.

Dans ce contexte, nous avons essayé de diagnostiquer la conscience environnementale et la consommation et l'achat responsable, à travers une étude de terrain inclus 300 consommateurs de la willaya de seif, cette étude qui a été raccourcie de leurs résultats dans cet article.

Les mot clé : la conscience environnementale, la consommation durable, l'achat responsable, le consommateurver.

[1] آمال مهري،أستاذة مساعدة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

مقدمة:

تماشيا مع حاجات ورغبات المستهلكين المتنامية والمتعلقة بالاتجاهات نحو تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعاد الاستهلاك وجب على المؤسسات إتباع أنماط تسويقية مسؤولة ومستدامة لتحقيق الإشباع المطلوب والرضا لهؤلاء المستهلكين من جهة، وتحقيق المواطنة التسويقية في المجتمع عامة من جهة أخرى، وفي هذا السياق تسعى المؤسسات إلى دراسة السلوك الاستهلاكي المسؤول وتحديد العوامل والمؤثرات المتعلقة به.

فتحديد السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول الذي يؤمن بمبادئ التنمية المستدامة ويسعى إلى تجسيدها ، في قراراته الشرائية ،يعتبر مرتكزا أساسيا لتحديد إستراتيجية التسويق الأخضر،و يعتبر الوعي البيئي في هذا الإطار المحرك الأساسي للسلوك الشرائي للمستهلك المسؤول .

مع زيادة مطالب المستهلك ذو الوعي البيئي العميق، ظهرت منتجات خضراء تراعي حماية البيئية وتحمل علامات بيئية، ولعل الدول الغربية سارعت في تأسيس منظومة خاصة بالاستهلاك المستدام عبر تكثيف العنونة البيئية للمنتجات بمختلف أصنافها ، ونشر تقارير الأداء البيئي وتقارير المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة كإجراءات لتوسيع نمط الاستهلاك المستدام

ربما هذه التطورات التسويقية لم تتطور في الجزائر بالشكل الذي تطورت فيه في الدول الغربية، لهذا قمنا في هذا المقال بالتعرف على هذه التوجهات البيئية التسويقية الجديدة عبر دراسة ميدانية ذات طابع استكشافي لعينة من المستهلكين بإحدى مدن الجزائر وبالتحديد ولاية سطيف لمعرفة الوعي البيئي والاستهلاك والشراء المسؤول لديهم ، ومعرفة مدى إمكانية نشوء وتطور أسواق للاستهلاك المستدام يشكل قاعدتها مستهلكين واعيين بيئيا .

انطلاقا مما سبق حاولنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى وجود وعي بيئي وبالتالي استهلاك وشراء مستدام لدى المستهلك محل الدراسة؟

تندرج تحت هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية:

- ماهو مستوى الوعي البيئي من خلال المعارف البيئية والسلوكيات البيئية لدى المستهلك؟
- ماهي سلوكيات المستهلك اتجاه الاستهلاك المسؤول والشراء المسؤول؟
- كيف يدرك المستهلكين العلامات البيئية؟

قسمنا هذه الدراسة إلى شقين نظري وميداني، فالأول جاء لتحديد المفاهيم المرتبطة بالدراسة والثاني لعرض وتفسير نتائج الدراسة

الجانب النظري للدراسة:

أولا: الوعي البيئي ومكوناته:

1-مفهوم الوعي البيئي :

عرف وليام ألتسون الوعي البيئي بأنه:"إدراك الفرد لدوره في مواجهة المشكلات البيئية"، كما يعرف الوعي البيئيالكامل بأنه:" الوعي الوقائي الذي يمنع حدوث المشكلة أو الخلل، والوعي العلاجي الذي يواجه به الفرد

المشكلات الفعلية الناجمة عن سوء الاستخدام"،والأضلاع الثلاثة للوعي البيئي الكامل: هي الحكومة بأجهزتها ، والمجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته ، والأفراد الذين يشكلون حماة البيئة الفعلية في حالة توافر المعرفة والإدراك والفهم الصحيح لدورهم تجاه البيئة.[1]

ويعرف الوعي البيئي: " على أنه إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة أو مساعدة الفئات الاجتماعية ، والأفراد على اكتساب الوعي بالبيئة ومشكلاتها ، وهو إدراك قائم على المعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية، من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها، والهدف من ذلك هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى ، ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها[2]

من خلال قراءتنا التعاريف السابقة نستخلص بأن الوعي البيئي يعني معرفة الفرد وفهمه لما يحصل للبيئة المحيطة به والوعي البيئي لدى الأفراد لا يتشكل ذاتيا ، وإنما يصبح الفرد واعيا بيئيا بمساعدة مؤسسات معي**نة** .

2- مكونات الوعي البيئي :

يتكون الوعي البيئي من ثلاث حلقات منفصلات و متداخلات في آن واحد وهي موضحة في الشكل التالي:

شكل بياني رقم (7): مكونات الوعي البيئي

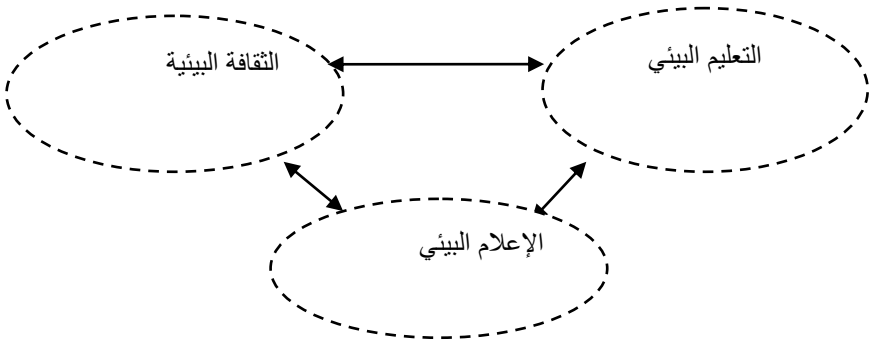

المصدر:من إعداد الباحثة

أ- التعليم البيئي:

ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي ، بشرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرامج التعليمي والتربوي.

ب- الثقافة البيئية:

تبدأ من توفير مصادر المعلومات كتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة المنشورات ، وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالمجتمع ، خاصة ذات المردود الإعلامي[3].

ت- الإعلام البيئي:

هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا أحسن استثمارها كان لها مردود ايجابي للرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية. ويعمل الإعلام البيئي في تفسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة تجاه البيئة وقضاياها"[4]

ثانيا:الاستهلاك في إطار التنمية المستدامة

1_مفهوم الاستهلاك المستدام:

من ناحية مدلول نشاط الاستهلاك من الناحية الإصطلاحية نجد الفعل to consume بالإنجليزية، أو consommer باللغة الفرنسية، تعكس دلالات سلبية حيث كان مرادف Consommer ، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر هو "التدمير"، فالاستهلاك اليوم هو عمل تدميري لأنه عملية تعني حسب le petit Robert "النشاط الذي يقوم على صنع الأشياء وإيجاد وسيلة لتدميرها أو جعلها غير صالحة".

لكن المسوقين في المجتمعات الاستهلاكية يسعون إلى نسيان هذا الجانب السلبي للاستهلاك، وذلك من خلال التأكيد على الجوانب الايجابية له والمتمثلة في :الرفاهية والرضا وخلق فرص العمل.....الخ.

من جهة أخرى بالنسبة ل(JBSay 1762-1832): "فالاستهلاك ليس عملية تدمير المادة،لكن تدمير المنفعة"، هذا التعريف جعل علماء البيئة اليوم يعترضون على ذلك كون الاستهلاك الجامح يؤدي إلى تدمير الطاقات غير المتجددة وسلب الموارد [5]

من خلال المقاربة الدلالية السابقة للاستهلاك اتضح لنا أن هذا الأخير لا يتماشى إلى حد كبير مع مبادئ التنمية المستدامة، لذلك وجب تبني نمط جديد من الاستهلاك عرف بالاستهلاك المسؤول بيئيا و اجتماعيا،أو الأخضر،المستدام،....كل هذه المسميات تدل عليه وهناك العديد من الباحثين الذين وضعوا تعاريف مختلفة للاستهلاك المسؤول، سنتطرق إلى البعض منها:

يعرف الاستهلاك المسؤول بأنه:" فعل يلبي حاجيات الحاضر دون النيل من القدرة على تلبية حاجيات المستقبل،" هذا التعريف يقترب كثيرا إلى مفهوم التنمية المستدامة المعروف بتعريف Brundtland 1987.

وحسب قاموس Webster 1974 في وصفه للمستهلك المسؤول اجتماعيا"هو المستهلك الذي يأخذ بالحسبان النتائج العامة الناتجة عن استهلاكه الخاص ،أو هو من يستعمل قوته الشرائية لتحقيق تغيير اجتماعي".

و في سنة 1994 توصلت ندوة "أوسلو" (Oslo) إلى تعريف تطبيقي للاستهلاك الصديق للبيئة على أنه: " استعمال المنتجات و الخدمات التي تستجيب للحاجيات الأساسية، وتساهم في تحسين نوعية الحياة مع التخفيض إلى الحد الأدنى من الكميات المستعملة من الموارد الطبيعية و المواد السامة، بما فيه كمية النفايات والملوثات الناتجة خلال دورة حياة المنتج، بحيث ترضي حاجيات الأجيال المستقبلية.[6]

فالاستهلاك المستدام هو "مشروع شامل متعدد الأبعاد،ويعين القانون الذي يتطلب التزاما هاما من طرف المنتجين والمستهلكين في حال ما إذا كانت قراراتهم المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك لها تداخلات بيئية".

إذن الصعوبة الأساسية من خلال ما سبق ذكره من تعاريف، تكمن في إيجاد تعريف شامل للاستهلاك المسؤول . لكن التعريف الحالي حسب التوجهات الحالية يعتبر أن :" الاستهلاك المستدام لا يعني بالضرورة استهلاك أقل، أي بكميات أقل ،ولكن استهلاك بطريقة مختلفة، طريقة تسعى إلى تحسين نوعية الحياة، وتحقيق التقاسم بين الأكثر غنا والأكثر فقرا".

وعموما فالخصائص الأساسية لأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة المستدامة هي تلك التي تتسم بالمسؤولية فمهما اختلفت التعاريف إلا أنها تشترك في خصائص عامة لهذا المفهوم تتمثل فيما يلي :

- تجنب أو تقليل إنتاج النفايات ،وزيادة إعادة الاستخدام أو التدوير
- إدارة ومعالجة النفايات بما يتوافق مع أفضل المعايير الطبيعية ومنع تلوثها.
- تجنب الاستهلاك الغير ضروري من الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة
- الاستخدام الرشيد للمياه و استهلاك المنتجات العضوية ومنتجات التجارة العادلة.*

2- الاستهلاك والتنمية المستدامة

كما ذكرنا سابقا أن التنمية المستدامة استهدفت بالدرجة الأولى تغيير العادات الاستهلاكية للمستهلكين، حيث أصبحوا أكثر مسؤولية نحو تحقيق الشراء"الأخضر" واحترام البيئة، بالإضافة إلى اهتمامهم الواضح بالمشاكل المجتمعية، لذا فأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار في القرار الشرائي أصبح حتمية لا مفر منها بالنسبة لهؤلاء المستهلكين الفاعلين les consom-acteurs ، ومن أهم ما ينتظرونه ويحققونه من خلال هذا النوع من الشراء الموسوم بالمسؤولية هو ما يتعلق "بالصحة،الأمان،ومطابقة المنتوج للمواصفات والمعايير...."، ومع تزايد هذا التوجه الأخضر la vertitude،أصبح المستهلك المسؤول يبحث عن أصل المنتج"بلد المنشأ" ، وكذا خصائصه التفصيلية، بالإضافة إلى تحديد المنتجات العضوية والبيولوجية Bio والمنتجات الناشئة من التجارة العادلة مثل Max Havelaar/Fairtrade حيث شكلت نسبة هذه المنتجات سنة 2010 ، ما يعادل 3.4 مليار يورو في العالم بارتفاع بنسبة 15% عن سنة 2008.

كما لوحظ أيضا الميل المتنامي اتجاه استهلاك المنتجات المحلية fabriqué local ،حيث تعكس هذه الثقافة تفعيل التنمية المحلية ونمو العائد الوطني الذي يحقق عدالة لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة، في المقابل ونتيجة وعي المستهلك المسؤول، يعلن ارتيابه وعدم ثقته في الإعلانات والاتصالات ، التي تقوم بها المؤسسات حول كل ما هو مستدام « tout durable »، وهذه الممارسات تعرف بالغسيل الأخضر « greenwashing »، حيث يبحث المستهلك عن إثباتات ومعلومات حقيقة غير مضللة من قبل المنتجين،ليطمئن المستهلك أن المنتجات التي يشتريها صنعت وفق طرق تحترم البيئة والمجتمع وتحقق الاستهلاك المسؤول، وتعتبر العلامات البيئية وسيلة فعالة في هذا السياق إذ تتبناها المؤسسات المدمجة للتنمية المستدامة بكل أبعادها لضمان منتوج (أخضر) لكنها لاتفي بالغرض دائما.

ففي دراسة سنة 2010 l'étude Ethicity بعنوان"الفرنسيون والاستهلاك المسؤول"، بينت أن 75% من الفرنسيين يأخذون التنمية المستدامة بعين الاعتبار ويعدونها حتمية، بينما 60% يصرحون بأنهم مستعدون لتغيير سلوكياتهم بما يتماشى وأبعاد التنمية المستدامة، كما أن نسبة 54% يصرحون بأنهم لا يثقون بالعلامات البيئية والمؤسسات المفرطة بترويج صورتها الخضراء،فنسبة 43% منهم صرحوا بأنهم لا يطبقون الرسائل والإعلانات حول المنتجات الخضراء ويعتبرونه مجرد غسيل اخضر greenwaching[7]

نتائج هذه الدراسة تبين أن هناك تغير عميق وواضح في سلوكيات المستهلكين فيما يتعلق بتبني التنمية المستدامة والإيمان بها،وبينت أيضا أن هؤلاء المستهلكين هم بحاجة إلى معلومات واضحة وحقيقة حول المنتجات الخضراء.

كنتيجة تسويقية جد مهمة: إذا لم تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار هذه الحاجات الجديدة والعادات الشرائية للمستهلكين(أسواق جديدة حتى ولو كانت صغيرة الحجم) ، ستواجه خطر التهميش والخروج من السوق من منظور فقدان الحصة السوقية.

2- الرهانات الرئيسية للمؤسسة في قطاع المنتجات ذات الاستهلاك الواسع:

التحديات التي تواجهها المؤسسات في إطار التنمية المستدامة من جهة ، وضغوط المستهلكين من جهة أخرى تتمثل في 4 رهانات أساسية وهي كالتالي[1]:

1-ضمان منتوج صحي،آمن وموثوق،أخلاقي ويحترم البيئة Garantir un produit sain,sur,éthique,et respectieux de l'environnement مع تطور المعارف حول رهانات التنمية المستدامة من قبل المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات الغير حكومية، ووسائل الإعلام ...أصبحت عملية إنتاج المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وعملية توزيعها تخضع لمعايير بيئية صارمة، إذ وجب تسويق وبيع منتجات صحية وآمنة وتحترم البيئة.

أ-منتجات صحية وآمنة:من خلال احترام الشروط والمقاييس العالمية الموضوعة من قبل منظمات التقييس مثل نظام الإيزو، والتي تسعى إلى إيجاد منتجات أمنة صحيا تسمح بتغذية متوازنة تؤدي إلى نظام تغذية كامل وسليم، وذلك بتزويد المستهلك بالملصقات على المنتجات ، بالإضافة إلى حملات في المحلات التجارية لمكافحة السمنة وأمراض السكري والقلب.

ب-منتجات مصممة بيئيا:من خلال إدماج التنمية المستدامة في عملية الإنتاج، وذلك بإتباع أسلوب تحليل دورة الحياة للمنتجات والمتمثل في معرفة الأثر البيئي للمنتج من مرحلة المواد الخام حتى مرحلة النفايات.

ج-منتجات أخلاقية:المؤسسات حاليا، مسؤولة اجتماعيا وهذه المسؤولية تمتد على سلسلة التوريد، حيث تضمن الشراكة العادلة والمسؤولة مع كل أطراف السلسلة من موردين أو وسطاء، وتخضع المؤسسة في هذا السياق إلى

تدقيق اجتماعي وفقا للمعايير العالمية لأفضل الممارسات، لتحديد النقاط الواجب تحسينها والممارسات الغير مطابقة لماهو ساري لتصحيحها.

2-التموقع في أسواق جديدة،وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي:

تطور اتجاهات وعادات المستهلك والمجتمع ككل ألزمت المؤسسات في إعادة التفكير في أمور معينة مثل:

أ-تموقع المنتجات في أسواق جديدة(منتوج عادل أو مكافئ،منتوج بيولوجيbio ،منتوج اخضر)، حيث توجد مؤسسات حديثة الدخول لهذه الأسواق، لهذا فهي تتوجه لخلق محفظة منتجات بعلامة "خضراء"، أو علامات بيئية.

ب-تموقع هذه المؤسسات في الأسواق التي تعرف إقبالا متنامي لهذا النوع من المنتجات.

3-تخفيض الأثر البيئي خلال كافة مراحل السلسلة اللوجستية:

خلال السلسلة اللوجستية،مرحلة التعبئة والتغليف،نقل وتخزين البضائع ....يطرح آثار بيئية وتسعى المؤسسة للتحكم في هذه التأثيرات الجانبية ، هناك تحاليل بيئية وتخمينات فيما يتعلق بالتصميم البيئي ، تسمح بتحديد الطريقة المثلى التي يجب أن تكون عليها هذه السلسلة من خلال:المواد الأولية المستعملة،عملية الإنتاج في حد ذاتها،الحلول المثلي للسياقة البيئية(النقل)....،فعالية الطاقة للتجهيزات،وأخيرا نهاية حياة المنتج(المواد القابلة للتدوير،تحسيس المستهلكين بضرورة التدوير)

4-استعمال اتصال وتسويق مسؤول:

رهانات الجودة الاقتصادية،البيئية والاجتماعية التي تحدثنا عنها مسبقا،والتي تكون حول المنتجات،الشركاء(الموردون والوسطاء) وتجهيزات المؤسسة ونظامها الإنتاجي والتوزيع.

يكتمل ذلك من خلال اتصال مسؤول،يرتكز على الشفافية،هادف وله حجج وبراهين،واضح وغير مضلل، فالمؤسسات تعتمد في هذا الصدد على الشهادات والعنونة البيئية من خلال البرامج الوطنية(النشر البيئي بفرنسا مثلا) وذلك لزيادة مصداقية المؤسسة المواطنة فعلا و تفادي الوقوع في الغسيل الأخضرgreenwaching .

3-عوامل ظهور الاستهلاك المستدام ومؤشرات انتشاره :

لا يمكن لأحد إنكار المستوى المتزايد للوعي البيئي لدى المستهلكين في كل أنحاء العالم، سواء كانوا في دول صناعية متقدمة أو تلك الأقل تقدماً، فالمستهلك اليوم بفعل العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق من جهة، و بفعل تأثير وسائل الإعلام و نشاط هيئات حماية المستهلك من جهة أخرى، أصبح أكثر وعياً و حذراً أكثر من أي وقت مضى عندما يتعلق الأمر باقتناء منتجات تهدد صحته و صحة عائلته، ومن الواضح أن هذه الأرقام قد بلغت مستويات لا يمكن تجاهلها، و هي في تزايد مستمر بفعل عوامل مختلفة مثل:

أ. **انفتاح الأسواق:** مما يعطي المستهلك اليوم عدة خيارات و بدائل لإشباع نفس الحاجة، ويرفع من قدرته التفاوضية، (نموذج بورتر) ويعطيه قدرة على معاقبة بعض المنتجين بحملات المقاطعة .

ب. تطور وسائل الاتصال: مع زيادة اندماج المجتمع الحديث في أنماط الحياة الجديدة، فقد أصبح في متناول أي مستخدم للانترنت اليوم أن يجمع كمًّا كافياً من المعلومات عن المنتجات المختلفة ،أو نفس المنتج لعلامات متنافسة والمقارنة بين الخيارات المطروحة أمامه و بين أسعارها، ليس هذا فحسب بل إن الكلمة المنقولة وتأثيرها الخطير يأخذ بعداً آخر على الشبكة ، من خلال تبادل المعلومات و الآراء حول المنتجات عبر البريد الإلكتروني، المدونات والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي، كل هذه الوسائل تعرف بالانتشار غير المرئي أو التسويق الفيروسي.

ج.تأثير وسائل الإعلام: لا يكاد يمر يوم دون أن تقوم وسائل الإعلام بتعزيز القلق المتزايد للعلماء حول حالة الكوكب و نظامنا البيئي، وحتى إذا لم تكن الحالة دوماً كذلك فإن البيئة اليوم تعتبر موضوعا إعلامياً حاملاً، أي أنها تتضمن قضايا أخرى ترتبط بها مثل:

- ☜ انكماش القدرة الشرائية.
- ☜ إغلاق المؤسسات.
- ☜ التوتر أو عدم الارتياح الاجتماعي.
- ☜ عولمة المبادلات.
- ☜ شروط الإنتاج في دول يقال عنها أنها بارزة.

حيث تعتبر كل هذه المواضيع منتشرة بشكل كبير في الوقت الحالي، و التي تظهر صعوبة إحداث التوافق بين الرفاهية الإنسانية الاجتماعية و النشاط الاقتصادي من جهة أخرى [8].

عموما هناك مجموعة من المتغيرات أدت إلى نمو وانتشارا الاستهلاك الأخضر نوضحها كما يلي:

- ✓ الانتشار السريع للمنتجات الخضراء من الأسواق الصغيرة إلى تلك الكبيرة، وقيام العديد من المنظمات الكبرى بإنتاج هذه المنتجات مثل: "ماكدونالدز" و"بروكتر أند غامبل" و غيرها.
- ✓ ظهور المستهلكين الذين يفضلون التعامل مع المنظمات التي تقدم منتجات خضراء، و الذين لديهم الرغبة في دفع أسعار مرتفعة للحصول على هذه المنتجات، و من ثم نمو قطاع المستهلك الأخضر.
- ✓ زيادة إقبال المستهلكين على المنتجات المعادة التدوير (المرسكلة) ، و تلك القابلة لإعادة التدوير.
- ✓ انتشار الاهتمام البيئي لدى المستهلكين في مختلف التصنيفات الديموغرافية، فلم يعد الاهتمام البيئي قاصرا على فئة الذكور فقط بل امتد ليشمل الفئتين (الجنسين)، وهكذا بالنسبة لبقية التصنيفات الديموغرافية الأخرى.
- ✓ النمو المتزايد في عدد المنتجات الخضراء داخل الأسواق الأوروبية [9].
- ✓ ارتفاع مؤشرات الوعي البيئي لدى مختلف الفاعلين في مجال الاستهلاك المستدام .

ثالثا: المستهلك الأخضر "أساسيات عامة"

1- مفهوم المستهلك الأخضر"المسؤول"

إن المستهلك الأخضر بشكل عام هو صاحب قرار الشراء الذي يتجنب المنتجات المضرة وغير الودية بيئيا ، ويسعى لشراء المنتجات الودية بيئيا ، ومع ذلك فالمستهلك المسؤول يختلف في تصنيفاته حسب درجة الالتزام البيئي ، وذلك بالقرب أو البعد عن المطالب البيئية ، حيث أن الاهتمام يكون في أقصاه في حالة الزبون الأخضر النشط الذي يكون مداوما على شراء المنتجات الخضراء، مع الاستعداد لدفع علاوة سعرية من أجل ذلك ، كما يقاطع المنتجات غير الخضراء ، ثم ليتناقص هذا الالتزام بدرجات حتى الوصول إلى الزبون الرمادي غير المكترث بالبيئة، والذي لا يضعها عند معاييره عند الشراء للمنتجات الخضراء والرمادية ، كما يكون ولائه للعلامة والعادة الشرائية أولا وعموما يتجنب الزبون الأخضر المنتجات التالية :

- المنتجات الخطرة التي تهدد صحة الزبائن .
- المنتجات التي تضر بشكل كبير بالبيئة عند إنتاجها أو استعمالها أو التخلص منها .
- المنتجات التي تستهلك كميات كبيرة بشكل غير متناسب من الموارد في الإنتاج ، الإستعمال ، والتخلص.
- المنتجات التي تسبب نفايات غير ضرورية من خلال التغليف المفرط ، خصائص المنتج الزائدة ، وقصر عمر المنتج .
- المنتجات التي تستخدم مواد مأخوذة من أنواع وبيئات مهددة بالخطر .
- المنتجات التي تستلزم قسوة واستغلال غير ضروريين للحيوانات[10].

كما يتأثر المستهلك الأخضر بمجموعة من العوامل بشكل يختلف عن أي مستهلك عادي وذلك لإيمانهم بالمعتقدات التالية :

- أن البيئة ذاتها تعاني من مجموعة من المشكلات المؤثرة على سلامتها وديمومتها .
- هذه المشكلات يجب التعامل معها بأسلوب فاعل للحفاظ على البيئة.
- بإمكان الفرد أن يشارك ولو بشكل يسير في حل المشكلات عبر توجهاته الاستهلاكية للحفاظ على البيئة وما هو أبعد من ذلك
- استعمال منتجات ومواصفات ذات خصائص بيئية أفضل، سيسهم بشكل أساسي في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع[11] .

2- مفهوم سلوك المستهلك الأخضر

قدم العديد من الباحثين تعاريف للسلوك الأخضر للمستهلك ، من أبرزها التعريف الذي أورده Elkington and Hailes، إذ اعتبره على أنه عملية مقاطعة تعتمد على الجانب الأخلاقي الذي يراعي حماية البيئة ، حيث تؤدي هذه المقاطعة إلى ما يلي:

- مقاطعة المنتجات التي تهدد حياة المستهلك، وحياة الآخرين خاصة الجانب الصحي.

- مقاطعة السلع الملوثة للبيئة سواء خلال عملية تصنيعها أو استخدامها، والتي تستخدم كميات كبيرة من الموارد وتخلف نفايات ضارة وتؤثر على البيئة بشكل عام .
- مقاطعة استخدام مواد غير مشروعة تهدد حياة البشرية وتؤثر سلبا على الدول الفقيرة.[12]

ويعتبر أحمد نزار النوري وثامر البكري أن سلوك المستهلك الأخضر يختلف عن أي سلوك مستهلك أخر من إيمان فئة المستهلكين الخضر بمجموعة من الأمور وهي :

- أن البيئة تعاني في حد ذاتها من مجموعة من المشاكل التي تؤثر على سلامة ديمومتها.
- يجب التعامل مع البيئة بأسلوب فاعل للحفاظ عليها .
- يشارك الفرد ولو بجزء يسير في حل المشكلات البيئية عبر توجهاته الاستهلاكية للحفاظ على البيئة ، وما هو ابعد من ذلك.
- يسهم استعمال منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية ، وبشكل أساسي في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع[13] .

3- خصائص المستهلك الأخضر (المسؤول):

يتميز المستهلك المسؤول بمجموعة من الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تميزه عن غيره من المستهلكين التقليديين ،حيث اعتبره كل من **Anderson et** Cunningham في سنة 1972 أنه:"شخصية ذات عمر متوسط ،ضعيفة العقيدة ،منفتحة أكثر على العالم الخارجي".

أما Webster في سنة 1975 فيراه أنه"امرأة ذات قدرة على تبني السلوكيات الخارجية (غير المألوفة)على بقية الجماعة والتي لا تحمل أي حكم على قيم وحركات الآخرين ، ولديها الدخل العالي وتنتمي إلى الطبقة العالية والمتوسطة".

وتعتبر دراسة Winski سنة 1990 من أكثر الدراسات دقة في وصف خصائص المستهلك الأخضر حيث وصفته بأنه:

- ✓ هي امرأة في الأربعينات من عمرها، تقوم بمهامها المنزلية وتعمل خارج البيت ولا تتمسك بالآراء التقليدية فيما يتعلق بنظرة المجتمع.
- ✓ تهتم بالسياسة ولديها نشاط في الحي الذي تسكن فيه.
- ✓ لا تخاف من التعبير عن آرائها، وأحيانا تكتبه وترسله إلى الصحف.
- ✓ تحب الطبخ وتشعر بأهميته، وتهتم بالقيم الغذائية لأسرتها، ولا تحب تقديم الوجبات السريعة غير المغذية والمضرة لأسرتها.
- ✓ عندما تقوم بالتسوق تميل إلى كتابة قائمة مشترياتها ،وتقرأ بيانات المنتج المتعلقة بمكوناتها وأسعارها.
- ✓ تحب مناقشة المنتجات مع أصدقائها، وتقرأ البيانات للمقرنة بين السلع.
- ✓ تبحث عن المعلومات المفيدة في الإعلانات،وتعتقد أن هناك الكثير من الإعلانات الضارة بالأطفال.

- ✓ تعتقد أن التلوث يمثل تهديدا خطرا،ومن الضروري رفع المعايير البيئية حتى ولو أدى الأمر إلى خفض مستوى المعيشة.
- ✓ تعتقد بمسؤوليتها الشخصية في تنظيف البيئة والمحافظة عليها. [14]

رابعا: الشراء المسؤول ومحدداته

1- مفهوم الشراء المسؤول :

الشراء المسؤول يتعلق بكل أنواع الشراء التي تدمج تحقيق التوازن بين متطلبات أصحاب المصلحة والمواصفات والمعايير الخاصة في إطار حماية وتحسين البيئة والتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فالمشتري هو الذي يبحث عن الفعالية وتحسين جودة الخدمة، والاستفادة المثلى من التكاليف الإجمالية "سواء الفورية ، أو المؤجلة "، ضمن سلسة القيمة وقياس الأثر[15].

والشراء المستدام أو البيئي هو شراء منتجات وخدمات أكثر احتراما للبيئة ومصنعة وفق شروط ودية اجتماعيا وكمثال على ذلك التجارة العادلة، التي تشتمل على مفهوم الشراء الأخضر، وذلك عند الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، وتنبغي الإشارة إلى أن مفهوم الشراء الأخضر يختلف عن الشراء المستدام، فالثاني أشمل وأوسع من الأول وأكثر اتساعا . [16]

يشير مفهوم الشراء الأخضر إلى توجه المنتجين في المنظمات إلى الشراء الأخضر للمدخلات الإنتاجية ، والتي تتضمن شراء مواد خضراء صالحة لإنتاج منتجات تأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية الخاصة ، مع ضرورة تقليل مستوى استهلاك الطاقة للآلات، وتقليل مواد التعبئة والتغليف .

وعرف الشراء الأخضر أيضا : شراء المنتجات والمواد الصديقة للبيئة ، وقليلة الضرر قبل استعمالها وبعد استعمالها ،أي شراء المنتجات التي تحتاج إلى طاقة اقل عند استخدام المكائن والمعدات، وبالتالي تحتاج إلى مواد تعبئة وتغليف اقل ، بالإضافة إلى الاستفادة من مخلفات المنتجات النهائية المستخدمة مسبقا، بعد إعادة تصنيعها من جديد ، والمعدلة وفقا للمعايير التي تراعي حماية البيئة ، ويكون الشراء الأخضر ليس فقط من طرف المنتجين ، بل يكون أيضا من قبل المستهلكين للمنتجات ذات المواصفات المحددة ، أي شراء المنتجات الخضراء النظيفة الخالية من الملوثات المضرة بالبيئة . [16]

كما قدم العديد من المؤلفين تعريفات مختلفة لمفهوم الشراء المسؤول وقد أشرنا هنا إلى بعض منها :

جوناس 1990 طور المفهوم الإيجابي proactive الذي يتطلب الاستفهام حول النتائج والأنشطة التي تتم قبل القيام أو عدم القيام بعملية الشراء

وعرف الشراء المسؤول بأنه نشاط أو فعل يستجيب لاحتياجات الحاضر ، دون المساومة على احتياجات المستقبل ، إذن هذا التعريف هو مرجع للتحكيم والموازنة، فالشراء المستدام بعد أساسي لضمان حقوق الأجيال القادمة والحاضرة في نفس الوقت .

يجب أيضا أن نشير لأكثر التعاريف شهرة ليبستر 1974: " الذي حدد المستهلك المسؤول اجتماعيا بما يلي :"الذي يأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار العامة والناتجة عن استهلاكه الخاص، أو استعمال سلطة الشراء لتحقيق تغيير اجتماعي، إن الصعوبة الأساسية في تحديد مفهوم شامل للاستهلاك المسؤول تكمن ببساطة في أن الإستهلاك المسؤول مفهوم واسع يجمع بين عدة مفاهيم ويرتبط بعدة مجالات ، فقد ربطنا بين مفهوم الشراء مع مفهوم الاستهلاك، حيث تابع الكتاب تحديد تعريف الشراء المسؤول، واهتموا بنقاط معينة في هذا المفهوم ف Sen et Bhattacharya en 2001, على سبيل المثال ركزها على المسؤولية الاجتماعية للشركات ، Hénion 1976 et Antil 1984, حيث انشغلا بالموارد الطبيعية من حيث استغلالها ومستقبلها .

إن الاختلاف في تحديد الشراء المسؤول يشمل 3 مجالات : الجدل على مستوى النظام الاجتماعي الذي يعمل كمحرك لخلق شبكات التجارة العادلة .

النقطة الثانية على المستوى الصحي ترجع بسبب قصدية النمو التقني ، حيث تسلط الضوء على المخاطر التكنولوجية ، المثال الأكثر دلالة في هذا الإطار هو مثال عن المنظمة العالمية للتجارة والزراعة الصناعية ، حيث بدأ يظهر خلاف سياسي موجه من قبل حركة دول العالم الثالث العالمية في السبعينات ، هذا الخطاب تطرق لكوارث العولمة وتفاقم عدم العدالة .

وأخيرا جدل إيكولوجي متواجد بالتساوي مع هذه الرؤية النقدية التي وجهت مباشرة طرق الاستهلاك لدول الشمال والتأثيرات البيئية التي سببتها من كوارث بيئية نتيجة الثورة الصناعية .

من خلال مختلف هذه المقاربات المستهلك المسؤول يأخذ بعين الاعتبار الأدوات الداخلية والخارجية للمنتج في مختلف عناصر الإنتاج ، من خلال الانتباه الذي يجب أن يركز على مناهج وطرق استخراج الموارد الطبيعية "نضوب الموارد غير المتجددة ، وإزالة الغابات ، والتلوث" أو على تصنيع المنتجات وإنتاج السلع "نقل ، عمالة الأطفال ، شروط العمل" ، أو حول نهاية حياة المنتج "الرسكلة ، النفايات السامة ، تجارة النفايات[17]

2-رهانات الشراء المسؤول وأشكاله :

2-1 رهانات الشراء المسؤول:

يجب على المشتري أن يضع في شكل احتياجات جميع المواصفات الموضوعة في دفتر الشروط التي يجب أن تشمل الأبعاد التالية :

الرهان البيئي:من خلال شراء المنتجات اللازمة لعملية التصنيع من خلال احترام البعد البيئي، وتصميم وتقييم المنتج في جميع مراحل دورة حياته ، وتقليص أقل أثر بيئي ممكن والحفاظ على الأداء والاستعمال ، يجب أيضا إدماج استعمال الموارد الطبيعية والطاقوية في عمليات التصنيع ، النقل ،النفايات ، في مجموعة سلسلة المشتريات.

جدول رقم (01): يوضح مثال عن المعايير البيئية عند الشراء المسؤول

مثال عن المعايير البيئية
☜ **غياب المواد السامة الخطيرة على الإنسان والبيئة.**
☜ **تقليص المواد الأولية غير المتجددة.**
☜ **تقليص الضجيج المرتبط بعمليات النقل "إنبعاثات ، ضجيج ، حوادث "**
☜ **تقليص كمية النفايات غير المثمنة.**
☜ **الكفاح ضد التلوث.**
☜ **احترام التنوع البيولوجي.**
☜ **استعمال الطاقة المتجددة ، الفعالية الطاقوية.**

المصدر: من إعداد الباحث

2-1-الرهان الاقتصادي: الشراء المسؤول

يشمل الشراء المسؤول ممارسة وترقية تعزيز التعاون الطويل الأمد مع الممولين ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي للشراء على المؤسسة ببيئتها وممولها ، في إطار منطقية التكلفة الإجمالية "تلبية الحاجات ، الصيانة ،خدمات ما بعد البيع ، نهاية الحياة ".

ينبغي أن نفكر في التكلفة الإجمالية بمعنى مراعاة في الاعتبار جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة ، المرتبطة بتكاليف الخدمات اللوجيستية "النقل ، التخزين والخردة لمتوسط العمر المتوقع ، أو الاستدامة ، وتسيير النفايات ...الخ.

جدول رقم (02): مثال عن المعايير الاقتصادية في الشراء المسؤول

مثال عن المعايير الاقتصادية
☜ الاستجابة لبعض المتطلبات " التقنية ، البيئية ، الاجتماعية" .
☜ تحسين العائد من الاستثمار.
☜ مكافحة التبذير .
☜ طول مدة حياة المنتج من خلال منتجات قابلة لإعادة التعبئة إعادة الاستعمال ، وقابلة للإصلاح ، تقليص العيوب والشوائب " الأمن ، الصلابة "
☜ نفقات التأمين حيث يمكن التفاوض بعد إنشاء سياسة مسؤولية اجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث

3-2-رهان اجتماعي مجتمعي :

للشراء المسؤول بعد اجتماعي ومجتمعي ، وأبعاده تتجسد في :

- ✓ تنمية المهارات في الإقليم .
- ✓ التأثير على النسيج الاقتصادي الثقافي والجمعوي المحلي .
- ✓ توظيف الأشخاص الذين لا يحصلون على فرص العمل، وتسهيلها إما بسبب عجز أو إعاقة أو النقص في المؤهلات .
- ✓ الشراء المسؤول يسمح بالاستجابة لمتطلبات قانون العمل

فاليوم من الشائع معالجة بعض العمليات التي ليست من قلب مهام المؤسسة ، باستعمال وقت كبير لتحقيق مكاسب من المحتمل أن ترتبط ببنية المجال الاجتماعي، "وبذلك تسمى المؤسسة بالمؤسسة المتكيفة" ، مع جميع الأشخاص الذين هم في حالة معاق، مع مهارات ضئيلة "للإدماج في النشاط الاقتصادي".

بعض العائلات تفكر في شرائها بالمقاولة من الداخل " sous traitance "النظافة المحلية ، الصيانة ، فضاءات خضراء ، ترميم، " وغالبا ما يسمى هذا الشراء بالشراء خارج الإنتاج ، وأبعاد الإنتاج المادية إلى أبعاد معنوية بعيدة المدى ، ويظهر البعد الاجتماعي في هذا النوع من الشراء المسؤول .

ويوجد بعد أخر للشراء المجتمعي المسؤول، وهو بعد تنمية وتطوير الإقليم من خلال التواصل حول احتياجات المستقبل " التكنولوجيا،الإبداع ، الكفاءات" ، مع مجموع الفاعلين في سلسة منطقية للتكوين والبحث على المستوى المحلي الوطني والعالمي.

جدول رقم (03): مثال عن المعايير الإجتماعية والمجتمعية في الشراء المسؤول

مثال عن المعايير الاجتماعية والمجتمعية
☜ **توفير ظروف عمل لائقة .**
☜ **غياب أي شكل من أشكال التميز والاختلاف.**
☜ **الاعتراف بحق التعبير ، والحوار الاجتماعي لجميع الأجراء.**
☜ **غياب المخاطر ، أو أي تهديد للسلامة البدنية والعقلية للمنتجين أو المستخدمين .**
☜ **التكوين التناوب والتعاون بين بقية الفاعلين الاقتصاديين «المدارس، مراكز البحث،الجمعيات".**

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال هذا التحليل المعمق ودمج مجموعة من المعلومات المرتبطة مع الرهانات الثلاثة أعلاه في التفاوض والشراء حيث نتمكن من تحديد التكلفة الحقيقية للمنتج أو الخدمة لأي منظمة ، لذا فالشراء المسؤول يأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي ، الاجتماعي والمجتمعي .[19]

في هذا العنصر نتناول التحليل الميكرو اقتصادي للمستهلك وحول سلوكياته تجاه القيم الأخلاقية، ومع ظهور الحاجات الجديدة للمستهلك، في الجزء الأول نتناول مفهوم المستهلك المسؤول وكيف نميزه عن باقي المستهلكين ، في العنصر الثاني قمنا بالتفصيل في أشكال الشراء المسؤول المختلفة وتطوير ظواهر ، المقاطعة ، الشراء الأخضر أو بالمعايير البيئية ، والشراء بمعايير اجتماعية ، هذين الجزأين الأوليين موجهين لتحديد ووضع إطار التحليل، أما الجزأين الأخيرين فقد وجها للتحليل المايكرو اقتصادي لسلوك المستهلك ، العنصر الثالث تناول وحاول تحديد الأدوات المؤثرة على المستهلك ليكون مستهلك مسؤول ، وركزنا هنا على مبدأ فقط السعر وأيضا دور الاتصال والتسويق، وأخيرا دور السياسة الرمزية للمنتجات في إطار التجارة العادلة ، في نهاية العنصر ركزنا على العلاقة بين الشراء المسؤول والمجتمع ومختلف تأثيراته على طبقات المجتمع .

2-2-أشكال الشراء المسؤول :

السؤال الأول الذي ينبغي طرحه حول تحقيق "فعل" الشراء المسؤول ، الذي سوف نوضحه من خلال ثلاثة مقاربات،بحيث يمكن للوكلاء الاقتصاديين وصف هذه القنوات الثلاثة المختلفة المتجادلة التي تسمح بوضع الأساس النظري للشراء المسؤول بالتوازي مع أمثلة حقيقية، حيث توجد 3 أشكال أساسية للشراء المسؤول هي:

1) المقاطعة المفهوم والتأثيرات :Le boycott

يبدوا أن المقاطعة هي الجانب السلبي للشراء المسؤول ، وتعتبر كفعل إيجابي في مجال الاستهلاك المسؤول ، فحسب (1999) Smith،حدد المقاطعة في استخدام الأخلاق ك "قيمة للمستهلك " ، وتعرف المقاطعة على أنها كسر علاقة تجارية من طرف المستهلكين ، والمثال الأكثر شهرة هو العلامة التجارية نايك التي قاطعت ، بسبب الصورة المتدهورة الناتجة عن ظروف العمل ، بما في ذلك الجدل حول عمالة الأطفال في وحدات غير متنقلة ، . و"الهدف من المقاطعة هو "التأثير في إستراتيجية وسياسة المؤسسة لتتابع رغبات المستهلكين."

المقاطعة هي تعبير عن "رأي الفاعلين الاقتصاديين في إطار الديمقراطية، ويمكن أن يشاهد عن كثب: للحصول على معلومات، في دراسة أجرتها CREDOC تبين أن أكثر من تسعة من كل عشرة مستهلكين من المرجح أن تحدث مقاطعة منتج، الدوافع المختلفة التي تدفع المستهلك لمقاطعة "العلامة التجارية أو" منتج "،قد يكون ذو طبيعة سياسية (المنتجات الإسرائيلية بسبب مشكلة الإسرائيلية الفلسطينية)، أو ذات طبيعة صحية (المقاطعة "للمنتج بسبب تأثيراته الصحية السيئة)،أو نتيجة للمطالبات البيئية (تسرب فضيحة مجموع الأعمال توتال scandale des marées noires de lentreprise Total) أو بسبب خلاف السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية، و"مثال عن ذلك ميشلان والفصل التعسفي هو ممثل جدا من هذه الأخير .

وفقا للكتاب فمختلف أسباب المشاركة أم لا في مقاطعة معينة وفقا. Pour Klein, Smith et John (2004) فالسبب الرئيسي يكمن في تحليل التكاليف والمنافع لمقاطعة أم لا .

صورة توضيحية عن المقاطعة في الشراء المسؤول

المصدر: من شبكة الانترنت

التكلفة هي تكلفة "فرصة ترك أو التخلي عن المنتج ، بينما الربح يمثل الأرباح الفردية للقيام بالمقاطعة وعلاوة على ذلك، يؤكد هؤلاء المؤلفين على "أهمية سبب المقاطعة " ففريدمان (1999) "يفسر المشاركة في المقاطعة من خلال سهولة المشاركة ، عبر الضغط الاجتماعي و "عدم وجود عواقب على المستوى الفردي" .

في نوع أخر من الأنشطة الجماعية التي تتعلق بأنواع المقاطعة والتي يمكن اتخاذها من قبل المستهلكين لتأكيد عدم رضاهم أو خلافهم مع ممارسات الشركات وكمثال عن الحركات المناهضة للإعلانات .anti-pubs.

2- **الشراء وفق المعايير البيئية** : L"achat à caractère environnemental

منذ عام 2000، والمستهلكين في البلدان الصناعية أصبحوا قلقين ومنشغلين على نحو متزايد بشأن الآثار البيئية للأنشطة البشرية، و أكثر ميلا إلى إعطاء الأهمية للأبعاد البيئية في استهلاكهم فالثقافة سواء من خلال الميل إلى الأفلام ("حقيقة مزعجة" كفيلم "آل غور "...d"Al Gore أوفيلم « Le syndrome du Titanic de Nicolas Hulot...),) أو بواسطة الميل للموسيقى المعارض، والمشاركة في دمقرطة هذه الانتقادات، وقد لعبت الحكومات والسياسيين أيضا دورا في هذا الوعي من خلال تنظيم نقاشات وإعلام السكان .

بالتزامن مع ظهور هذا الوعي على المستوى المحلي والعالمي . تطورت منتجات لإرضاء متطلبات المستهلكين ، ففي مجموعة المنتجات الغذائية المستهلكين توجهوا بظهور المنتجات البيولوجية ، غالبا منتجات محلية وتحترم بشكل عام المواسم ، ففي فرنسا على سبيل المثال معدل نمو المنتجات البيولوجية هو حاليا ومنذ عدة سنوات + 20٪ + 30٪ سنويا اعتمادا على المنتج.

حيث أثارت هذه المنتجات على الحاجة لإنشاء علامات للمصادقة على قيمتها وجودتها، إن التزام المستهلكين مع هذه المنتجات أصبح يتجاوز" فعل شراء نفسه "، من خلال معالجة مفاهيم أعمق بكثير ترتبط بالسياسة أو بشكل أعم حول طرق المعيشة .

هذا النوع من الاستهلاك يمكن شرحه من طرف سيلفاندر Sylvander (1999) بعدة طرق في عدة طرق: كل من "الحنين إلى الماضي من طرف بعض المستهلكين الذين يرغبون في العودة إلى وسيلة أبسط من استهلاك يدفعهم إلى استهلاك هذه المنتجات، فعبر مقاربة مناضلة تشرح هذا الاستهلاك على أنه رمز للاحتجاج على نمط جديد من "التصنيع"، وهو ثمرة للرأسمالية هناك نوع ثالث من المستهلكين تبحث عن منتجات ذات نوعية جيدة لمعالجة مخاوفه بشأن صحته ورفاهيته .

3 – الشراء وفق معيار اجتماعي : Lachat à caractère social

كمثل الرهانات البيئية ، الانشغالات الاجتماعية أيضا تسجل اهتماما لدى المستهلك ، هذه الانشغالات تستهدف شروط العمل ، شروط الفصل والتمييز، تنامي الأجراء في المؤسسات وبشكل خاص التمييز بينهم ، فالمؤسسات تتعرض وبشكل متزايد لمقاطعة المستهلكين، وانخفاض الفرص المتاحة عندما لا يتم القيام بالأنشطة الاجتماعية ، العديد من المؤلفين دلوا على الرابط بين السياسة الاجتماعية للمؤسسة وقرار الشراء لدى المستهلك ، ف Creyer et Ross (1997) يرى عندما يكون للمستهلك صورة جيدة للصفات الأخلاقية للمؤسسة يعتبر خيار شراء منتجات المؤسسة مفضل ، والعكس Brown et Dacin en 1997 دل على أن المستهلك الذي يمتلك إدراك سيئ عن المؤسسة، سيقوم بمعاقبتها عن طريق عدم شراء منتجاتها .

ومع ذلك تقدمت تفسيرات لشرح "شراء المنتجات بمعيار اجتماعي على الأقل تطورت من شرح الرغبة في" شراء المنتجات "الخضراء"، هذا البعد سبب صعوبة في توصيف والتعرف على المنتج "الاجتماعي "خطوة واحدة إلى الأمام.

ومع ذلك تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المعيار على سبيل المثال، نشرت المفوضية الأوروبية كتيب ل "تعزيز الإطار الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات". بالإضافة إلى ذلك ظهرت علامة بلجيكية "العلامة الاجتماعية" أنشئت في عام 2002 ، ظهرت مقاربة جديدة لتقييم الجدل لاستعداد المستهلكين للدفع ، سوف تكشف عن السعر الذي يستعد المستهلك لدفعه لمنتج أكثر اجتماعية ويتفق مع أخلاقيات العمل.

تشير الثلاثة أشكال المقدمة في هذا العنصر من أشكال الشراء المسؤول (المقاطعة، المنتجات "الخضراء" ،والمنتجات "الاجتماعية") ، أن مفهوم الاستهلاك قد تغير في السنوات الأخيرة، في حين أنه قبل كانت المؤسسة كيان لتلبية الالتزامات التجارية والاقتصادية للمستثمرين والمساهمين، أصبحت اليوم تخضع لالتزامات **عديدة (معاملة الموظفين، والأثر البيئي، الوسائل والأدوات المستخدمة في الإنتاج ...الخ .**[198]

الدراسة الميدانية:

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. عينة الدراسة ومجتمع البحث:

حددنا حجم عينتنا ب 300 مفردة تشمل ولاية سطيف فقط ، وقد روعي أن تمثل العينة أنواع مختلفة من المستهلكين من حيث المستوى الثقافي التعليمي والإقتصادي ،كما اعتمدت الدراسة على العينة الحصصية، وفيها يتجه الباحث إلى تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة فئات، على أساس متغير معين يمثل متغير أصناف المستهلكين في هذه الدراسة، حيث يتم خلالها اختيار عدد محدد من الأفراد من كل فئة بالتساوي. وعليه تم اعتمادنا على عينة مكونة من حصص من كل فئة، من منطلق أن المستهلكون لا يشكلون طبقة أو جماعة قائمة في ذاتها بل شرائح أو مراتب وقد تم تقسيمها كالآتي:

شكل بيانييوضح طريقة اختيار العينة

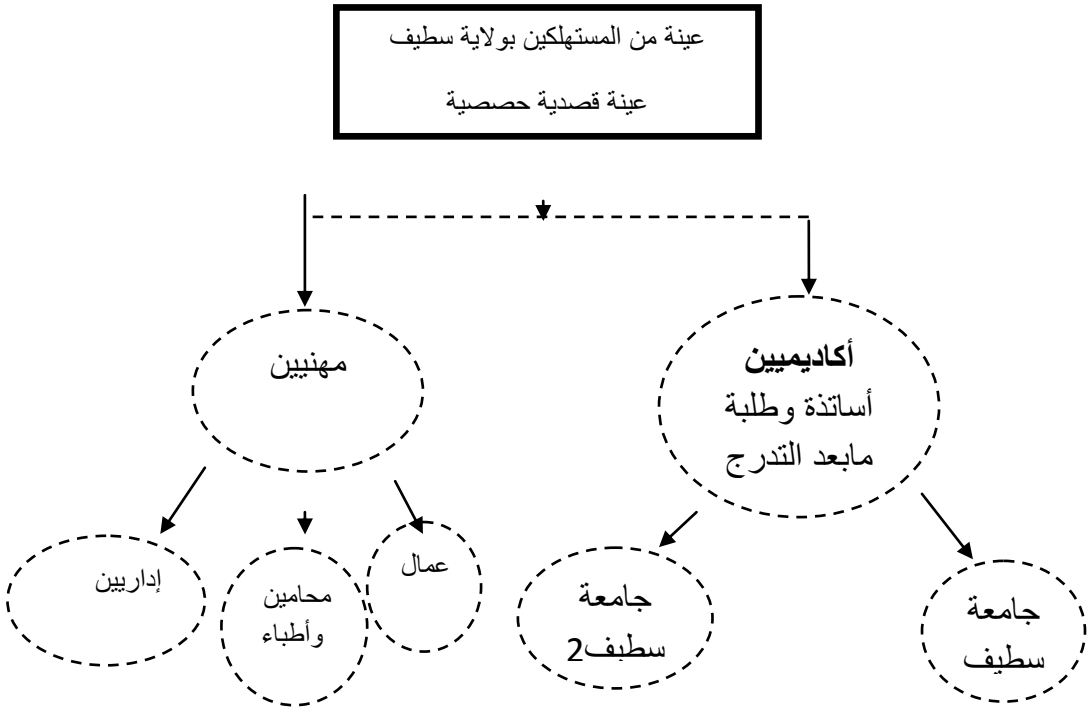

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم (24) يوضح توزيع مفردات العينة :

العينة	العدد	النسبة المئوية
أساتذة وطلبة	185	%61.66
مهنينن	115	%38.33
المجموع	300	%100

2. اختبار صدق وثبات الأداة :

في دراستنا قمنا بإجراءات الصدق والثباة من خلال المراحل التالية ،فبعد التصميم النهائي لاستمارة الاستبيان تم تحكيمها من طرف مجموعة من المحكمين *، وتم الاتفاق على نقاط معينة وتعديلات منهجية طفيفة ، تم التعديل النهائي للملاحظات وتوزيع الاستبيان ، وبعد عملية التفريغ تم حساب معامل ألفا كرومباخ لحساب الاتساق في ثبات الأداة وصدقها وتم التوصل إلى صدق وثبات الأداة من خلال النتائج التالية:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,769	129

من خلال الجدول الموضح اعلاه حول اختبار صدق وثبات الأداة فالأداة صالحة للدراسة حيث أن قيمة ألفا كرومباخ قدرت ب 0.76 أي أنها ذات قيمة ثبات ثبات مرتفع نوعا ما خصوصا وأن نسبة الثبات المقبولة التي تقدر ب 0.60.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

نتائج المحور الأول : الوعي البيئي لدى المستهلك من خلال الاتجاهات البيئية:

- توضح النتائج أن العينة محل الدراسة لديها تحكم مفاهيمي معتبر بالنسبة للمفاهيم البيئية وذلك نظرا للمستوى التعليمي والثقافي لديهم فهم يشكلون النخبة المتعلمة في مختلف التخصصات، إجمالا درجة المكون المعرفي للاتجاه مرتفعة نوعا ما فالعينة لديها تحكم مفاهيمي معتبر بمجال البيئة .
- وبخصوص نتائج معامل الإرتباط اخترنا المستوى الثقافي كمتغير له تأثير على إتجاهات المستهلك البيئية حيث جاءت نتائج معامل الإرتباط مرتفعة الدلالة في البند الأول المتعلق بتحقيق مفهوم البيئة ب 0.88، ومفهوم التنمية المستدامة ب 0.98، وإدراك مفهوم الخلل البيئي بنسبة 0.97، ومفهوم الطاقات المتجددة بمستوى دلالة مقبول ب 0.59 أما النتائج ذات الدلالة منخفضة بين المستوى الثقافي والإتجاهات البيئية فقد وردت في بقية البنود كمفهوم النظام البيئي ب 0.015، والموارد الناضبة ب0.022، وإدراك مشكلة الاحتباس الحراري ب 0.003 ، والتنوع البيولوجي ب0.009، والغازات الملوثة للبيئة ب 0.026.
- وجود درجة إدراك مرتفعة من طرف المبحوثين للأسباب الأساسية للمشاكل البيئية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية ووسائل حمايتها وعلاجها، ومن خلال تحليل المجموع الكلي لمعامل الارتباط الخاص بالعلاقة بين المستوى الثقافي وبين إدراك المشاكل البيئية فقد وردت نسبة ارتباط ضعيفة جدا فيما يتعلق بمعرفة اسبابها ووسائل حمايتها في حين وردت نسبة إرتباط توضح علاقة دالة بين المستوى الثقافي وإدراك تأثيرات المشاكل البيئية وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية بنسبة **0.70** .

– وجود درجة إطلاع منخفضة بخصوص الإطلاع على المعلومات العالمية للبيئة ،في حين جاءت نسبة معتبرة من العينة تطلع على المعلومات البيئية الخاصة بالمستوى الوطني و المستوى المحلي، ربما يرجع الخلل في عدم الإطلاع على المعلومات البيئية العالمية إلى ضعف الثقافة العامة لدى المستهلك وعدم الإهتمام بكل ما يتعلق بالبيئة العالمية.

- إدراك المستهلك للفاعلين البيئيين في الجزائر وأدوارهم تجاه حماية البيئة الذي تم تشخيصه بالضعف ، وهذا راجع للمشاكل والتقهقر البيئي الذي تعرفه الجزائر ، وضعف الإهتمام بهذا القطاع مما يجعل إتجاهات الفئة الغالبة في هذا الإطار تؤكد على غياب دور الفاعلين البيئيين في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال المساهمة في إحداث خلل بيئي وغياب الدور التوعوي، بالإضافة لغياب التكامل والتنسيق بين أنشطة وأهداف كل الفاعليين ،إجمالا مختلف نتائج الجدول تؤكد وعي المبحوثين بدور الفاعليين البيئيين في الجزائر .

الجزء الثاني: السلوكيات البيئية للمستهلك:

- ممارسة سلوكيات بيئية إرشادية إقناعية مسؤولة من طرف مفردات العينة، حيث يستخدمون عدة أساليب إقناعية مختلفة ،كاستعمال الجانب الأخلاقي في الإرشاد والنصيحة كأسلوب إقناعي لتغيير السلوكيات البيئية الإيجابية، واستعمال الوازع الديني وما قاله ديننا الحنيف بشان النظافة وحماية البيئة والإنسان والحيوان، والتركيز على الأسلوب الاجتماعي المقبول، و أسلوب التركيز على المنفعة العامة والحياة السليمة والصحية، والأمن والصحة وأسلوب الحفاظ على حقوق أبنائنا في العيش الصحي والسليم، إجمالا مختلف الإجابات تعكس إستجابات إيجابية بخصوص ممارسة سلوكيات إقناعية لحماية البيئية وهو ما يؤكد وجود درجة من الوعي البيئي لدى المستهلكين عينة الدراسة بشأن الأساليب المستخدمة في النصح والإرشاد والتغيير السلوكي بشكل عام .

وبتحليل نتائج معامل الإرتباط لعلاقة المستوى الثقافي للمستهلك والأسلوب الإقناعي المستخدم نجد بأن للمستوى الثقافي والتعليمي له دور أساسي ، خصوصا فيما يتعلق بالدين والأخلاق والصحة والسلامة العامة فدرجة الوعي تكون مرتفعة بإرتفاع المستوى التعليمي .

- تم رفض السلوكيات البيئية السلبية من طرف العينة وذلك بالإنفعال عند رؤية شخص يلوث البيئة أو يرمي النفايات أو أي سلوك يعتدي على البيئة ، وهو ما يعكس درجة كبيرة من الوعي الانفعالي البيئي لدى المستهلكين .
- تشجيع المستهلك للمبادرات الحكومية الرامية إلى حماية البيئة فاتجاهات العينة جاءت إيجابية بدرجة كبيرة حيث أنها تدرك أهمية التشجير من خلال التشجع على القيام بحملاته ، وتشجع النظافة من خلال القيام بحملات النظافة كونها تحافظ على الصحة والمحيط ، مع حياد العينة بشكل نسبي حول تشجع الاحتفال بالأعياد الوطنية والعالمية الخاصة بالبيئة، ربما يرجع الانخفاض المعتبر لتشجيع الإحتفالات بأعياد البيئة مقارنة بالتشجيع على حملات التشجير وحملات النظافة التي احتلت أكبر النسب ، إلى ضعف إدراك العينة المبحوثة لهذه النقطة وأهميتها في التذكير بشكل مستمر بحماية البيئة وجعلها واجب أساسي في حياتنا وسلوكياتنا

اليومية ،وبتحليل نتائج معامل الارتباط اتضح وجود إرتباط إجمالي مرتفع وذو دلالة بين المستوى الثقافي وبين تشجيع المبادرات الرامية للحفاظ على البيئة ، مع وجود دلالة متوسطة قدرت ب 0.49 لتشجيع الإحتفالات الوطنية والأعياد العالمية وهذا راجع لنقص أهميتها مقارنة بالشجير وحملات النظافة.

- إدراك المستهلك للسلوكيات البيئية وتأثيرها الإيجابي على البيئة فقد وردت مختلف إجابات العينة بشكل إيجابي حيث تدرك أهمية سلوك تنظيف الحي ، المنزل الشارع ، والمدينة ، و سلوك التشجير، و الاقتصاد في استعمال الموارد كتقليص الطاقة ، الغذاء ، المياه، الكهرباء ، الغاز....."،و سلوك فرز النفايات والفضلات المنزلية من زجاج بلاستيك وورق..." ،بتحليل نتائج معامل الارتباط الخاص بالمستوى الثقافي وتأثيره على إدراك تصنيف السلوك البيئي الإيجابي فقد جاءت النتائج ذات دلالة متوسطة لإجمالي البنود .

– إدراك المستهلك لدوره ومساهماته في الحفاظ على البيئة من خلال خياراته الاستهلاكية ، من خلال اختيار المنتج القابل لإعادة الرسكلة الذي يسهم كخيار إستهلاكي في الحفاظ عل البيئة واختيار عبوات قابلة إعادة الاستعمال ، و شراء كميات محدودة و شراء منتجات تراعي تقليص الطاقة الماء والموارد ، ومن خلال اختبار نتائج معامل الارتباط بين الحالة الاقتصادية وبين إجابات هذا الجدول تم التوصل إلى نسبة إجمالية لكل البنود تقدر ب0.53 وهي ذات دلالة مقبولة .

– وجود درجة وعي متوسطة وليست مرتفعة في سلوكيات المستهلكين تجاه المنتجين للمنتجات الصناعية الخطرة والملوثة للبيئة ، حيث وضحت النتائج أن نسبة 52% من العينة توافق على غلق هذه المصانع والمطالبة بإنهاء أنشطتها الملوثة والخطيرة، في حين أن نسبة 45.7% جاءت محايدة ولا تبالي، ونسبة 10.3% ترفض ، وما يؤكد الإتجاه المحايد أن نسبة 45.7% تحايد على رفع دعوى قضائية والتقدم بشكوى للجهات المعنية المختصة بحماية البيئة، وهذا راجع لضعف الثقافة القانونية وثقافة الديمقراطية والمشاركة في التغيير فأغلب الفئات الاجتماعية تحمل اتجاهات ثابتة ترفض التغيير والحفاظ على الوضع القائم والاستقرار، في حين أن نسبة معتبرة واعية في هذا الإطار من المثقفين ترى أنه من الممكن اللجوء إلى وسيلة إعلامية معينة للتعبير عن خطورة هذه المؤسسات من خلال التوعية وهو اضعف الإيمان، ونسبة 35.7% محايدة، أما نسبة 63.7% فقد وافقت على ضرورة الحصول على دعم الفاعلين في مجال حماية البيئة من منظمات حكومية ..

نتائج المحور الثاني : الاستهلاك والشراء المسؤول

- وجود سلوكيات بيئية متوسطة لدى العينة محل الدراسة ،حيث تتفادى شراء السلع التي تسرف في استنفاذ الموارد من طاقة وماء ، وإختيار السلع القابلة لإعادة الرسكلة ،و إختيار المنتجات المعبأة بعبوات يمكن استخدامها، إجمالا تم ملاحظة وجود فئتين من المستهلكين فئة مسؤولة بيئيا لديها وعي متوسط ، وفئة لامبالية – إنخفاض كبير في الوعي السلوكي لدى العينة بخصوص معرفة الآثار البيئة للمنتج الذي يشتريه المستهلك خلال كافة مراحل دورة حياته، وهو سلوك سلبي بخصوص جمع المعلومات عن دورة حياة المنتوج الأخضر وهو ما يفسر أيضا نقص الأهمية لدى العينة محل الدراسة بهذا النوع من المنتجات .

- وجود فئة معتبرة مسؤولة ضمن العينة يمكن تصنيفها ضمن خانة المستهلك الأخضر تفكر بالآثار المترتبة على البيئة من خلال استعمالها للمنتج،ووجود فئة لا تفكر بالآثار البيئية للمنتج وهي غالبا فئة المستهلكين غير الواعيين واللامبالين، وبتحليل نتائج معامل الارتباط لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المستوى الثقافي والحالة الإقتصادية ،حيث جاءت الدلالة منخفضة وغير دالة حسب نتائج الجدول الموضحة أعلاه.
- تباين مستويات الوعي الاستهلاكي البيئي بين مستويات الوعي الاستهلاكي المتوسط وبين الوعي الاستهلاكي البيئي الضعيف، حيث توجد فئة من المستهلكين تمتلك وعي مرتفع بخصوص البحث عن مصادر المنتجات بلد المنشأ، و شراء المنتجات المعدلة وراثيا ،وشراء المنتجات الطبيعية وخفض استهلاكها الكلي،وتدفع سعر أعلى نسبيا للمنتج المصنع وفق شروط تحترم البيئة ، وتحاول محاولة إقناع الأخرين بشراء السلع الصديقة للبيئة .
- توجد فئة من المستهلكين تمتلك درجة وعي استهلاكي منخفضة بخصوص شراء المنتجات البيولوجية أغذية مستحضرات تجميل ...، وهي فئة المستهلكين اللامباليين وغير الواعيين ،و شراء المنتجات التي تحمل علامات بيئية، وما يؤشر لضعف الوعي الاستهلاكي البيئي تصريح هذه الفئة بعدم شراء المنتجات التي تحمل علامات بيئية، إذا توفرت حتى وإن كانت مرتفعة الأسعار ، وهذا راجع لغياب ثقافة الاستهلاك المستدام وأسواق الاستهلاك المستدام حتى وإن توفرت فالجانب التوعوي يشكل خللا كبيرا في التعريف بهذه المنتجات .
- تقاطع فئة المستهلكين المنتجات التي تتسم بسمعة سيئة من ناحية تصنيعها بطرق غير أخلاقية ولا تحترم البيئة، ولا تقوم بشراء منتجات المؤسسات الملوثة، وهو ما يوضح درجة مرتفعة نوعا ما في الوعي بمعايير الشراء المستدام، فالمستهلك إجمالا مهما كان صنفه يراعي حماية صحته بالدرجة الأولى ويخاف من المنتجات التي تهدد صحته ، خصوصا إذا كانت نسبة الخطر ملموسة ومرتفعة ، كما أن نسبة متوسطة تختار المنتجات على وفق المعيار البيئي و المعيار الاجتماعي الذي يحقق عدالة اجتماعية كاختيار المنتجات الوطنية لرفع مستوى الدخل القومي وتحقيق عائد عادل لجميع فئات المجتمع ، وبتحليل نتائج معامل الارتباط سجلت دلالة متوسطة لتأثير الجنس على معايير الشراء فهناك إختلافات جوهرية بين معايير الرجل والمرأة في الشراء المسؤول .
- في إطار قياس درجة الاستعداد لتبني رؤية الاستهلاك المستدام وردت إجابات العينة تتراوح بين الاستعداد المرتفع والاستعداد المتوسط نسبيا ، حيث أن الاستعدادات التي عكست نسبة استجابة مرتفعة كانت كالأتي استعداد لتقليل الاستهلاك الكلي وشراء الضروريات فقط ، استعداد لتقليل كمية النفايات من جهة وتصنيفها من جهة أخرى، استعداد لإيقاف تشغيل الأجهزة الكهربائية بدلا من تركها تشتغل، استعداد لعدم سياقه السيارة والمشي لتجنب إحداث التلوث البيئي .
- أما الاستعدادات المتوسطة والمنخفضة فقد كانت كالأتي "الاستعداد للإنتظار لمدة طويلة كي تغير الحاسوب الشخصي والتلفاز والهاتف، الاستعداد لإيداع الأموال في بنك مسؤول ، الاستعداد للعزوف عن شراء خضر وفواكه غير محلية(مستوردة من دول أخرى) وذلك حفاظا على المنتج المحلي ورفع الاقتصاد الوطني والمساهمة في

تنميته ، وبتحليل نتائج معامل الارتباط لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المستوى الثقافي والحالة الاقتصادية ،حيث جاءت الدلالة منخفضة وغير دالة حسب نتائج الجدول الموضحة سابقا.

نتائج المحور الثالث: أثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول

- ضعف إدراك العلامات البيئية لدى المستهلكين ،ففيما يخص مدى إدراك بعض العلامات البيئية الأوروبية 50 %من العينة استطاعت أن تدرك بعضها وليس كلها حسب المقابلة مع المستهلكين ، وهذا راجع لنقصها في أسواق الاستهلاك الجزائري ماعدا المنتجات المستوردة في بعض أصنافها وليس كلها، في حين أن نسبة 50 لم تستطع التعرف على العلامات البيئية وهذا راجع لضعف ثقافة الاستهلاك البيئي لديهم وعدم اهتمامهم بها، في المقابل نسبة كبيرة لم تستطع التعرف على الشهادة إيزو 14000 وذلك لغياب الوعي البيئي بهذه المنتجات المعنونة ،كما وضحت النتائج أيضا إدراك العينة بنسبة 57.7 للرسومات التوضيحية البيئية الموجودة على المنتجات ، كعلامة الرسكلة مثلا وهذا راجع لأن هذه العلامات متواجدة تقريبا في مختلف المنتجات المستوردة من مواد غذائية مغلفة ومشروبات وغيرها ...
- فيما يتعلق بمدى إدراك المستهلك لمزايا العلامة البيئية كانت نسبة الوعي متوسطة ، وهذا راجع لوجود فئة ضمن العينة "فئة المستهلكيين الواعيين بيئيا" استطاعت أن تدرك مزاياها ، ووجود فئة أخرى من المستهلكين غير المباليين لم تستطع إدراك مزاياها وذلك راجع لضعف الوعي البيئي لديها .
- وضحت نتائج تصنيف المستهلكين للمنتجات التي يجب أن تحمل علامات بيئية حسب الأولوية وجود وعي بيئي حسب وجهة نظرهم في التصنيف حيث تم ترتيب المنتجات حسب الخطورة والأهمية والتأثير على صحة الإنسان والبيئة ، ولو قارنا هذه النتيجة مع النتائج السابقة نجد تضارب بين ما يمتلكه المستهلك من معتقدات بيئية وبين ما يهتم به ويسلكه من سلوكيات بيئية استهلاكية .
- فيما يتعلق بمدى إدراك وتقدير المستهلك للمؤسسات التي تتبنى منهج التنمية المستدامة فقد وردت إجابات العينة متقاربة تقريبا بين فئة المستهلكين الذين يدكون ويقدرون المؤسسات المواطنة التي تتبنى التنمية المستدامة، وبين فئة المستهلكتين الذين لا يدكون ولا يقدرون المؤسسات التي تتبنى التنمية المستدامة .
- فيما يتعلق بوجهة نظر المستهلك في إمكانية ارتقاء الجزائر نحو إنشاء سوق استهلاكي مستدام، وضحت النتائج نسبة متقاربة بين من يرى أنها يمكن أن ترتقي وبين من يرى أنها لا يمكن أن ترتقي، حيث أن نسبة 63.7% ترى أنها يمكن أن ترتقي لأنها تمتلك مقومات إقتصادية ، ومالية وتقنية ، فالطبقة المثقفة والنخبة تدرك جيدا إمكانيات الجزائر والقدرة على التغيير والتحول إذا توفرت الإرادة التنموية ، في حين وردت نسبة 57.7% ترى أنها لا يمكن أن ترتقي لضعف مقومات الاستهلاك المستدام .

- فيما يتعلق بوجهة نظر المستهلك في أسباب توفر العلامات البيئية في المنتجات المستودة في السوق الجزائري، فقد كانت نسبة إدراك المستهلكين لها متوسطة عموما ، فأهم عوامل توفر العلامات البيئية في المنتجات المستوردة ترجع إلى توفر تكنولوجيات الإنتاج النظيف لدى الدول المصدرة، وتطور التقنيات الصناعية النظيفة، و تطور العنونة البيئية في الغرب هو وجود قوانين ومؤسسات تنظم الإستهلاك المسؤول في الغرب وجود وعي بيئي استهلاكي صديق للبيئة من طرف المستهلك، بالإضافة لوجود تربية بيئية ، ثقافة بيئية، وعي بيئي، وجود قوانين وتشريعات، وإرادة سياسية إقتصادية تتبنى هذه التوجهات التي تعتبر من توجهات الألفية الثالثة .

خاتمة :

تعتبر العلامة البيئية المؤشر الأساسي لنشر ثقافة الاستهلاك وتحقيق رؤية التنمية المستدامة ، فعن طريق الخيار الاستهلاكي الأخضر ينشأ وينمو مستهلك أخضر ذو وعي بيئي عميق ، يستطيع أن يؤثر في موازين تحقيق الاستدامة بمختلف المستويات ، ويعتبر مجال دراسة سلوك المستهلك الأخضر من أهم المجالات البحثية الراهنة في مجال التسويق الأخضر ، ونظرا لأهميته البالغة قمنا بهذه الدراسة الميدانية للتعرف على وجود مقومات وجود مستهلك أخضر يدرك ويعي العلامة البيئية وتوجهات التنمية المستدامة في سلوكياته ،حيث تم القيام بهذه الدراسة الميدانية بولاية سطيف للتعرف على مدى وجود درجة من الوعي البيئي وإستعداد للإستهلاك المستدام، هذين الأخيرين الذين يعتبران من من أهم مؤشرات وجود مستهلك أخضر واعي ومسؤولا بيئا ، وبإعتبار أن عينة الدراسة كانت من النخبة التي تمتلك مستوى ثقافي وإقتصادي معين ، فهذين المؤشرات موجودان لدى عينة الدراسة غير أن مقومات قيام سوق إستهلاكي مستدام لا تتوفر من الناحية المؤسساتية والتشريعية والتكنولوجية فهذه التوجهات لا تزال لم تطبق على مستوى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

الهوامش:

[1]–جمال الدين السيد علي صالح : الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق ،مركز الإسكندرية للكتاب ،ط ،2003ص92.

[2]-زينة بوسالم: الإعلام البيئي ومشكلات البيئة، البيئة والمجتمع، مخبر علم الاجتماعالاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011،ص203.

[3]- محسن محمد أمين قادر: **التربية والوعي البيئي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية ، الأكاديمية العربية الدانمارك،2009،ص46.

[4]- جمال الدين السيد علي صالح: مرجع سبق ذكره ،ص93.

[5] -نبيل جواد **: التسويق في خدمة المشروع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2008، ص448

[6]. Dominique Margerat, Ghislaine Cestre, ECOLABELS ET CONSOMMATION : VARIABLES INTERVENENT DANS LE PROCESSUS DACHAT , working paper 0211, [on-line], university de Lausanne: ecole des hauts etudes commercial-2003(http://www.vlerick.be/research/workingpapers/vlgms-wp-0309.pdf)-p9

* تحليل شخصي للباحث

[7]-FRANCIS LEFEBVRE: développement durable-aspects stratégique et opérationnels.editions fancis Lefebvre.2010,376-379

[1]FRANCIS LEFEBVRE:ibid p 380

[8]. Christophe Semples & Marc Vandarcammen-Oser le marketing durable-Pearson éducation France- Paris 2009-p14.

[9]. Robert James A, Green consumer in 1990s : Profile and implications for advertising - Journal of business research – 1996 July – Vol36 – p117.

10-مداحي محمد، زرزار العياشي : التسويق الأخضر كتوجه حديث لمنظمات الأعمال ودوره في تحقيق المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية للمنظمات ، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الوطني الخامس، التسويق بين النظريات العلمية والممارسات التطبيقية ،جامعة عمار ثلجي الأغواط، كلية العلوم الإقتصادية ، ص 10.

11-احمد نزار جميل النوري **:** تحليل سلوك المستهلك على وفق مدخل التسويق الأخضر ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الأردن، 2004.، ص.102

12--Peattie ken :environnmental marketing management ,meeting the green challenge,london ,Pitman ,1995,p83.84.

13- ثامر البكري ، أحمد نزار النوري: مرجع سبق ذكره، ص102.

14-حليمة السعدية قريشي، شراد ياسين: التسويق الأخضر كمدخل لحماية المستهلك ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع "الحماية المستدامة للمستهلك وتحديات العولمة بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة،ص12

[15]-Observatoire des achats responsables : difinition d achat responsable , p1 sur le site :

www.Obsar.asso.fr/définition -achats- responsable -r15343.html/15-9-2015 time 10.00

[16]-difinition d achat responsable : article publié sur le site : Fr.wikipedia.org/wiki/Achat.Durable.Date 15-9-2014,time 10.15.m

[16]- كسراعنترعبدللهموسى ، شيماءمحمدنجيبجميل:أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الإقتصادية في ظل العولمة في بلدان نامية مختارة ، جامعةتكريت - كليةالإدارةوالاقتصادمجلةتكريتللعلومالإداريةوالاقتصادية / المجلد - ٨ / العدد – ٢٥ ، ٢٠١٢. ص54

[17]-*Julie BELMONT, Adèle BOURDY, Claire LAIGNEZ :* L'Ethique de la consommation L'évolution de la société de consommation Vers une consommation responsable ?,UNIVERSITE D' AUVERGNE CLERMONT-FD1.2009-2010.PP 24.26

-[18]l observatoire des achats responsables –TPE,PME,votre guide pratique K voir le sur le site :www.Obsar.asso.fr. date 16-9-2014 ,time 11.15m

[19]-*Julie BELMONT, Adèle BOURDY, Claire LAIGNEZ :* L'Ethique de la consommation L'évolution de la société de consommation Vers une consommation responsable ?,UNIVERSITE D' AUVERGNE CLERMONT-FD1.2009-2010.PP 24.26

إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر

د.ليلى بوحديد [1]

د. الهام يحياوي[2]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية السياحة والاستثمار السياحي، والتطرق إلى وضعية السياحة بتركيا، وإبراز واقع السياحة المحلية بالجزائر. وإمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية بالجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيا تعتبر كنقطة تلاحم بين آسيا وأوروبا وتملك إمكانيات وقدرات سياحية هائلة تستجيب لكل التغيرات الحاصلة في السوق السياحية الدولية، وتحتوي على عدة أنواع من السياحة، كما أخذت تركيا مجموعة من التدابير وطبقت سياسات وامتيازات تشجيعية من شأنها رفع حصص الاستثمار السياحي كإنشاء العديد من المنشات السياحية، انجاز قاعدة تحتية سياحية مرنة تستجيب لمتطلبات المستهلك المتغيرة باستمرار، خاصة وأن الهيكلة الديناميكية لهذا القطاع جعلت منه قطاعا له علاقة أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية. وتم استخلاص مجموعة من الفوائد من خلال استعراض التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية، وهذه الفوائد يمكن أن تكون مرشدًا للجزائر باتجاه تصويب أوضاعها في القطاع السياحي، حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للجزائر، وهي متضمنة في متن الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياحة المحلية، الاستثمار السياحي، الجزائر، تركيا.

Abstract:

This study aims to identify the importance of tourism and investment tourism, and to address the status of tourism in Turkey, and to highlight the reality of the local tourism in Algeria. And the possibility to benefit from the Turkish experience in the local tourism industry in Algeria.

The study found that Turkey is considered as a point of cohesion between Asia and Europe and has the potential and the capacity of tourist tremendous meet all developments in the international tourist market changes, and contains several types of tourism, as Turkey took a series of measures and implemented policies and privileges of the incentive would raise tourism investment quotas such as the establishment many of the properties, the completion of a tourist infrastructure base flexible to respond to changing consumer demands constantly, especially since the dynamic restructuring of the sector has made him sector Front and rear relationship with the rest of the economy. It was extracted range of benefits through a review of the Turkish experience in the local tourism industry, and These benefits can be a guide to Algeria towards straighten their positions in the tourism sector, as introduced or each would bring a lot of Algeria, which are included in the body of the study.

Key words: Local tourism, tourism investment, Algeria, Turkey

[1]. ليلى بوحديد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر، باتنة

[2]., أ.د. الهام يحياوي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة

مقدمة:

يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وهي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية. وكذا العديد من الآثار على المستويين الجزئي والكلي، ولعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو دعم التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك مداخيل من القطاعات الأخرى.

وقد أصبحت السياحة أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي العالمي، حيث تساهم بما نسبته 15%، بينما تساهم بنسبة 16% من الاستهلاك العالمي و7% من الاستثمار العالمي و9.6% من إجمالي الإنفاق الحكومي. وقد شكلت إيرادات السياحة العالمية حوالي 7-8% من إجمالي صادرات العالم من السلع والخدمات، ووفرت حوالي 200 مليون فرصة عمل أو ما يعادل 11% من إجمالي القوى العاملة في العالم وهذا خلال سنة 2012.[1]

ونظرا لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكا منها فقد لاقى هذا القطاع مزيدا من العناية والاهتمام، حيث تعتبر تركيا إحدى الدول التي انصب اهتمامها على هذا القطاع بعد جملة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وسن القوانين التشجيعية لرفع حجم الاستثمارات السياحية.

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية ومكانة السياحة في الاقتصاد التركي مع عرض السياسة المتبعة في تنمية وتطوير هذا القطاع وإمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر من خلال العناصر التالية:

أولا: ماهية السياحة والاستثمار السياحي

ثانيا: وضعية السياحة بتركيا

ثالثا: واقع السياحة المحلية بالجزائر

رابعا: الفوائد المستنقاة من تجربة تركيا في صناعة السياحة المحلية بالجزائر

أولا: ماهية السياحة والاستثمار السياحي

سنتطرق في هذا المحور إلى كل من: ماهية السياحة وماهية الاستثمار السياحي على التوالي.

1- ماهية السياحة:

سنتطرق إلى ماهية السياحة من خلال تعريفها، أهميتها وأنواعها، كما يلي:

1-1- تعريف السياحة: بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905 م بوصفها:"ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس

بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[2] وما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910 م، حيث أشار النمساوي (Schullard.H.V) إلى أن السياحة هي:"اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة".[3]وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي والثقافي للسياحة.

بعد هذين التعريفين، تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية والسياحية أهمها:

- **تعريف منظمة السياحة العالمية السياحة:** هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.[4]

- **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة:** السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.[5]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الأخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب. ولكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل، وأنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة.

1-2- أهمية السياحة: تحتل السياحة أهمية كبرى خاصة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حدَ سواء، حيث توفَر أهمية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية وثقافية، وهي كالتالي:[6]

- الأهمية الاقتصادية: تعتبر السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتولَد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السياحة، فضلا عن توفيرها لفرص عمل متنوَعة سواء بصفة مباشرة من خلال العمل في الفنادق، النقل السياحي، مكاتب السفر ومدن التسلية، أو بصفة غير مباشرة كالعاملين في القطاعات الزراعية، الصناعية، الخدمية والإنشاءات، التي تساهم في ترقية السياحة وجعلها عامل جذب للعديد من السيَاح، وما يترتَب عنه في جذب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية.

- الأهمية الاجتماعية: تساهم السياحة في رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري، تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم من خلال ما يوفَره قطاع السياحة من فرص عمل،

فضلا عن تعريف الشعوب الأخرى بثقافة البلد من خلال خلق جو من التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية الحاضنة والسيّاح، الأمر الذي يخلق نوع من التبادل الاجتماعي.

– الأهمية السياسية: تساهم السياحة في تحسين العلاقات بين الدول، من خلال تدعيم الصداقة بين شعوب تلك الدول بفضل العلاقات الودّية التي تنشأ بينها، كما يجب الإشارة إلى أن النتائج الايجابية للسياحة المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية، فضلا عن نشر مبادئ السلام العالمي.

– الأهمية البيئية: تتطلب السياحة الاهتمام بقدر كبير بالبيئة، لأنه لا وجود للسّياحة دون توفّر محيط بيئي ملائم وجاذب للسّياح، وبهذا يتزايد الوعي بضرورة الاهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوّث.

– الأهمية الثقافية: تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، كما أنها توفّر التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية، التي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة، كما أنها ترسّخ ثقافة المحافظة على البيئة.

1–3– أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح، وفيما يلي نذكر أهمها:[7]

أ– أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ب– أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ج– أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

– **سياحة ثقافية:** تشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

– **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية، علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

– **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

د– أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، سياحة ثقافية، سياحة علاجية، دينية، رياضية، سياحة المؤتمرات وسياحة رجال الأعمال.

هـ- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

و- أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30)سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

ز- أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتّى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً، حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

2- ماهية الاستثمار السياحي:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتحديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة w الاقتصادية. ولقد أوضح أحد الاقتصاديين أن: "التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة".[8]

وتعددت تعاريف الاستثمار السياحي، فعرف على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي، والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر".[9]

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه:"التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[10]

وبالتالي، يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، كما يرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية ونظم الإدارة العامة المتطورة.[11]

ويتميز الاستثمار السياحي بما يلي:[12]

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن وبالعملة الصعبة.

- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية والرأسمالية.
- فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار السياحي والتي من شّأنها إعاقة نمو الاستثمار السياحي فهي:[13]

- انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الأجهزة السياحية والمواطن.
- ارتفاع درجة المخاطرة.
- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- ضعف الإستراتيجية التسويقية المتبعة.

ثانيا: وضعية السياحة بتركيا

سنتطرق في هذا المحور إلى أنواع السياحة في تركيا، ثم تطور قطاع السياحة بها، ثم واقع تشجيع الاستثمار السياحي بها كما يلي:

1- أنواع السياحة في تركيا:

تعتبر تركيا نقطة تلاحم بين آسيا وأوروبا، فالجزء الأكبر منها يقع في آسيا ويسمى الأناضول، والجزء المتبقي في أوروبا المتمثل في اسطنبول، وتطل تركيا على كل من البحر الأسود في الشمال، البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، بحر ايجه في الغرب، ويفصل اسطنبول عن الأناضول كل من بحر مرمرة واليوسفور والدرنديل، إلى جانب مجاورتها لكل من بلغاريا في الشمال الغربي، ومن الغرب اليونان، جورجيا في الشمال الشرقي، ومن الشرق أرمينا، أزربيجان وإيران، ومن الجنوب الشرقي نجد العراق وسوريا. هذا الموقع المميز واستغلال تركيا لكل الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية جعل منها قطب سياحي لا مثيل له، من خلال تنوعها واحتوائها على عدة أشكال سياحية، فضلا عن السياحة الكلاسيكية، (البحر، الطبيعة،...)، ومن بينها ما يلي:[14]

1-1- السياحة المعدنية (العلاجية): هي تلك السياحة التي تهدف إلى الراحة والاستجمام أو العلاج الطبيعي في الحمامات المعدنية، هذه الأخيرة لقيت الاهتمام من كل الشرائح، حيث تتوضع تركيا على حزام هام للطاقة الجوفية، وتعتبر من الدول السبع الأوائل في العالم من ناحية عدد وطاقة المنابع فيها. ويوجد في تركيا أكثر من 1000 نبع مياه جوفية ساخنة تتراوح حرارتها بين 20 إلى 110 درجات مئوية.

1-2- سياحة الصيد: إن بنية تركيا الجغرافية، حيث الغطاء النباتي والحياة البرية يجعلها قابلة للتطور في مجال سياحة الصيد، لذلك تم إنشاء مراكز للصيد مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الإنتاجية لحيوانات الصيد تحت إشراف وزارة الغابات والمديرية العامة للحدائق العامة والصيد والحياة البرية.

1-3- السياحة الشتوية: لعل من أهم مراكز السياحة في تركيا هو جبالها التي لا ينقطع عنها الثلج صيفا شتاء والمراكز السياحية المنشأة فوقها من أجل التزلج، وفي إطار الإستراتيجية السياحية (2007-2023) تم تحديد رواق السياحة الشتوية في المناطق: ارزينجان، ايرزروم، اغري، كارس، اردهان. أين تنظم الرياضات الشتوية، كما تهدف الإستراتيجية السياحية إلى تطوير مراكز السياحة الشتوية بمحفظاتها، حيث نظمت دورة الألعاب الشتوية ما بين الجامعات في مركز(Plandoken) لسياحة الرياضة الشتوية بتاريخ 1-2011/2/6.

1-4- السياحة العقائدية: إن تطور التكنولوجيا في الدنيا قد ربط بين الناس دون أي اعتبار للحدود الدولية، ولعل إيجاد الكتابة منذ تسعة أو عشرة آلاف سنة ولد تقاربا بين الأديان والحضارات والثقافات المختلفة.

1-5- سياحة المؤتمرات: إن تركيا بخزينتها الثقافية والتاريخية بمثابة المعبر لعالم الإمكانات المثيرة، ومكانا رائعا للاجتماعات والمؤتمرات المشوقة، حيث التقاء قارة آسيا بأوروبا، وتشمل تركيا على العديد من الفنادق الفخمة، علاوة على ثرائها الملحوظ بالأبنية الخاصة بالمؤتمرات، وتتميز بسهولة الوصول إليها ومناظرها الخلابة وتحفها الفريدة.

1-6- سياحة الغولف: لقد تحولت تركيا في السنين الأخيرة مركز للغولف، حيث جمع بسلوكه الرفيع ومزاياه وبمنشآته المفتتحة الواحدة تلوى الأخرى وبالمواصفات الدولية، جمع محبي رياضة الغولف من كل أنحاء العالم.

1-7- سياحة الشباب: تعتبر سياحة الشباب إحدى الوسائل الفعالة في تطوير شخصياتهم واطلاعهم على أماكن وأنماط حياة جديدة وتكثيف علاقاتهم الاجتماعية.

1-8- سياحة اليخوت: يحيط البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجة والبحر الأسود وبحر مرمرة بتركيا من ثلاث جهات: الشمال والغرب والجنوب، وتعتبر تركيا جنة لأصحاب اليخوت الذين يرمون بمراسيهم كل ليلة في هذا الساحل وذاك الخليج.

1-9- السياحة النباتية: تحتوي شبه جزيرة الأناضول على أنواع متعددة ونادرة من النباتات بسبب طبيعتها الجغرافية وأقاليمها المختلفة وموقعها كجسر طبيعي يربط بين ثلاث قارات.

1-10- سياحة المغارات: تعتبر تركيا جنة المغارات إذا ما قورنت بباقي دول العالم، إذ تحتوي على قرابة 40.000 مغارة، وتتمركز سياحة المغارات في جبال الغرب ووسط طوروس.

1-11- سياحة السهول: جغرافية تركيا والإقليم المناخي الخاص بها يعطي ميزة وجمال آخر لتركيا، فالمعيشة الريفية مهمة بالنسبة لهذه البلاد، مما يجعل من تركيا مقصدا لسياحة السهول.

1-12- رياضة تسلق الجبال: توجد في تركيا جبال ذات ارتفاعات مختلفة وغنية بالتركيبة الجيرمورغوليك والتكنولوجيا إلى جانب هذه الجبال هنالك الغابات ذات الأعشاب والأزهار البرية، وهذه تجعل من تركيا المكان المناسب لممارسة رياضة تسلق الجبال.

1-13- التجديف: تعتبر تركيا من البلاد الغنية بالمياه والينابيع والبحار، وهذه الخاصية تزيد من أهميتها وخاصة في مجال السياحة، إذ أنها مناسبة لممارسة مختلف أنواع النشاطات المائية منها التجديف وسباق القوارب.

1-14- سياحة الغوص تحت الماء: تعتبر تركيا من الأماكن المهمة للغواصين، لأنها تحتوي على المغارات والصخور التي تتواجد تحت سطح البحر؛وتنتظر الاكتشاف.

1-15- سياحة مشاهدة الطيور: تعتبر سياحة مشاهدة الطيور من إحدى الهوايات التي يمكن فيها التعرف على الطبيعة من خلال مشاهدة الطيور، لأن الطيور علامة من علامات الجو الصحي وهم يتواجدون في كل مجالات الحياة، ويمكن مشاهدة الطيور داخل المدينة، في الحديقة، في الغابة، في الصحراء وجميع أنحاء المنطقة.

1-16- سياحة الرياضة الهوائية: تركيا من الأماكن المهمة لممارسة رياضة الهبوط بالمظلة، البالون، لذا هي مهمة لدى محبي هذه الأنواع من الرياضة.

2- تطور قطاع السياحة في تركيا:

السياحة التركية في تطور موازٍ للسير الاقتصادي الإيجابي، وقد ساهم الدخل السياحي في زيادة الاقتصاد في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع عدد السياح، ففي سنة 2012 حققت السياحة دخل 29.4 مليار دولار.

وتستقطب السياحة البحرية في تركيا اهتماما أكبر يرجع إلى مناخها المعتدل، كما تحتل سواحل ايجه والبحر الأبيض وجنوب مرمرة أهمية في السياحة البحرية أيضا. هذا إلى جانب أهمية السياحة الشتوية بسبب زيادة متوسط الارتفاع، وعلى سبيل المثال تتوفر مراكز التزلج على الثلوج في جبال أولوداغ ببورصة وارجيس في قيصري وبالندوكان في ارضروم وكارتالكايا في بولو.

والقطر التركي نفسه يلفت انتباه الأجانب بخصائصه التاريخية، فالأناضول هو الذي احتضن حضارات كثيرة من عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا كحضارة الحثيين والآشوريين والسومريين والبابليين والفرس، وما بقي من آثار تلك العهود يساهم كثيرا في تطور السياحة. وبالموازاة فإن وفرة عدد مرافقها الحديثة والمؤهلة ومراكز التسوق الواسعة النطاق ووكالات السياحة المختصة وشركات الطيران يجعل تركيا مركز سياحة لهم.

وبفضل كل هذه الخصائص اقتطعت تركيا نسبة 2.7% من السياحة العالمية و5.1% من سوق السياحة الأوروبية، واحتلت بالتالي المرتبة الثامنة من حيث الاستثمار السياحي والتاسعة من حيث الدخل السياحي، وقد استضافت تركيا 35.7 مليون سائح سنة 2012، وصادرت واحدة من بين الدول العشر الأوائل لسياحة الأجانب.[15]

تشير المعلومات الإحصائية الرسمية التركية إلى ارتفاع كبير في حجم العائدات السياحية خلال الربع الثاني من عام 2014، وإلى تحول تركيا إلى الوجهة السادسة في العالم في استقطاب السياح. وكشفت بيانات مؤسسة الإحصاء التركية أن قطاع السياحة حقق زيادة في العائدات بنسبة 7.9% خلال الربع الثاني من عام 2014 قياسا بالفترة ذاتها من العام الماضي، بإيرادات بلغت تسعة مليارات دولار. ويعزى هذا إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها تطور أنماط سياحية غير تقليدية، وإتباع سياسات تشجيعية للزوار، وتعثر السياحة في الدول المجاورة. وكانت التقارير الحكومية قد أوردت أن ما يفوق عشرة ملايين و967 ألف سائح زاروا تركيا في الربع الثاني من عام 2014، وبلغ متوسط ما صرفه كل سائح منهم نحو 818 دولاراً.[16] تعتبر الاضطرابات التي تشهدها عدة دول بالمنطقة سببا لزيادة استهداف السياح لتركيا، تماشياً مع مؤشرات تحدثت عن تراجع كبير في حجم الرحلات السياحية إلى لبنان وإسرائيل، فضلا عن الانخفاض الكبير في معدلات السياحة في كل من سوريا ومصر.

كما ساهمت السياسات الحكومية في دفع تركيا قدما لتحتل المرتبة السادسة عالميا في استقطاب السياح، إذ تسمح قوانينها للزوار من 67 جنسية بدخول البلاد دون تأشيرة، وتمنح أنقرة تأشيرتها على بوابات الموانئ الجوية والبرية والبحرية لحملة العشرات من الجنسيات الأخرى، فضلاً عن تفعيلها نظام التأشيرات الإلكترونية لرجال الأعمال والسياح. إن تطور قطاع الخدمات في الموانئ والقطارات والفنادق والأسواق شجع كثيرا من الزوار على تفضيل تركيا، فضلا عن الامتيازات التي بات قطاع الخدمات التخصصية كالمستشفيات والمراكز الطبية يقدمها لزواره من طالبي العلاج.

وبات الوجه العربي من أكثر السحنات حضورا في المناطق السياحية التركية، بعد السائح الألماني والروسي والبريطاني، ومن بين أسباب زيادة السياحة العربية إلى تركيا: وسائل الدعاية وانتشار الدراما التركية في الإعلام العربي، ما شجع كثيرا من العائلات العربية والخليجية بالتحديد على الاحتكاك بالثقافة التركية من خلال الرحلات السياحية.

لقد ناهز عدد السياح العرب الذين زاروا تركيا سنة 2011 المليونين و68 ألفا من 13 دولة، أغلبهم من العراق، بما يفوق نصف مليون زائر، وسجل اليمنيون أقل نسبة من بين الزوار العرب بواقع 11 ألفا و826 سائحا، واحتلت كل من ليبيا (261 ألفا) فالسعودية (234 ألفا) ثم لبنان (143 ألفا) فالجزائر (118 ألفا) المراتب الأربعة الأولى بعد العراق.

3- واقع تشجيع الاستثمار السياحي في تركيا:

إن الشروط المناخية والبنى التحتية في المجال السياحي يرفع من مقومات السياحة في تركيا، حيث يزور تركيا 23.4 مليون سائح في السنة، وتحتل تركيا المرتبة العاشرة سياحيا في العالم، إذ أن 27 قطعة من مجموع 878 قطعة ثقافية أو طبيعية تركية مسجلة في قائمة التراث العالمي، ويوجد في تركيا 427 متحف ومكان تاريخي منظم، و78 مدينة أثرية، و33 حديقة طبيعية، 58 نصب طبيعي، 35 ساحة للحفاظ على الطبيعة، 40.000 كهف، وأكثر من 1500 مصدر للمياه الحرارية الطبيعية، و24 مركزا للمياه المعدنية، و24 مركزا للسياحة

الجبلية، 19منطقة للغطس، 20 مركزا للسياحة الشتوية، و7 جداول وأنهار لممارسة رياضة التجديف بالنهر، 46 منطقة للصيد السياحي، و6 مؤسسات للغولف.[17]

تعتبر تركيا الجسر الذي يربط ثلاث قارات بعضها ببعض آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما يحيطها أربعة بحور، الطرق السريعة 2.500 كم والطرق البرية 450.000 كم والسكك الحديدية 10.984 والمطارات 117 و13 ميناء مجهز بصورة كاملة، كما أن الخطوط الجوية تربط جميع أنحاء العالم بالجمهورية التركية وقلبها اسطنبول.

لقد منحت وزارة الاقتصاد التركية 62 وثيقة تشجيع للمواطنين الأتراك في شهر ديسمبر 2014 على القيام باستثمارات في مجال السياحة، وتم الإعلان عن الوثائق التي مُنحت بشكل رسمي في الجريدة الرسمية للدولة التركية، حيث أنّ 49 وثيقة تشجيعية مُنحت للاستثمارات الجديدة و13 وثيقة منها لتجديد منشآت قديمة، كما أن 41 وثيقة من أصل 62 تم منحها لاستثمارات الفنادق و8 منها لإنشاء مساكن طلابية، حيث 15 وثيقة من وثائق تشجيع استثمارات الفنادق مُنحت لإنشاء فنادق 5 نجوم، و9 منها لإنشاء فنادق 4 نجوم، و10 لفنادق 3 نجوم، و3 لفنادق تحمل نجمتين، و4 منها لإنشاء فنادق بوتيك. ومن المقرر أن ينتهي إنشاء الـ 41 فندق في شهر سبتمبر 2016 وبه ستزداد القدرة الاستيعابية لتركيا من أسرّة الفنادق بمقدار 12625 سرير، وسيساهم في منح فرص عمل لـ 2987 مواطن.[18]

ويتضح **واقع تشجيع الاستثمار السياحي في تركيا** من خلال ما يلي:[19]

3-1- القوى العاملة المؤهلة والمتسمة بالتنافسية:

- ما يزيد عن 29.2 مليون نسمة من الشباب المتخصصين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والحماس؛
- إنتاجية عمال متزايدة؛
- ما يقرب من 610 ألف طالب يتخرج سنويًا من أكثر من 183 جامعة؛
- أكثر من 700 ألف طالب متخرج من المدارس الثانوية، نصفهم تقريبًا متخرج من المدارس المهنية والفنية.

3-2- مناخ استثمار متحرر وخاضع للإصلاحات:

- ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 1997؛
- بيئة عمل مشجعة على الأعمال مع متوسط 6 أيام لإنشاء شركة، في حين يزيد هذا المتوسط لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن 11 يومًا؛
- ظروف استثمار شديدة التنافسية؛
- ثقافة قوية في قطاعي الصناعة والخدمات؛

- معاملة متساوية للمستثمرين كلهم؛
- حوالي 41,397 شركة برؤوس أموال أجنبية في سنة 2014 ؛
- تحكيم دولي؛
- ضمان تنفيذ التحويلات.

3-3- البنية التحتية:

- بنية تحتية جديدة ذات تقنية عالية التطور في المواصلات والاتصالات عن بعد والطاقة؛
- مرافق نقل بحري متطورة وذات تكلفة منخفضة؛
- ميزة النقل بالسكك الحديدية لوسط وشرق أوروبا؛
- طرق نقل ممهدة وآلية تسليم مباشر إلى معظم دول الاتحاد الأوروبي.

3-4- الموقع المركزي:

- جسر طبيعي يربط بين المحاور الشرقية الغربية والشمالية الجنوبية، وبالتالي إنشاء منفذ يتميز بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة للأسواق الكبرى؛
- سهولة الوصول إلى 1.5مليار عميل في أوروبا وأوراسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- بوابة مرور إلى أسواق متعددة بما يمثل 25 تريليون دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي.

3-5- محطة وممر لنقل الطاقة لأوروبا:

- محطة وممر مهم لنقل الطاقة في أوروبا يربط بين الشرق والغرب؛
- تقع بالقرب من أكثر من 70% من احتياطيات الطاقة الأولية المؤكدة في العالم، بينما يقع أكبر مستهلك للطاقة، وهو أوروبا، ملاصقًا لتركيا من جهة الغرب وهو ما يجعل من تركيا حلقة مهمة في سلسلة نقل الطاقة وميناء مهم للطاقة في المنطقة.

3-6- حوافز وضرائب منخفضة:

- تخفيض ضريبة دخل الشركات من 33% إلى 20%؛
- حوافز ومزايا ضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة التي تتضمن إعفاءًا كليًا أو جزئيًا من ضريبة دخل الشركات في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية، علاوة على تخصيص الأراضي؛
- قانون لدعم الابتكار والبحث والتطوير؛

- حوافز للاستثمارات الإستراتيجية، وذلك بالنسبة للاستثمارات الكبيرة والاستثمارات الإقليمية.

3-7- الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1996:

- تأسيس الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1996، واتفاقيات التجارة الحرة (FTA) مع 20 دولة؛
- مزيد من اتفاقيات تجارة حرة في طريقها للإبرام؛
- إجراء مفاوضات الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

3-8- سوق محلي ضخم:

- 39.9 مليون مشترك في خدمة الإنترنت السريع في عام 2014، بالمقارنة مع 0.1 مليون في عام 2002 ؛
- 71.9 مليون مشترك في اتصالات الهواتف المحمولة في عام 2014، بالمقارنة مع 23 مليون مشترك في عام 2002؛
- 57 مليون مستخدم لبطاقات الائتمان في عام 2014، بالمقارنة مع 16 مليون مستخدم في عام 2002؛
- 166.5 مليون مسافر على خطوط الطيران في عام 2014، بالمقارنة مع 33 مليون في عام 2002؛
- توافد 35.9 مليون سائح دولي في عام 2014، بالمقارنة مع 13 مليون سائح في عام 2002.

3-9- المكتبات العثمانية والمخطوطات العربية والإسلامية:

تزخر تركيا بكثير من المكتبات التي أنشئت في العهد العثماني وبقيت مفتوحة إلى يومنا هذا، لتقدم للباحثين والكتاب المعلومات والمصادر اللازمة في مواصلة عطائهم للأجيال القادمة، وقد أنشئت أول مكتبة مع المدارس الدينية في كل من مدينتي بورصة وبولو وتعتبر المكتبة التي أنشئت ضمن مدرسة دار الحديث في أدرنة من أوائل المكتبات في العهد العثماني. وتشير وقفية مدرسة دار الحديث التي أنشأها السلطان مراد الثاني (والد السلطان محمد الفاتح) إلى وجود واحد وسبعين مجلدا من المخطوطات النادرة.

وهناك مكتبات أخرى في اسطنبول تحوي الكثير من المخطوطات العربية وغيرها، ومن أهم هذه المكتبات مكتبة كوبريلي ويبلغ عدد المخطوطات في هذه المكتبة ألفين وسبعمائة وخمسة وسبعين، وكذلك مكتبة عاطف أفندي ويبلغ عدد المخطوطات فيها ثلاثة آلاف ومائتين وثمانية وعشرين، ومكتبة راغب باشا ويبلغ عدد الكتب المخطوطة فيها ألفا ومائتين وخمسة وسبعين مجلدا، ومكتبة نور عثمانية ويبلغ عدد مخطوطاتها خمسة آلاف واثنتين وخمسين مخطوطة، ومكتبة الحاج سليم آغا وعدد مخطوطاتها ألفين وتسعمائة واثنتين وخمسين مخطوطة.[20]

3-10- المتاحف والآثار:

تعتبر تركيا أرض الطبيعة والتراث والآثار الإغريقية والرومانية القديمة، والإسلامية التي تميز بها المعمار التركي، فتركيا مركز للمساجد العظيمة، الجسور والمتاحف النادرة، بالإضافة إلي التماثيل والقصور التي تعود إلى العصور القديمة، إنها بإختصار تركيا الأحلام حيث الآثار بحدّ ذاتها تنحي لجمال الحضارة المخضرمة.

ثالثا: واقع السياحة المحلية بالجزائر

سنتطرق في هذا المحور إلى مقومات السياحة في الجزائر، أنواع السياحة في الجزائر، واقع مؤشرات السياحة الجزائرية ومكانتها من السياحة الدولية كالآتي:

1-مقومات السياحة في الجزائر:

تمتاز الجزائر بجملة مقومات جيدة سمحت لها باستقطاب مواطنيها، تعكسها النقاط التالية: [21]

1-1- المقومات الطبيعية: تتمتع الجزائر ببيئة متنوعة تتمثل أهم مظاهرها فيما يلي:

- طول الشريط الساحلي والذي يبلغ 1622.48كلم، مما ينعكس على نجاح السياحة الشاطئية في المقام الأول والتي تعد من أهم الأنواع التي تستقطب السياح الجزائريين.
- تنوع التضاريس مما يشكل عامل جذب للسياح خاصة المناطق الجبلية، منها: جبال شيليا بالأوراس بارتفاع قدره 2328 متر، قمة لالا خديجة بجبال جرجرة 2308 متر.
- خزان من الينابيع المعدنية المعتبرة (أكثر من 200 ينبوع معدني).
- المساحة الصحراوية الشاسعة إذ تشكل 80% من الجزائر والتي تحوي مقومات طبيعية عديدة مثل الواحات، الهضاب الصخرية، وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة الأهقار بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما تتوفر عليه من كنوز وشواهد وسلسلة جبالها الشاهقة التي تميزها قمة تاهات 2918 متر.
- تنوع المناخ من متوسطي على الشريط الساحلي، حار في الصحراء، معتدل في الهضاب.

1-2- المقومات الحضارية والتاريخية: للجزائر تاريخ غني يعكسه الإرث الثقافي والشواهد الأثرية، المتمثلة في:

- موقع تاسيلي الذي يعتبر من أهم المناطق العالمية ويعود تاريخه إلى 6000 قبل الميلاد.
- حي القصبة في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر.
- وادي ميزاب غرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة.
- موقع تيمقاد ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كلم من مدينة باتنة ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية.
- قلعة بني حماد وتتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين.
- موقع جميلة بسطيف والذي كان يعرف قديما باسم كويكول ذو الأصل النوميدي لمدينة رومانية.

- مسجد كاتشاوة بالجزائر العاصمة الذي تم بناءه في عهد الباي "لارباي" التركي منذ أكثر من 4 قرون مضت.
- الجامع الكبير الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة تم بناءه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر ميلادي.
- رصيد هام من المتاحف مثل "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة سنة 1852م.
- تراث ثقافي شعبي يتمثل في إرث العادات والتقاليد المحلية ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية.

1-3- المقومات المادية: وتتمثل في تقديم خدمة الفنادق والمطاعم (92377 فندق لسنة 2010 حسب إحصائيات الوزارة) والبنية التحتية، هذه الأخيرة التي تدعمت بالكثير من المشاريع منها: الطرق السيارة، الميترو، الترامواي،..الخ.

2- أنواع السياحة في الجزائر:

يوضح الشكل رقم (1) أهداف توافد السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج لسنة 2010، حيث يوجد 376.797 سائح بغرض الراحة والاستجمام أي بنسبة 58%، أمّا السياح الوافدين لأجل الأعمال فقد بلغ عددهم 268.674 سائح أي بنسبة 41%، بينما يشكل السياح الوافدين من أجل المهام نسبة ضعيفة تقدر بـ1% أي 9516 سائح.

الشكل رقم (1): أنواع السياحة في الجزائر لسنة 2010

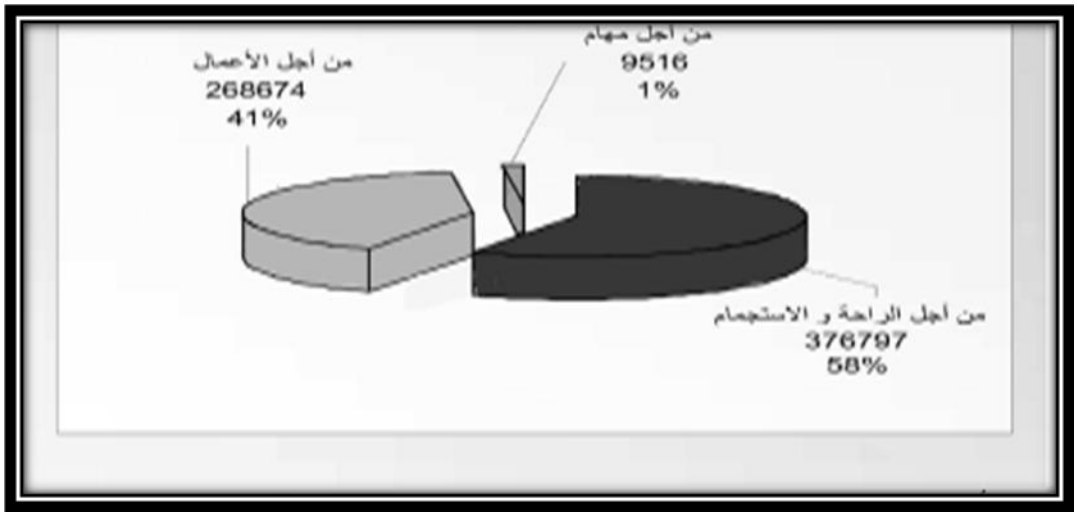

المصدر: أمقران مصطفى، شرواطي خير الدين، **السياحة في الجزائر بين الإستراتيجية والواقع**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 25/24 أفريل 2012، ص11.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن السياحة في الجزائر تنقسم إلى ثلاثة أنواع، أين نجد السياحة من أجل الراحة والاستجمام التي تشكّل الاهتمام الأول بالنسبة للسياح، تليها السياحة من أجل الأعمال في المركز الثاني، لتحتل السياحة من أجل المهام أقل نسبة.

3- واقع مؤشرات السياحة الجزائرية ومكانتها من السياحة الدولية:

تشير الكثير من الدراسات والتقارير عن واقع السياحة الجزائرية، أنها مازالت بعيدة عن القطاعات السياحية مقارنة مع الدول الأخرى، ويظهر ذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

3-1- مؤشر تطور عدد السياح بالجزائر: تشير التقارير أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال تقدر بـ 2% من التدفقات السياحية، مع العلم أن نسبة 90% من السياح عبارة عن زيارة الجزائريين المقيمين في الخارج لوطنهم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (1995-2011)

Source : Elaboré à partir des données tirées du site **www.mta.gov.dz.**

السنة	عدد السياح الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع
1995	97.648	521.928	**619.576**
1996	93.648	511.477	**605.125**
1997	94.832	539.920	**634.752**
1998	107.213	571.235	**678.448**
1999	174.611	607.675	**782.286**
2000	175.538	690.446	**865.994**
2001	175.528	705.187	**880.715**
2002	196.229	735.915	**932.144**
2003	251.145	861.373	**988.060**
2004	304.914	865.157	**1.112.518**
2005	368.562	831.438	**1.200.000**
2006	420.000	480.000	**1.400.000**
2007	570.189	1.169.802	**1.740.000**
2008	557.000	1.215.000	**1.772.000**
2009	655.810	1.255.696	**1.911.506**
2010	654.987	1.415.509	**2.070.496**
2011	901.642	1.493.245	**2.394.887**

3-2- مؤشر نصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية: يمكن إبراز هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر (مليار دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
تطور حجم الإيرادات	0.03	0.045	0.028	0.074	0.08	0.096	0.1	0.131	0.112

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور حجم الإيرادات	0.18	0.18	0.22	0.22	0.3	0.33

Source: www.mta.gov.dz

من خلال الجدول، نلاحظ أن إيرادات الجزائر من السياحة على الرغم نمن أنها تتزايد تقريبا من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1995-2009)، إلا أنها تظل ضئيلة مقارنة مع ما تتوفَر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية هائلة.

3-3- مؤشر مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول التالي مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3): مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2009

السنة	مساهمة السياحة الجزائرية في PIB(%)
1991	0.18
1993	0.15
1995	0.08
1997	0.06
1999	1
2000	1.4
2001	1.6
2002	1.6
2003	1.7
2004	1.8
2005	1.7
2006	1.02
2007	1.7
2008	2.05
2009	2.3

Source: Statistiques du Ministère du Tourisme.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر ضئيلة جدا، حيث خلال الفترة 1991-2009 وصلت إلى 2.3% كأقصى نسبة، وهذا ما يبرز عدم الاستغلال الأمثل للقطاع السياحي مقارنة بالقدرات والفرص المتوفرة.

3-3- **مؤشر مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات:** يبين الجدول التالي تطور حصة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات للفترة (1999-2009):

الجدول رقم (4): ميزان المدفوعات في القطاع السياحي خلال الفترة 1999-2009 (مليون دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات السياحية	80	102	100	111	112	178.5	184.3	215.3	218.9	300	349
النفقات السياحية	250	193	194	248	255	340.9	370	380.7	376.7	394	490
الرصيد	-170	-91	-94	-137	-143	-162.4	-185.7	-165.4	-151.8	-94	-151

Source: élaboré a partir des données de la Banque d'Algérie: www.bank-of-algerie.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن ما ينفقه الجزائريين خارج الوطن في مجال السياحة أكبر مما ينفقه الأجانب في الجزائر، ففي سنة 1999 أنفق الجزائريون في الخارج 250 مليون دولار، بينما أنفق الأجانب في الجزائر حوالي 80 مليون دولار فقط، وهذا ما شكّل عجز بـ 170 مليون دولار، واستمر ذلك على طول الفترة 1999-2009، الأمر الذي يجعل الميزان السياحي دائما سالبا.

3-5- مؤشر مساهمة السياحة الجزائرية في التشغيل: يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات التي من شأنها توفير مناصب شغل، والجدول التالي يوضح ذلك للفترة (2000-2011):

الجدول رقم (5): عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري (ألف عامل)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
عدد العمال	82	95	103	165	172	193.9	204.4	320	344

Source: Elaboré a partir des données du Ministère du Tourisme.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن القطاع السياحي يلعب دورا هاما في توفير مناصب عمل، وهذا من شأنه القضاء على البطالة، فمن 82 ألف عامل مسجّل في سنة 2000 ارتفع العدد ليصبح 344 ألف عامل في سنة2011.

رابعا: الفوائد المستنقاة من تجربة تركيا في صناعة السياحة المحلية بالجزائر

من خلال عرضنا للتجربة التركية في صناعة السياحة المحلية، استخلصنا مجموعة من الفوائد، وهذه الفوائد يمكن أن تكون مرشدًا للجزائر باتجاه تصويب أوضاعها في القطاع السياحي، حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للجزائر، وهي كالتالي:

– ضرورة التبادل السياحي وتنمية الاستثمارات وتبادل الخبرات بين الجانبين الجزائري والتركي، مع الاستفادة من التجربة التركية في تعظيم مردود المنتج السياحي والاهتمام بهذه الصناعة.

– العمل على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال من داخل الجزائر وخارجها، إضافة إلى سنها التشريعات الجاذبة لرؤوس الأموال وللاستثمارات الخارجية في قطاع السياحة.

– تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق، ويتم ذلك عن طريق: وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الولايات والمناطق الجزائرية. وكما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

– تنظيم زيارات للمسؤولين ومدراء مراكز استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث والقيادات الإدارية في مختلف القطاعات، للاطلاع على التجربة التركية في مجال السياحة، من خلال الزيارات الميدانية للجهات ذات العلاقة، واللقاءات المختلفة لكبار الأكاديميين والباحثين.

– ضرورة العمل على تطوير السياحة الشتوية في الجزائر، وذلك من خلال إنشاء المراكز السياحية من أجل التزلج.

– اعتماد خدمات سياحة الأعمال والتي تشمل: المعارض، المؤتمرات، الاجتماعات وورش العمل على الخدمات السياحية لجذب الزوار والحضور.

– إنشاء مؤسسة رعاية صحية معتمدة من قبل اللجنة الدولية المشتركة لجودة الخدمة الصحية لاعتبار تركيا من الدول التي توفر الرعاية الصحية ذات المستوى العالمي لمواطنيها وللسياح.

– الاستفادة من الخبرات التركية في مجال تطوير المتاحف ودور المخطوطات والتعاون مع المعاهد السياحية التركية لتدريب إطارات الوزارة من خلال إقامة دورات متخصصة في مجالي السياحة والآثار.

– الاستفادة من الخبرات التركية في صيانة وترميم وحفظ الآثار والتراث لاسيما في تطوير التراث الإسلامي العريق الذي تمتلكه الجزائر.

– تنظيم رحلات يومية إلى المناطق السياحية المتوفرة في الجزائر.

– تأجير سيارات وحافلات مع سائق يتقن مختلف اللغات من أجل ضمان التواصل مع السياح الأجانب.

– العمل على توفير طاقم من المرشدين السياحيين يتمتعون بالخبرة والأخلاق الحميدة.

النتائج والمقترحات:

من خلال دراستنا لإمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية، تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

- تعتبر تركيا كنقطة تلاحم بين آسيا وأوروبا وتملك إمكانيات وقدرات سياحية هائلة تستجيب لكل التغيرات الحاصلة في السوق السياحية الدولية؛
- تحتوي تركيا على عدة أنواع من السياحة منها: السياحة المعدنية (العلاجية)، سياحة الصيد، السياحة الشتوية، السياحة العقائدية، سياحة المؤتمرات، سياحة الغولف، سياحة الشباب، سياحة اليخوت، السياحة النباتية، سياحة المغارات، سياحة السهول، رياضة تسلق الجبال، التجديف، سياحة الغوص تحت الماء، سياحة مشاهدة الطيور، سياحة الرياضة الهوائية؛
- أخذت تركيا مجموعة من التدابير وطبقت سياسات وامتيازات تشجيعية من شأنها رفع حصص الاستثمار السياحي كإنشاء العديد من المنشات السياحية، انجاز قاعدة تحتية سياحية مرنة تستجيب لمتطلبات المستهلك المتغيرة باستمرار، خاصة وأن الهيكلة الديناميكية لهذا القطاع جعلت منه قطاعا له علاقة أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية؛
- تم استخلاص مجموعة من الفوائد من خلال استعراض التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية، وهذه الفوائد يمكن أن تكون مرشدًا للجزائر باتجاه تصويب أوضاعها في القطاع السياحي، حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للجزائر.

بناءا على النتائج السابقة، يمكن تقديم **المقترحات** التالية:

- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية؛
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع بالأخص؛
- توسيع برامج التنمية السياحية الحالية وأهدافها والعمل على تطبيقها الحسن؛
- تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السياح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث،... الخ. وهذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى. وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السياح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير؛

- ضرورة الاهتمام بالسياحة الترفيهية لأنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين، إضافة إلى أنها تحَقق تنوعا اقتصاديا وإثراءً اجتماعياً وتوجِد فرصاً للعملِ، وتحافظُ على البيئة والأصالةِ الثقافية، بجانب أنها تلعب دورا مهما ومتناميا في المجتمع العربي واقتصاده الوطني.؛
- مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحة ومن أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق وأسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري؛
- ضرورة العمل على تأمين حجوزات الشقق والفنادق المفروشة؛
- تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل؛
- تعزيز الترابط بين قطاع السياحة من جهة، وبقية القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى؛
- تكثيف العمل لاستقطاب السائح الجزائري والعربي والتوجه نحو السوق العربية وتفعيل السياحة الجزائرية والإسلامية البينية.

المراجع والهوامش:

[1] **مساهمة السياحة في الناتج المحلي العالمي عام 2012**، متوفر على الموقع الالكتروني:(بتاريخ:2015/06/12)
http://www.menara.ma/ar/%D8B3%D9%86%D8%A9-2012.html

[2] بظاظو إبراهيم، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، دار الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص23.

[3] محمد، أبو العسل، **تنمية الوعي السياحي لطلبة المدارس في إقليم الشمال**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2009، ص 56.

[4] أسعد الراوي أبو رمان، **السياحة في الأردن**، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 11.

[5] أسعد الراوي أبو رمان، **تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، ورقة بحثية مقدمة إلى معرض ومؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 23-25 ماي، 2010، ص 08.

[6]- إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص222.

[7] Aksu, A. Akin & Koksal, C. Deniz **, Perceptions and Attitudes of Tourism Students in Turkey**, International Journal of Contemporary Hospitality Management, Vol. 17, No. 5, PP.436-447.

[8] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 62.

[9] موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص19.

[10] رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص19.

[11] **مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية**، متوفر على الموقع الالكتروني:(بتاريخ:2014/07/12)
www.patdf.com/6.html

[12] رعد مجيد العاني، **مرجع سابق**، ص119.

[13] نفس المرجع، ص 120.

[14] **أنواع السياحة في تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني (بتاريخ:2015/04/30)
http://www.fatihtur.com.tr/ar/turkey-tourism/tourism-types-turkey.html

[15] **معلومات حول تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني:(بتاريخ:2015/03/12)
http://www.muradeducation.com/#!studyinturkey/ch6q

[16] **عوامل داخلية وخارجية وراء صعود السياحة التركية**، متوفر على الموقع الالكتروني:(بتاريخ:2015/03/12)
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/8/17/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9

[17] **الاستثمار السياحي في تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني (بتاريخ:2015/04/30)
http://www.turkeytrabzon.com/investment%20in%20turkey.html

[18] **وزارة الاقتصاد في تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني (بتاريخ:2015/04/30)
http://turkpress.co/node/5416

[19] **الاستثمار في تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني (بتاريخ:2015/04/30)
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/Pages/10Reasons.aspx

[20] **المكتبات العثمانية والمخطوطات العربية والإسلامية في تركيا**، متوفر على الموقع الالكتروني (بتاريخ:2015/05/29)
http://www.almosafr.com/forum/t779.html

[21] بوفليج نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، **الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق**، المركز الجامعي بالبويرة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 11-12 ماي 2010.

طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها

أ.نسيمة بن يحيى[1]

ملخص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة طبيعة الصدمات الاقتصادية وسبل علاجها، وتم التوصل إلى أن النّتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وأنّ أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فإن النّتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان، هي أنّ سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، صدمات الطلب، صدمات العرض.

Abstract

This paper to study the nature of economic shocks and ways of treatment, has been reached that the horrific shock results are the deterioration of all the main objectives of economic policy, and that the impact of these shocks increases with association with the world in general and increase linked to state the source of the shock in particular, in the face of monetary shocks and the real The main result reached by the economic literature in this field, is that a fixed exchange rate is generally for Qatar, which is exposed to shocks cash is best, while flexible exchange rate is when is the best-controlled real shocks on the economy.

Key words: economic shocks, demand shocks, supply shocks.

[1]. أ.نسيمة بن يحي، أستاذة مؤقتة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

مقدمة:

يعتبر موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والدراسة، وهي ظاهرة أو قضية وجدت في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات من القرن الماضي بوصفها مسألة نادرة أخذت تشغل كثير من الدول في العالم المعاصر، إن هذا العقد شهد تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان السياسة أم الفكر أم الاقتصاد، وأدت بدورها إلى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول، وقد انعكس ذلك على كثير من اقتصاديات الدول النامية.

ويعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها آثار على العديد من المتغيرات، وقد تتعمد السلطات أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة.

يتوقف الخيار على قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمة على الثقة بين أوجه التشوه المؤقتة والدائمة وعلى أن لا يكون التفاعل الديناميكي الاقتصادي والمالي بين التشوهات الاسمية والحقيقية تفاعلا قويا، ومع ذلك فواضعو السياسة الذين يعيشون في بيئات متذبذبة يفتقرون إلى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات فإن الخيارات لا تكون واضحة، ويأتي التأثير السيئ من زيادة الانفتاح وحركة رأس المال.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما الوسائل والسياسات اللازمة للتغلب على الصدمات الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الصدمات الاقتصادية.

المحور الثاني: صدمات الطلب(الداخلية) وطرق معالجتها

المحور الثالث: صدمات العرض (الخارجية) وطرق معالجتها.

أولاً: ماهية الصدمات الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالآتي:

- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية[1]".

- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن[2]".
- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني:**" تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن(جون وليمسون1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن: (سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية[3]) .
- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:**" الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم[4]...الخ).
- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:**" هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

1-أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية:كالزلازل أو الفيضانات والتي تُؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع:
  تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويُؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- **الصدمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير.

- **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
- **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[5].
- **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[6].

2-أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح **العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية** فيما يلي[7]:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- ضُعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

2-1- أسباب الصدمات الاقتصادية:

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: **فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي[8]:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛

3-مصادر الصدمات الاقتصادية:

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر:

3-1- المصادر الداخلية: وتنحصر في[9]:

- ❖ آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- ❖ أهداف البنوك المركزية؛
- ❖ معتقدات صُناع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله؛
- ❖ السياسة النقدية والأمور السياسية.

3-2- المصادر الخارجية: وتنحصر في[10]:

- ❖ اكتشاف بعض الموارد الجديدة؛
- ❖ التغير في تكاليف القروض الخارجية؛
- ❖ التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
- ❖ التغير في قيمة الصادرات.

ثانيا: صدمات الطلب (الداخلية) وطرق معالجتها

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التشابك والآنية الموجودة في النّظم الاقتصادية، وكذا مُختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أنّ هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة وفيما يلي نظرة أو لمحة عن طبيعة صدمات الطلب.

يُمكن تصنيف صدمات الطلب على أنها ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية، أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي، ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(2-1): تصنيف صدمات الطلب

طبيعة صدمة الطلب		
مصدر صدمة الطلب	**نقدية**	**غير نقدية**
سياسي	قرار بتحديد معدل نمو القاعدة النقدية وأثر معدل النمو على المضاعف النقدي.	قرار بتحديد مستويات الضريبة، تنظيم تاريخ استحقاق الديون
ذاتي	الذعر المصرفي.	تحول في الطلب الاستثماري والنفقات الاستهلاكية.

Source : Michal R, Darby, Op-Cit, P 216.

وعليه يُمكن تعريف **صدمة الطلب** على أنها:"الأحداث(التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد"[11]. وتُصنف صدمات الطلب إلى:

1- صدمات السياسة المالية:

هي مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ والتي ينتج عنها صعوبة وضعف في تحفيز الاقتصاد ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية.وعليه يمكن أن نميز بين بعدين للسياسة المالية هما[12]:

- **صدمات الإنفاق الحكومي:**

هي الصدمة التي تحدث عندما تتعامد دورة الأعمال مع السياسة النقدية، حيث ترتفع النفقات العمومية إلى فترة بعد الصدمة(عادة محددة بسنة).

- **صدمات الإيرادات العمومية:**

هي الصدمة التي تتعامد فيه دورة الأعمال مع السياسة النقدية، وتستمر الإيرادات العمومية في الارتفاع إلى فترة بعد الصدمة(عادة محددة بسنة)[13].

2- صدمات السياسة النقدية: تُعرف على أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية(عرض النقد، الطلب على النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف...الخ)، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الاقتصادية، ويُمكن أن نميز بين عدة أنواع للصدمات النقدية[14]:

2-1- الصدمات النقدية حسب مصدرها:

وتُصنف إلى: صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقد.

❖ **صدمات عرض النقد:** والذي يتفق مع اقتراح "كينز" بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي خلال الكساد على الطلب، كما أن هذا التحدب يُمكن توليده بواسطة التفاوت في مرونة الأسعار والأجور.

- **التفاوت في مرونة السعر:** تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الإيجابية للإنفاق سوف تُؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الايجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر الحقيقي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها، وذلك يعود إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الاسمي مما يُؤدي إلى اختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر[15].

❖ **صدمات الطلب على النقود:**

تُعرف صدمات الطلب على النقود بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار، فارتفاع مستويات الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، وتلعب الدخول أيضا دورا في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغير نسبة ما يحتفظ الأفراد من نقود عند مستويات

الدخول المختلفة، فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يُحتفظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود، فضلا عن ذلك فإن سعر الفائدة يعد عاملا رئيسيا في التأثير على الطلب النقدي لأنه يرتبط بعلاقة عكسية معه، فارتفاع سعر الفائدة يُخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع، ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

2-2- الصدمات النقدية حسب اتجاهها:

وتصنف إلى: الصدمات النقدية الإيجابية والصدمات النقدية السلبية.

❖ **الصدمات النقدية الايجابية:**

يُطلق مصطلح الصدمات النقدية الايجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد أو الطلب عليه) رغم أن آثارها تكون مختلفة على متغيرات نقدية أخرى، فالشكل البياني يبين صدمة ايجابية لعرض النقد، فينتقل منحنى عرض النقد من M_0 إلى M_1 خافضا سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 وناقلا التوازن من النقطة A إلى النقطة B.

شكل رقم (2-1):صدمات عرض النقد الايجابية

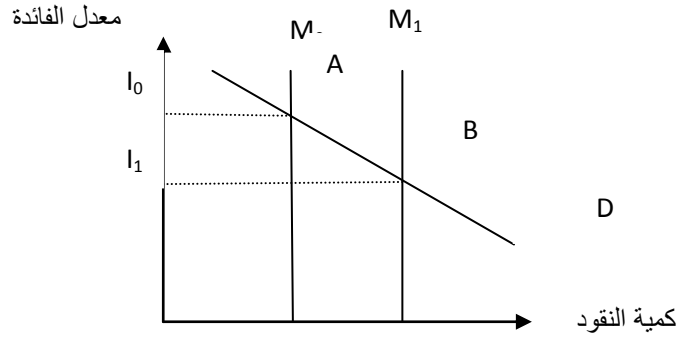

المصدر: بتصرف نقلا عن عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص 387.

أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0 إلى D_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة A إلى النقطة B ومنه ارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-2): صدمات الطلب على النقود الإيجابية.

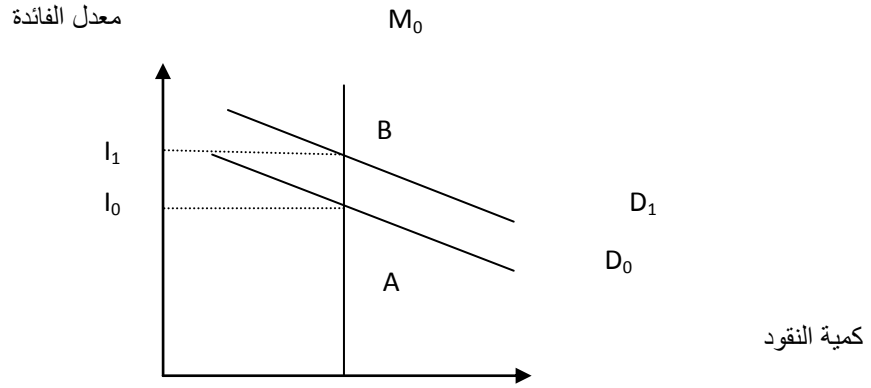

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره،ص 333.

❖ **الصدمات النقدية السلبية:**

تحدث عند انخفاض أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد)

صدمات عرض النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى M_1 إلى M_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(2-3): صدمات عرض النقد السلبية

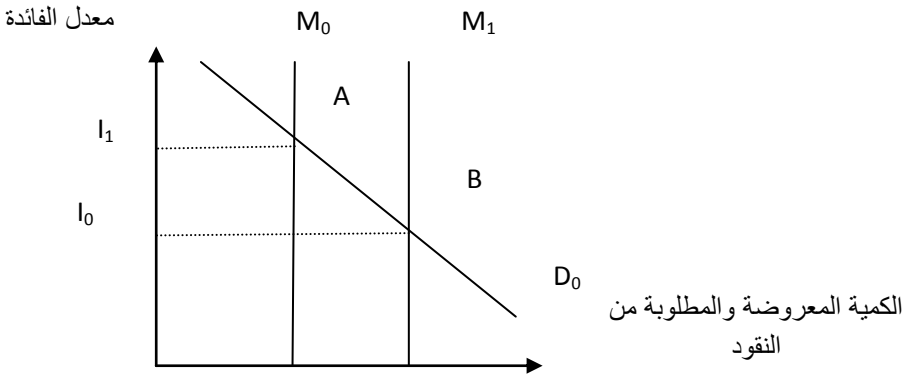

المصدر: بتصرف نقلا عن مايكل ايبدجمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور ، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 251.

صدمات الطلب على النقد السلبية تُؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_1 إلى D_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وخافضة سعر الفائدة من I_1 إلى I_0 كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2-4): صدمات الطلب على النقود السلبية

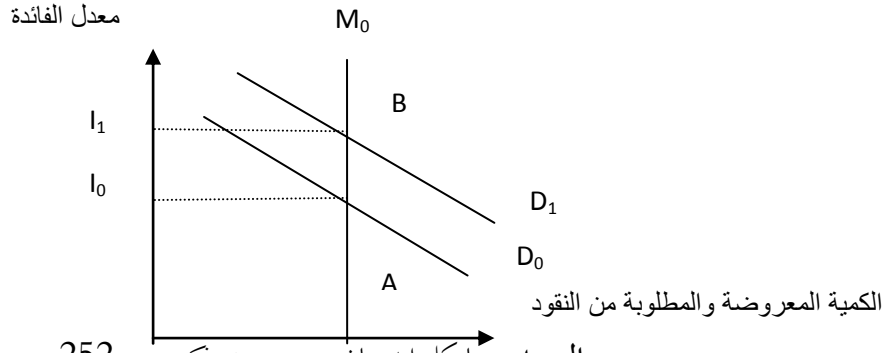

المصدر: مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 252.

كما يمكن أن نُميز بين الصدمة الحقيقية في ظل أسعار الصرف الثابتة، وأسعار الصرف المرنة.

❖ الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف الثابت

ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي من مستواه التوازني في I^* والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الأجنبي حفاظا على سعر الصرف، مما يزيد السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر فائدة I^* ويحدث هذا مع ارتفاع الدخل إلى Y_2، ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والخدمات والقطاع لخارجي في النقطة C والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-5): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت.

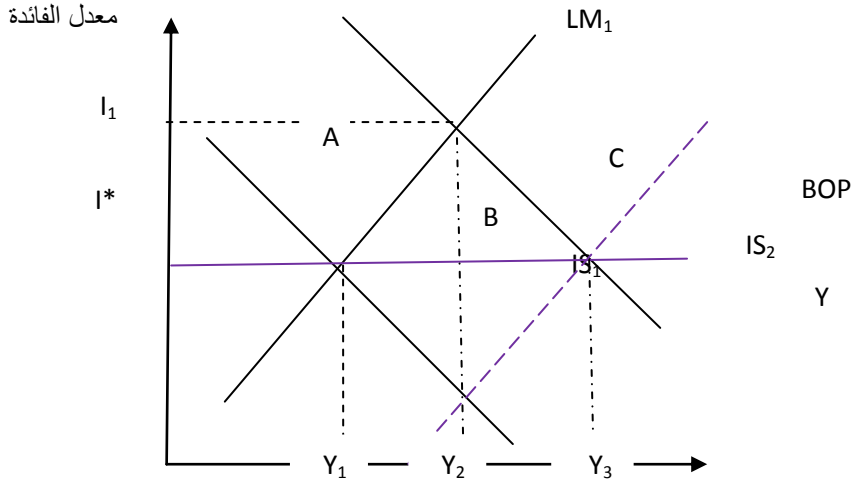

المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127

يدل هذا التحليل على أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.

ثانيًا: الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف المرن

ارتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، والذي يُلقي بظلال آثاره السلبية على الدخل والتوظف، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لكن أثر التوسع المالي على الدخل وأثر انخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان لكن متعاكسان، وبالتالي فإن الدخل والتوظف يعودان إلى ما كانا عليه ويعود توازن ميزان المدفوعات وسوقي النقد والسلع والخدمات عند النقطة A والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-6): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن.

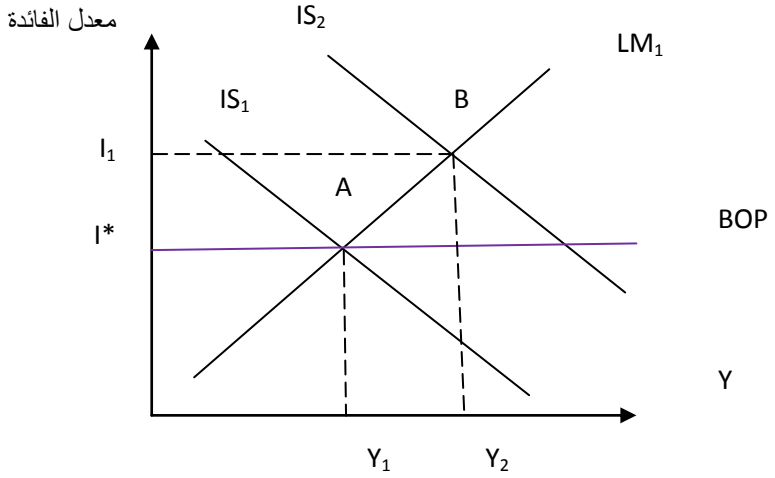

المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

يُشير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرنا، وبالتالي فإن أثر الصدمة في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابرًا وغير قابل للاستمرار.

3- طرق معالجة صدمات الطلب (الداخلية):

هناك مجموعة من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إلى سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي وغيرها[16]:

❖ **الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي**

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، لكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليس الأساسية.

❖ **تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي**

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي، والمطلوب في هذا المجال اختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف، ويجب الحذر من انخفاض التضخم

فبقدر ما إن ارتفاع معدلاته تُؤذي الاقتصاد، أيضا انخفاضه يُسبب آثار تُزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض في الدخول والغرق في فخ السيولة.

❖ **إتباع سياسة النهوض الاقتصادي**

والهدف منها تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فُرص عمل جديدة تُخفض من معدلات البطالة، وذلك من خلال تشجيع الطلب عل الاستهلاك، حيث أن زيادة الطلب على الاستهلاك تدفع المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة حجم استثماراتها مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة، والذي يُؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

زيادة الدخل ← زيادة الطلب على لاستهلاك← زيادة الإنتاج ← زيادة الاستثمار ← خلق فرص عمل

ثالثا: صدمات العرض (الخارجية) وطرق علاجها

تزامنا مع ظهور التضخم والبطالة في السبعينيات، أصيب العالم بما يعرف بالركود التضخمي وهو حالة من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة متسببا في حدوث صدمة عرض ويمكن **تعريفها** على أنها: أحداث تقع بسرعة ولا تتكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويُمكن أن تبقى عند مستوى أكثر ارتفاعا لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع[17].

ومن مصادرها:

❖ اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل مصدر صدمات العرض،

❖ التطور التكنولوجي،

❖ التغير في معدل البطالة الطبيعي بسبب تغير العرض الكلي[18].

1- صدمات العرض الموجبة والسالبة

صدمات العرض السالبة مثل انخفاض في توافر المواد الأولية التي تُؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)، ويحدث العكس بالنسبة لصدمات العرض الموجبة مثل توافر المياه للزراعة أو اختراع جديد يؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج.

AS_2

شكل رقم (3–1) رض الموجبة والسالبة.

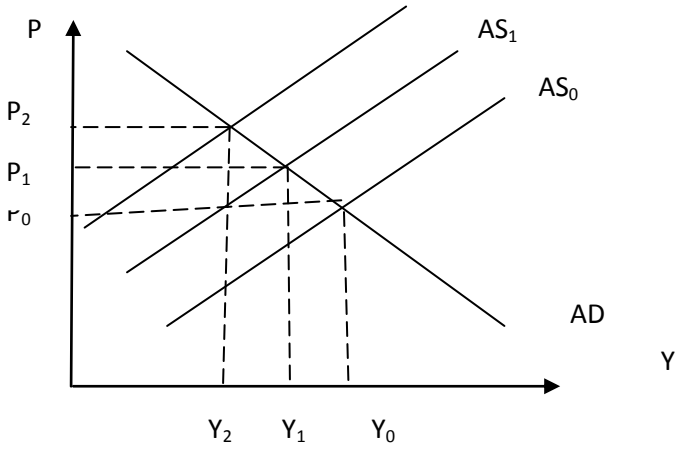

المصدر: حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص ص 153–154.

الزيادة الأصلية في أسعار البترول والتي ينتج عنها زيادة في أسعار موارد الطاقة الأخرى، أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 وترتب عن ذلك انخفاض الناتج من Y_0 إلى Y_1 وارتفاع الأسعار من P_0 إلى P_1 وعندما تتصل أسعار المنتجات المتصلة بالطاقة وكل المنتجات فإن الأسعار الكلية سترتفع، وبمرور الزمن يستوعب العمال تلك الأسعار وبالتالي فإن الأسعار المتوقعة ترتفع من P_0 إلى P_1 وسوف يترتب على ذلك انتقال آخر إلى اليسار في دالة العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 وترتفع الأسعار أكثر إلى P_2 وينخفض الناتج إلى Y_2.

وعليه ترى النظرية النيوكلاسيكية أن انخفاض العرض ينتج عنه انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي، انخفاض الأجر الحقيقي، انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع أسعار الفائدة.ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (3–2): أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات .

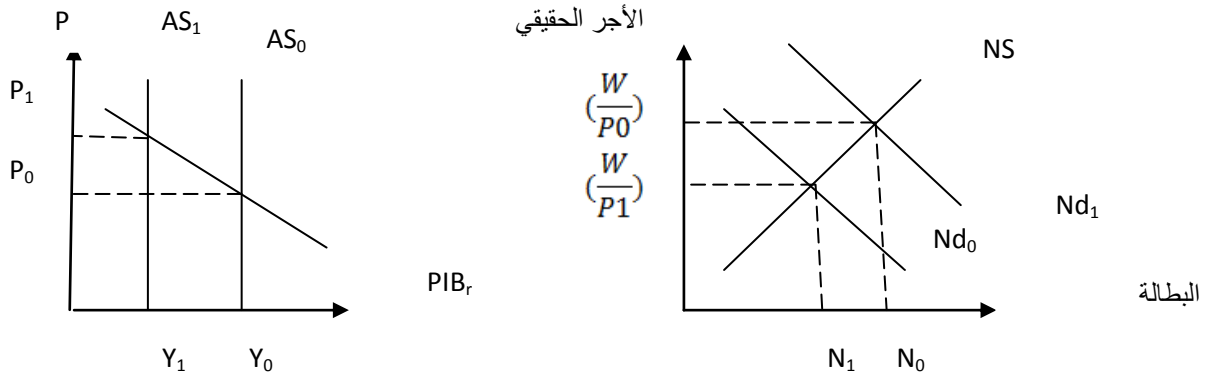

Source : John M, Bavoun, Op- Cit, PP 357-358.

بينما تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية، في حين تهتم النظرية النقدية بانتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي وترى بأن السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد[19].

2- الصدمات الخارجية وأثرها في الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية:

قبل أن نتحدث عن آثار الصدمات الخارجية في الاختلالات الاقتصادية لابد أن نتحدث عن أثرها على متغيرات السياسة المالية،حيث يظهر أثر هذه الحالة بشكل أوضح في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وتكون قُدرة الدول النامية على تحديد أثر هذه العوامل أكثر صعوبة، وتؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، ولذلك فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من قبل الحكومة، فعلى سبيل المثال: قد تسَبب رفع أسعار البترول سنة 1974 بانخفاض الدخل الحقيقي للدول الصناعية والذي دفع الحكومات آنذاك إلى زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الإعانات على الأسر الفقيرة.

أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، ولذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل الحكومة، ولهذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها- الذي يُصيب الأدوات والمتغيرات المالية- عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة.

ويرجع السبب في هذه الصعوبة للدول النامية إلى وجود ارتباط وثيق بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي، ويعتمد هذا الارتباط على عدة عوامل أهمها:

- ❖ نسبة ضرائب التجارة الخارجية من الإيرادات الكلية؛
- ❖ نسبة ضريبة المبيعات للسلع المستوردة من الإيرادات الكلية؛
- ❖ الاعتماد بشكل جزئي على المساعدات والقروض الخارجية؛
- ❖ ارتفاع نسبة الدين الخارجي للقطاع العام؛
- ❖ اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية[20].

تمثلت أهم الصدمات التي مارست تأثيرا سلبيا في اقتصاديات الدول النامية فيما يلي:

2-1- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي:

سجلت معدلات التبادل التجاري الدولي تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير البترولية، وبلغ متوسط معدل التدهور السنوي 3,9% خلال الفترة من 1973-1983 على النحو الموضح في الشكل التالي

شكل رقم(3-3): تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة من 1973-1983.

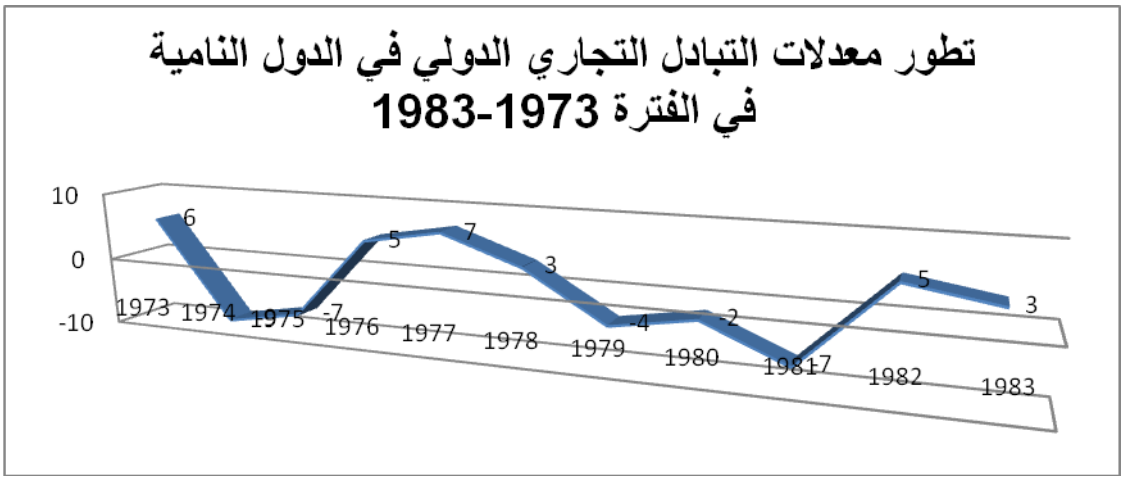

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص31.

وجدير بالذكر أن صدمتي البترول الأولى والثانية كانتا من أهم مقومات تدهور المعدلات السالفة الذكر، حيث ترتب عليها ارتفاع أسعار واردات الدول النامية عامة والواردات البترولية خاصة.

2-2- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:

تعرضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة لتدهور ملموس خلال الفترة 1973-1983، حيث انخفض متوسط معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 4,7% سنة 1972 إلى 2,8% في الفترة من 1973-1976، وذلك عقب صدمة البترول الأولى، ثم تحسن بعد ذلك تحسنا طفيفا فبلغت 3,2%في الفترة من 1977-1980، إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى 1,3% في الفترة من 1980-1983، وجدير بالذكر أن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية وهو ما أثر سلبا على عوائد حصيلة تلك الصادرات.

2-3 تزايد معدلات الفائدة

الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال الخارجية، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية خاصة من المصادر التجارية وقد أثرت هذه الصدمة على الدول النامية وفق مؤشر سعر الفائدة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي[21]:

جدول رقم(3-1):تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات.

دول الجنوب	أثر الصدمة (نسبة من الناتج الداخلي الخام)
إفريقيا الصحراوية	-4.4
شرق آسيا (بدون آسيا)	-4.3
الصين	-0.6
جنوب آسيا بدون الهند	-2.3
الهند	-1
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-4

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره،ص 53.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الأثر السلبي للصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول النامية قد ارتبطت بدرجة كبيرة بما اتسمت به اقتصاديات هذه الدول من شدة الحساسية للصدمات الخارجية نتيجة لتزايد الوزن النسبي لقطاع التجارة الخارجية واعتماد هيكل الصادرات على إنتاج وتصدير المواد الخام والمنتجات الأولية التي تتسم بعدم استقرار أسعارها العالمية من ناحية، وتراخي الطلب العالمي من ناحية أخرى.كما يُمكن القول أنّ الصدمة المالية العالمية 2007-2008 (معضلة النفط) حسب التقرير الصادر من طرف صندوق النقد لدولي لسنة 2009 الذي يركز على آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري والقنوات التي سيتأثر من خلالها بالأزمة، فقد جاء في التقرير أن الجزائر بمعزل عن العدوى المالية المباشرة، لكن أسعار النفط المنخفضة من شأنها إضعاف الوضعية المالية والخارجية، ويبدو أن القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة إلى الجزائر ضعيفة أو محدودة الأثر ويرجع ذلك إلى:

- إجمالي الديون الخارجية حوالي 3%من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008، ويعود ذلك إلى الطفرة النفطية خصوصا أن نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام تم تخفيضها لتصل إلى أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام؛
- تسعون بالمائة 90% من النظام المصرفي تابع للحكومة أما الباقي فهو ملكية أجنبية معظمها لبنوك دولية النشاط؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل إلى حد بعيد يمثل 1% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لتوظيف الأرباح تزايد في ظل الأزمة المالية العالمية فإنها تمثل حوالي 1% من الاحتياطات الأجنبية[22].

3-طرق معالجة صدمات العرض (الخارجية):

تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي

التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي، أو استخدام العروض التجارية لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعي انخفاض في نمو الطلب على المستوردات، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات إلا أنه من الصعب تحديد أي من هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار على التحكم بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة إلى عدم قدرتهم على الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة[23].

خاتمة:

انصب الاهتمام من خلال هذه الدراسة على ماهية الصدمات الاقتصادية، وتم التّوصل إلى أنّ طبيعة الصدمة يصعب التّعرف عليها نظرا للتشابك والآنية الموجودة في النّظم الاقتصادية، وكذا مُختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أنّ هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة في الأنظمة الاقتصادية، وأنّ النّتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وأنّ أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فإن النّتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان، هي أنّ سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده، وعليه نوصي بـ:

- ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من قطاع المحروقات؛
- ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تُصيب أدوات السياسة المالية؛
- ضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التّعرض للصدمات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية، أزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأسعار النّفط وما شابه، ففي ظل العولمة الاقتصادية يُصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية إذ أنّه من الصّعب السّيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية؛
- إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين.

المراجع:

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118-119.

[2] محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980– 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الإطلاع: 2015/01/29، 08:19، ص 2.

[3] حاكمي بوفحص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 6-7.

[4]Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

[5] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

[6] إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي، 11-2006/06/22، ص 13.

[7] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،– فرع اقتصاد قياسي– جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 53-56.

[8] Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.

[9] عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 207-208.

[10] عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط،غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص ص 20-21.

[11] Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5thed McGraw-Hill, USA,2003,P 387.

[12]An draw Mountford, Harald Uhlig, **Wha are the effect of fiscal policy shock?**,SFB649,Humboldt- university Zu Berlin, July 2005,P3

[13] An draw Mountford,Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shocks?** ,Working paper,14551, National Bureau of economic research, Cambridge,Decembre2008, P P 4-11.

[14] توماس ماير، جيمس سي، دوسينبري، روبرت ألبير، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1، الرياض، السعودية، 2002، ص 428.

[15]عبد الحسن جليل الغالبي، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة الكوفة، 2009، ص 209.

[16] صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص ص 579-580.

[17] توماس ماير، مرجع سبق ذكره، ص 429.

[18] رجاء عبود خيضر موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الاطلاع:2015/04/09، ص 23.

[19] رجاء خيضر عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[20] أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادي التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة قياسية تحليلية (1969–1996)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1999، ص 85.

[21] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: اقتصاد قياسي– جامعة الجزائر، 2007-2008. ص53.[1]

[22] رشيد بوكساني، أمينة مزيان، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص ص 256- .257

[23] أسامة روبين القلعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

نظرية المباريات كأداة للتحليل الإستراتيجي في التسويق

أ / ناجح أشرف [1]

الملخص:

إن التعقيد المتنامي لبيئة الأعمال يدعو المؤسسات إلى إيجاد أدوات تحليل أكثر فعالية، وقادرة على النظر في تأثيرات الخيارات الإستراتيجية على الأطراف الفاعلة في السوق، وتقديم معلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرار. يمكن استخدام نظرية المباريات لتكوين فكرة عن المنافسة بين المؤسسات في السوق وعملية صنع القرار التسويقي.
يستعرض هذا المقال بعض المفاهيم الرئيسية لنظرية المباريات و إمكانية تطبيقها في التسويق. إذ أنه يهدف إلى المساعدة في توضيح بعض الغموض الذي يثار حول استعمال نظرية المباريات في التسويق، حيث يبدأ باستعراض التطور التاريخي لنظرية المباريات و المصطلحات الخاصة بها، كما يسلط الضوء على الأدبيات الأساسية لاستعمال نظرية المباريات في المساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية مع التوقف عند أهم الحدود و المزايا لتطبيق نظرية المباريات في التسويق.

الكلمات الدالة: نظرية المباريات، التسويق الاستراتيجي، صنع القرار التسويقي.

Abstract :

The growing complexity of the Business Environment leads the firms to create more effective analysis tools, and able to seek the impact of strategic options on markets Actors. It also provides useful information for decision-making process. Game theory can be used to get an idea about the dynamic of competition in the market and the process of marketing decision-making. This paper will present some of the major concepts in game theory and the possibility of theirs applications into marketing science. Furthermore, it aims to clarify some of the ambiguities that are being said about the use of the games theory in marketing. First, we review the historical development of the game theory concept. Then we highlight the main literature of using game theory in marketing decision-making. We conclude with the most important limitations and advantages of the application of game theory in marketing.

.

[1] أ . ناجح أشرف ، أستاذ مساعد قسم "ب" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي بفارس ،المدية.

مقدمة:

إن بناء إستراتيجية تسويقية فعالة بالنسبة للمؤسسة يتوقف على عوامل داخلية خاصة بها، كما يتوقف على عوامل أخرى مرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها. تساعد أدوات التحليل الاستراتيجي على حصر الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام المؤسسة لاتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب. تتجلى نظرية المباريات كأداة من أدوات المساعدة على اتخاذ القرار، فهل يمكننا استعمال هذه الأخيرة كأداة للتحليل في التسويق الاستراتيجي. هذه الإشكالية تجرنا إلى التساؤلات التالية:

- كيف نشأت نظرية المباريات و ما هي أهميتها بالنسبة للتسويق؟
- ما هي أهم المنشورات التي تطرقت إلى إمكانية تطبيق نظرية المباريات في التسويق؟
- ما هي مزايا و عيوب استخدام نظرية المباريات في التسويق؟

1. التطور التاريخي لنظرية المباريات:

إن أقرب مفهوم متعلق بنظرية المباريات هي التحليلات الاقتصادية لأسواق المنافسة الإحتكارية. كانت التحليلات الرائدة في هذا المجال للاقتصاديين: الفرنسي أوجستين كورنو (Augustin Cournot) سنة 1838، و الإنجليزي فرانسيس إدجوورث (Francis Edgeworth) سنة 1881، مع المساهمات اللاحقة لكل من برتراند و ستاكلبارج (Bertrand & Stackelberg). قام كورنو بتحليل وضعية احتكار القلة في السوق حيث توصل إلى بناء نموذج توازن سمي باسمه (Cournot equilibrium). إن معضلة سوق احتكار القلة هي حالة خاصة في نظرية المباريات الحديثة، و نموذج الحل لكورنو هو الأكثر استعمالا في مثل هذه المسائل. في سنة 1913 و إثر دراسة مباريات الشطرنج، قام زارميلو (E. Zermelo) بابتكار طريقة جديدة لحل فئة معينة من المباريات و التي عرفت لاحقا بالاستقراء العكسي (backwards induction).

كل هذه المراحل التي سبقت ساهمت في بزوغ عدة أعمال في بداية القرن الماضي، لعل من أهمها المقال الذي قدمه جون فون نيومان (John von Neumann) الذي نشر في عام 1928 حيث حل هذا الأخير لغزا محيرا منذ زمن طويل في نظرية المباريات. كان فون نيومان رجل متعدد المواهب، فكانت له مساهمات في عدد من المجالات بما في ذلك علوم الكمبيوتر، والاحصاء والطوبولوجيا المجردة، والبرمجة الخطية. تأثره بالاقتصادي الأمريكي أوسكار مورجنسترن (Oskar Morgenstern) جعله يهتم بمحاولة حل المشاكل الاقتصادية، حيث توجت هذه المحاولات لاحقا بكتاب من تأليفه هو و مورجنسترن تحت عنوان " ***نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي***" سنة 1944. [1]

بالإضافة إلى إضفائهما الطابع الشكلي على مفهوم المباراة أو اللعبة، قدم فون نيومان ومورجنسترن في كتابهما ثلاثة إسهامات كبرى، أولاها، أنها وفرت أساسا بديهيا لنظرية المنفعة، وهي النظرية التي تفسر ما يحصل عليه المتباريين في نهاية المباراة. ثانيا، لقد أوجدا الحلول المثلى لما يسمى بالمباريات صفرية المجموع، و هي مباريات تجمع

بين شخصين، ربح الأول يعني بالضرورة خسارة الثاني. ثالثا، قاما بتقديم نوع جديد من المباريات تدعى بالمباريات التعاونية.

رغم ما تقدم ذكره من إسهامات فإن هذه الأخيرة غير مستخدمة بشكل كبير في نظرية المباريات الحديثة، إلا أنها لعبت دورا هاما في تطوير نظرية المباريات إثر نشرهما لكتابها لأول مرة.

التطور الكبير الآخر الذي لحق بنظرية المباريات جاء مع جون ناش (John Nash)، حيث قدم سنة 1950 مفهوم التوازن (أو الحل) الذي هو الأكثر استخداما وعلى نطاق واسع في نظرية المباريات الحديثة. بني مفهوم توازن ناش (Nash equilibrium concept) على الأعمال التي قام بها كورنو سابقا على أسواق احتكار القلة. تحصل ناش إثر هذا الإنجاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1994 مناصفة مع جون هارسانيي (John Harsanyi) و راينهارد سيلتن (Reinhard Selten).

نشر سيلتن مقالين علميين يعود تاريخهما إلى 1965 و 1975، حيث عمم فيهما فكرة توازن ناش على المباريات الديناميكية (Dynamic Games)، أما هارسانيي فقد عمم مفهوم ناش على المباريات التي تكون فيها المعلومات منقوصة أو غير كاملة بالنسبة للخيارات أو تفضيلات المتبارين فيما بينهم وذلك ما بين عامي 1967-1968. حيث نجد في الواقع أن العديد من المشاكل الاقتصادية تتميز بهذا النقص في المعلومات، وتعميم هارسانيي خطوة هامة في هذا المجال.[2]

عرفت نظرية المباريات بعد هذه الإسهامات القيمة، انتشارا واسعا تعدى إلى باقي المجالات العلمية خاصة في الثلاثين سنة الماضية بعد أن كانت منحصرة فقط في مجال الرياضيات الصرفة. فقد تم تطبيق نظرية المباريات لعدد متزايد من المسائل العملية: تحليل مكافحة الاحتكار، السياسة النقدية، تصميم مؤسسات المزاد العلني، هيكلة الحوافز داخل الشركات، تسوية المنازعات...إلخ.

من جهة أخرى، تزايدت أهمية نظرية المباريات في مجال علوم التسيير والتجارة و الإقتصاد من خلال استعمالها في التحليل الاستراتيجي، الاقتصاد الجزئي واقتصاد المؤسسة. ومن أشهر الأسماء التي خاضت في هذا المجال ميلغروم وروبرتس (Milgrom & Roberts) سنة 1992 ، مكافي (McAfee) سنة 2005 و بيسانكو وآخرون (Besanko et all) سنة 2012 .

إلى جانب الاقتصاد، الإستراتيجية والمالية، كان التسويق أيضا منطقة خصبة لتطبيقات نظرية المباريات، عن طريق أعمال وارنرفالت (Wernerfelt) سنة 1995 و باجويل (Bagwell) سنة 2007 ، وغيرهم على سبيل المثال لا الحصر. لقد أظهرت بعض الإحصائيات أن من بين 2300 مقال منشور في العلوم التسويقية بين عامي 1982 و 2011، فإن "نظرية المباريات" تكون ثاني كلمة دالة مستعملة بعد " التسعير ". بينما نلاحظ أنه قبل 30 عاما كانت نظرية المباريات غائبة عن معظم كتب التدريس ومعظم الأعمال البحثية.[3]

2. تعريف نظرية المباريات:

إن كلمة "مباراة" تعني حالة من الصراع بين شخصين أو أكثر، حيث يكون لدى كل متسابق، لاعب، أو مشارك، بعض السيطرة على نتيجة الصراع و ليس كلها.[4]

تقدم نظرية المباريات الأدوات الرياضية لنمذجة وتحليل القرارات التفاعلية، بحيث توضح المباراة بشكل تجريدي التفاعلات الموجودة بين اللاعبين و تأثيرها على النتيجة النهائية للمباراة. قد تحسم المباراة في جولة واحدة، نقول عندئذ أنها مباراة ساكنة (Static Game) أو في عدة جولات متتالية فنقول عنها أنها ديناميكية (Dynamic Game).[5]

تعنى نظرية المباريات بالإجراءات التي يتخذها صناع القرار الذين يعون أن أفعالهم تؤثر على بعضهم البعض. بذلك تكون نظرية المبارايات غير مفيدة عندما يجهل صناع القرار ردود أفعال الآخرين أو يعاملونهم كأنهم قوى غير مؤثرة في السوق.[6]

تتكون المباراة من العناصر الأساسية التالية: اللاعبين أو المتبارين (Players)، الأفعال(Actions)، الخرج أو النتيجة (Payoffs) و المعلومات (Informations) ، حيث يمكن اختزالها في (PAPI)، وتعرف هذه مجتمعة باسم قواعد المباراة. في محاولة لتعظيم النتيجة النهائية، سيسعى كل متبار إلى اتخاذ خطط معينة تعرف بالإستراتيجيات، تعبر هذه الأخيرة على أفعال المتبارين المبنية على معلومات مسبقة عن حالة المباراة. مزيج الاستراتيجيات التي اختارها كل لاعب يعرف بالتوازن. من خلال هذا الأخير، يمكننا معرفة نتيجة المباراة النهائية.

وفقا لباشاراش (Bacharach)، فإن نظرية المباريات تتميز بالسمات التالية:[7]

أ) مجموعة محددة جيدا من طرق العمل (أفعال أو تحركات) الممكنة لكل لاعب.

ب) كل لاعب يتمتع بمعرفة جيدة بتفضيلات اللاعب الآخر ضمن النتائج الممكنة لمباراة.

ج) إن اختيار اللاعبين لطرق عمل معينة (أفعال أو تحركات)، يترتب عنه علاقات ونتائج محددة.

د) كل لاعب لديه معرفة كاملة بالمعلومات المذكورة أعلاه.

بناءا على ما سبق، فإننا نستنتج أنه يمكن لنظرية الألعاب أن تدرس التفاعلات بين لاعبين إثنين كما أن بإمكانها دراسة مشكلة اتخاذ القرار لعدة متبارين و تسمى بالمباريات متعددة الأشخاص أو ما يصطلح عليه بـ: (Game Theory with n-persons).[8]

إن الهدف الأساسي لنظرية المباريات هي تحديد الإستراتيجية المثلى لكل لاعب. سنركز على المباريات التي تتضمن لاعبين عقلانيين، بمعنى أنهم يعون عواقب أفعالهم الحالية.[9]

أشهر الطرق لتحديد الإستراتيجية المثلى هي توازن ناش، إذ هو عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات (أو الأفعال) بحيث أن كل لاعب أو متباري يقوم بأفضل ما يمكن تبعا لأفعال الخصم، لأن كل لاعب ليس لديه أي رغبة ليحيد عن إستراتيجية ناش الخاصة به، وبذلك تعتبر استراتيجيات مستقرة لكلا الطرفين.

هناك فرق بين الإستراتيجية الرائية (المهيمنة) و توازن ناش. في الحقيقة، كل إستراتيجية رائية هي توازن ناش وليس كل توازن ناش هو بالضرورة إستراتيجية رائية، لأن:

الاستراتيجيات المهيمنة: – اللاعب يفعل أفضل ما يمكن، بغض النظر عن ما يفعله الخصم،

– الخصم يقوم بأفضل ما يمكن، بغض النظر عن ما يقوم به اللاعب الأول.

توازن ناش: – اللاعب يفعل أفضل ما يمكن، بالنظر إلى ما يقوم به الخصم،

– الخصم يقوم بأفضل ما يمكن، نظرا لما يقوم به اللاعب الأول.[10]

3. أهمية نظرية المباريات:

تتجلى أهمية نظرية المباريات فيما يلي:[11]

- تعلم نظرية المباريات، يعني تعلم كيفية حل العديد من المشاكل المعقدة. بالنسبة لمعظم المستخدمين، نظرية المباريات ليست مجموعة من النظريات فقط ولكن علبة من الأدوات التي تمكن الباحث من نمذجة ظواهر سلوكية معينة في أشكال معينة تساعدنا فيما بعد على حل المعضلة المرتبطة بها.
- نظرية المباريات هي لغة عالمية لتوحيد العلوم السلوكية. المباريات هي ترجمة للحياة، يعترف بها على نحو متزايد على أنها من الأساسيات في علم الأحياء وعلم الإنسان وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، علم النفس والاقتصاد، والعلوم السلوكية الأخرى. *تسمح لنا أيضا بتحديد و* بدقة شروط التفاعل الاجتماعي (خصائص اللاعب أو المتباري، قواعد اللعبة و الخرج أو النتيجة)، حيث يمكن اختبار توقعاتها، وتكرار نتائجها في بيئة مخبرية مختلفة.
- نظرية المباريات تدور حول كيفية تعاون الناس بقدر كيفية تنافسهم. لم نصل إلى ما نحن عليه اليوم كجنس بشري في عالمنا المعاصر لأننا فقط متنافسين كبار، ولكن أيضا لأننا متعاونين أشداء.[12]

أما أهميتها بالنسبة للتسويق، فتتجلى في أن معظم نماذج القرارات التسويقية التي تظهر في الأدب التسويقي (على سبيل المثال، ما تمت مناقشته في مقال لليليين وكوتلر سنة 1983) تتبنى وجهة نظر واحدة، و هي نظرة صانع القرار. حيث أن هذا الأخير يَفترض إما عدم رد المنافسين و إما يضع تقييما ذاتيا لما يُفترض أن يكون عليه رد المنافسة. نظرا لهذا النمط من التعامل مع المنافسة، فإن النموذج يساعد صانع القرار في اختيار عنصر أو أكثر من عناصر المزيج التسويقي من أجل تعظيم دالة الهدف (تعظيم الأرباح أو المبيعات على سبيل المثال). يطلق على مثل هذه النماذج الوصفية غير المتماثلة (Asymmetric) اسم نماذج الأمثلية (Optimizing Models).[13]

إن افتقار النماذج الوصفية غير المتماثلة المتركزة على مفهوم الحل الأمثل للاعتبارات التفاعلية يجعلها غير ملائمة، بذلك تقدم نظرية المباريات حلولا للمفاهيم التي تأخذ بعين الاعتبار هذا التفاعل المتبادل بين نماذج الحل الأمثل.[14]

أولا، مشكلة المنافسة هامة في مجال التسويق، وغالبا ما عوملت بطريقة غير مرضية.

ثانيا، مفاهيم نظرية المباريات توفر الإطار المباشر لمعالجة المنافسة.

ثالثا، نماذج نظرية المباريات في كثير من الأحيان افتراضات حول المعلومات المتوفرة، حول طبيعة وصفة التوازنات الموجودة في السوق أو عن أهداف المنافسين التنافسية التي تحمل شبها لحالات التسويق الحقيقية.[15]

إن الذي يجعل نظرية المباريات مختلفة عن الأدوات التحليلية الأخرى مثل شجرة القرار أو الحل الأمثل هو تحليلها لتصرفات وسلوك كل الفاعلين في المباراة بينما معظم الأدوات التحليلية الأخرى إما تأخذ أفعال الأطراف الأخرى على النحو الوارد، أو تحاول نمذجتهم أو التنبؤ بهم. وبالتالي، فالتحليل يركز على إيجاد الحل الأمثل من طرف لاعب واحد، ولا تقحم السلوك الاستراتيجي للاعبين الآخرين.[16]

4. التسويق ونظرية المباريات:

مع رواج استخدام نظرية المباريات في كثير من العلوم الإنسانية الحديثة، حاول كثير من الباحثين المعاصرين استعمال هذه الأخيرة في التسويق خاصة بعد التطور الذي لحق بنظرية المباريات في السنوات الثلاثين الأخيرة، و فيما يلي أبرز الأبحاث التي حاولت أن تجعل من نظرية المباريات أداة للتحليل الاستراتيجي في التسويق:

أ. نظرية المباريات لقرارات التسعير:

تطبق نظرية المباريات بشكل واسع في دراسة المزادات، وهناك القليل جدا ممن حاول استخدامها في سياسة التسعير للشركات العاملة في الأسواق الاستهلاكية. ربما يرجع ذلك إلى التطبيق الصعب لنظرية المباريات في سيناريوهات تشمل عددا كبيرا من اللاعبين.

إن المحاولات الأولى لاستخدام نظرية المباريات للتسعير هي لراو و شاكون (Rao and Shakun) اللذان طورا نموذجا نظريا سمي بـ "نموذج تثبيت السعر" (Price fixing model) و ذلك عند تقديم منتج جديد للسوق لأول مرة.[17]

هناك العديد من الدراسات الأخرى حول تطبيق نظرية المباريات على السعر باعتباره مؤشر عن الجودة. فحسب كريبس و ويلسون (Kreps & Wilson) عندما لا يمكن للمستهلك الحكم على جودة المنتوج قبل شراءه فإن العامل الوحيد الذي يساعده على الإختيار بين المنتجات هو السعر،[18] ثم أضاف ميلجروم و روبرت (Milgrom & Roberts) في دراسة أخرى سمعة البائع.[19] بينما بين باديوباديا‌ي وآخرون (Bandyopadhyay & all) أن السعر لا يمكنه أن يكون في كل الأحوال مؤشرا مثاليا عن الجودة، خاصة إذا اقترن بسمعة البائع.[20] فمثلا، إذا قام أحد المنتجين ذووا السمعة العالية، بإنزال منتوج منخفض السعر، فلا يعني ذلك أن المنتوج ذو جودة رديئة.

ب. نظرية المباريات والإعلان:

هناك عدد كبير من النماذج القديمة التي تحاول تحديد ميزانية الإعلان الأمثل باستخدام نظرية المباريات.

قدم مونتغمري وأوربان (Montgomery & Urban) خمسة نماذج لتخصيص ميزانية الإعلان على أساس افتراض أن أفضل طريقة لتخصيص الميزانية هي بتطبيق نظرية المباريات على ما يفعله المنافسين الآخرين.[21] استخدم شاكون (Shakun) نهجا رياضيا عن طريق استعماله لدالة أسية بيّن فيها استجابة المبيعات للإعلانات.[22] أما شوبيك و ليفياتان (Shubik & Leviatan) فقد قدما مصفوفة القرار لمصاريف الإعلان، كما هو مبين في الجدول التالي.[2]

جدول رقم (1): مصفوفة القرار لمصاريف الإعلان

		المتباري 2	
		مصاريف منخفضة	مصاريف مرتفعة
المتباري 1	مصاريف منخفضة	نتيجة1 10	نتيجة1 6
		نتيجة2 10	نتيجة2 12
	مصاريف مرتفعة	نتيجة1 12	نتيجة1 7
		نتيجة2 6	نتيجة2 7

المصدر: Shubik.M & Levitan.R, Market Structure and Behavior, Harvard University Press, USA, 1980, p:46

يمكن اعتبار النتيجة في هذه الحالة أرباح بالنسبة للمتبارين، فالمصفوفة تظهر أنه يمكن التحصل على أقصى ربح إذا قام أحد المتبارين بصرف أموال كبيرة على الإعلان، أما إذا أنفقا معا مصاريف كبرى فسينخفض الربح لكليهما.

ج. نظرية المباريات وقرارات المنتجات:

حسب وينر (Winer)، فإنه من الناحية النظرية، يمكن تطبيق نظرية المباريات بشأن قرار إدخال المنتجات الجديدة في السوق.[24] يمكن أن يكون مفيدا لفهم ما إذا كان للمؤسسة ميزة الحركة الأولى، و أيضا معرفة التحركات المحتملة للمنافسين ردا على هذه المنتجات الجديدة واتخاذ القرارات الاستراتيجيات الدفاعية المناسبة لكل وضعية.

من بين الدراسات التي حازت على اهتمام الباحثين في هذا المجال هي الدراسة التي قام بها كايسر (Kaiser).[25] حسب هذا الأخير، فإن الإبداع في المنتجات يزيد من منفعة المستهلك شريطة أن تكون الاستثمارات التسويقية للمؤسسة المبدعة واضحة جدا وجلية، حيث يمكن للترويج عن هذا المنتج الجديد أن يصل إلى القطاع المستهدف من المستهلكين. طبق كايسر مباراة تقوم على نموذج احتكار القلة لكورنو من

حيث نفقات الإبداع، و قد بين أن الإهتمام بالنشاط التسويقي عند إدخال منتجات جديدة إلى السوق ينخفض عند ارتفاع عدد المنافسين ومستوى قابلية التبادل للمنتجات.

توضح لنا الحالة التالية[26] كيفية تحليل نظرية المباريات لإدخال المنتجات الجديدة في السوق وهي شكل من أشكال المباريات غير التعاونية المتتابعة، مع ابراز شكلين من أشكال التحليل في نظرية المباريات باستخدام الشكل الشامل (شجرة المباراة) ثم الشكل الطبيعي للمباراة.

في ثمانينيات القرن الماضي، سيطرت شركة Hewlett-Packard (HP) على سوق طابعات الليزر المكتبية بهوامش ربح عالية. وكانت EPSON الشركة الرائدة في سوق الطابعات المصفوفية الأرخص ثمنا و الأقل جودة.

قررت EPSON تطوير طابعة ليزر جديدة، على افتراض أنه يمكن الدخول في هذا السوق المربح. ومع ذلك، فإن EPSON على ما يبدو لم تأخذ في عين الاعتبار ردة فعل HP المحتملة الذي كان هو الآخرلاعبا في هذا السوق.

خفض HP أسعاره مما أدى إلى نشوب حرب أسعار. بعد ذلك، وبصرف النظر عن انخفاض الأرباح وانخفاض الحصة السوقية لـ EPSON و الذي كان متوقعا، فقد أصبحت طابعات الليزر رخيصة جدا بحيث أصبح عدد قليل جدا من المستهلكين يقتني مثل هذه الطابعات المصفوفية. في الواقع، قد ساهمت EPSON في تدمير سوقها التي كانت رائدة فيه.

الشكل رقم(1): شجرة المباراة للاعبين EPSON & HP

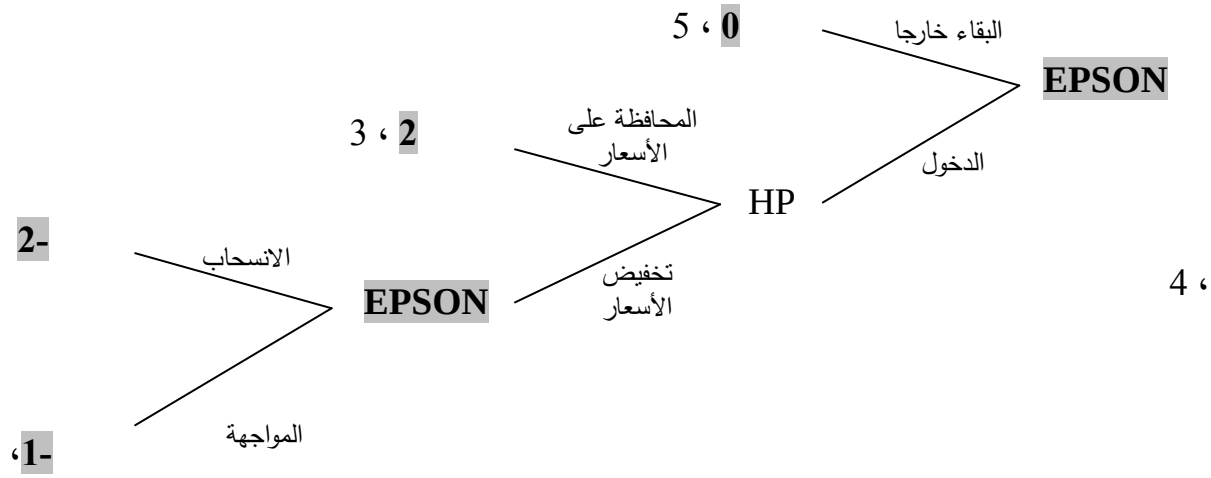

1

المصدر: A. K. Dixit & B. J. Nalebuff, Thinking Strategically. Norton edition, 1991, p:70

تعكس شجرة المباراة في الشكل 1 نظرة محتملة للمباراة التي جرت بين اللاعب الأول (EPSON) و هو الوافد الجديد للسوق و اللاعب الثاني (HP) و هو صاحب السوق.

تعبر شجرة المباراة عن خطوات اللعب التي تتم بالتتابع من قبل اللاعبين، و ذلك عند كل عقدة من عقد القرار حتى يتم الوصول إلى العقدة النهائية، حيث يحصل كل لاعب على المكافأة الخاصة به.

تبدأ المباراة في العقدة الأولى مع أول حركة من المتباري EPSON. الحركة الأولى لهذا الأخير هي إما **البقاء خارج** السوق، أو **الدخول** إليها. إذا كان EPSON يفضل البقاء **خارجا**، فالمباراة تنتهي هنا، مع الحصول على 0 من الأرباح لـ EPSON و 5 لـ HP (الوحدة من الأرباح ب 10 ملايين دولار).

إذا اختارت EPSON **دخول** السوق، فللمتباري HP خياران إما **الحفاظ** على مستويات الأسعار الحالية أو **تخفيضها**. إذا اختار HP **الحفاظ** على الأسعار، فالمباراة تنتهي هنا مع ربح قدره 2 لـ EPSON و 3 وحدات ربح لـ HP.

أما إذا اختار HP قرار **تخفيض** الأسعار، فإن لـ EPSON حركة نهائية يقوم بها، إما **ينسحب** من السوق، ويحصل على مردود سلبي قدره (-2) و HP على ربح قدره 4 وحدات (على الرغم من أن المتباري HP قد استعاد السوق، لكن الأرباح هي الآن أقل)، وإما يقرر EPSON خوض **حرب** الأسعار، مما يؤدي إلى مردود سلبي (-1) لـ EPSON وربح قدره وحدة واحدة للمتباري HP.

من بين الطرق المستعملة لتحليل شجرة المباراة كما هي مبينة في الشكل 1 هي طريقة التحليل بالتراجع (Roll-back Analysis) أو ما يطلق عليه بالاستقراء العكسي(Backward Induction).

يبدأ هذا التحليل من آخر عقدة وصلت إليها المباراة، آخر عقدة كانت لـ EPSON عندما خُيّرَ بين **الانسحاب** أو **المواجهة**، حيث سوف يفضل **المواجهة** على **الانسحاب**، لأن الناتج السلبي (-1) أقل من الناتج السلبي (-2) في حال الانسحاب. أما الحركة التي سبقتها فكانت لـ HP، حيث يحصل على ربح قدره وحدة واحدة (1) عند اختيار **تخفيض** الأسعار، مقابل الحصول على ربح قدره (3) وحدات عند **المحافظة** على الأسعار، لذلك، فالأفضل له هو **الحفاظ** على الأسعار. في المقابل، فإن أفضل خطوة في بداية المباراة لـ EPSON هي **الدخول** للسوق لأنها سوف تحصل على وحدتي ربح (2) بدلا من لا شيء عند البقاء **خارج** السوق.

إذا قام المتباريين باللعب وفقا لهذا التحليل، فإن EPSON سوف **يدخل** السوق و**سيحافظ** HP على أسعاره و تنتهي المباراة بوحدتي (2) ربح للأول و 3 وحدات للثاني على التوالي.

لكن واقع الأحداث مغاير لذلك تماما، بل جاء عكس ما خلص إليه تحليل الاستقراء العكسي. يمكن إيعاز ذلك للأسباب التالية:

1. هذا النوع من التحليل يعتمد على المعطيات التاريخية لمجريات المباراة، أي يقوم بتحليل ما تم فعله لا ما يجب فعله.

2. في واقع الأمر، اللاعبين ليسوا بحاجة إلى التفكير عكسيا لاتخاذ أي قرار، لأنهم هم من يصنع الحدث. ربما تفيدهم هذه الطريقة في المستقبل إذا تكررت اللعبة بنفس الطريقة.
3. تبرز شجرة المباريات تحركات اللاعبين فقط و لا تبرز استراتيجياتهم للعب.

إن الاستقراء العكسي يساعدنا فقط على فهم مجريات الأحداث و تحركات اللاعبين، ومن أجل اكتشاف ما حدث فعلا وللتعرف على كافة توازنات شجرة المباراة ، علينا نقل المباراة من شكلها الحالي (الشكل الشامل) إلى الشكل الاستراتيجي للمباراة.

يمكن استخراج إستراتيجيات اللاعبين من خلال تحليل الاستقراء العكسي. إن كلمة "الإستراتيجية" هي مصطلح ذو معنى تقني و دقيق في شجرة المباراة، فهي خطة العمل الكاملة التي تصف الحركة لكل عقدة قرار التي يمكن للاعب أن يصل إليها.

نجد في مثالنا، أن HP لديه عقدة قرار واحد فقط، لذلك فإن إستراتيجيته تضم حركتين فقط، و هما **الحفاظ** على الأسعار و**تخفيض** الأسعار، أما EPSON فلديه عقدتي قرار، والنتيجة من التحليل بالاستقراء العكسي هو بروز ثلاث إستراتيجيات: **البقاء خارج السوق، دخول–انسحاب** و **دخول–مواجهة**.

إن الشكل الاستراتيجي يجدول استراتيجيات اللاعبين والأرباح الناتجة عندما تجتمع هذه الاستراتيجيات. بذلك يمكننا الانتقال الآن من الشكل الشامل للمباراة إلى الشكل الطبيعي أو الاستراتيجي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2): الشكل الاستراتيجي للمباراة

		HP	
		المحافظة على الأسعار	تخفيض الأسعار
EPSON	البقاء خارج السوق	0 ، 5	0 ، 5
	الدخول–الانسحاب	2 ، 3	2- ، 4
	الدخول–المواجهة	2 ، 3	1- ، 1

المصدر: A. K. Dixit & B. J. Nalebuff، مرجع سبق ذكره، ص: 75

لقد خلص التحليل بالاستقراء العكسي إلى تحديد أفضل حركة بالنسبة للاعبين، هي **المواجهة** بالنسبة لـ EPSON و **المحافظة** على الأسعار بالنسبة لـ HP، من الناحية الإستراتيجية نقول أن للمباراة **نقطة توازن** ممثلة في الثنائية الإستراتيجية (**دخول–مواجهة ، المحافظة على الأسعار**). تعبر هذه الثنائية على الإستراتيجية المثلى لكل لاعب في مواجهة الآخر، حسب تحليل الاستقراء العكسي.

لكن و بدلا من ذلك، فإن الواقع أظهر أن المباراة انتهت بالثنائية (**دخول–مواجهة ، تخفيض الأسعار**) بنتيجة سلبية (-1) لـ EPSON و ربح قدره 1 لـ HP.

استنادا إلى الجدول أعلاه و الذي يوضح الشكل الاستراتيجي للمباراة، فإنه يمكن استخراج وبشكل واضح نقطتي توازن للمباراة، من خلال إيجاد لكل صف وعمود الإستراتيجية المثلى لكل لاعب (أفضل ردة فعل). بالإضافة إلى الخلية (**دخول–مواجهة ، المحافظة على الأسعار**) **والتي** وجدت من خلال تحليل الاستقراء العكسي، هناك خلية أخرى في الجدول هي (**البقاء خارج السوق ، تخفيض الأسعار**). يرجع ذلك لأن **تخفيض الأسعار** هو أفضل رد على **البقاء خارج السوق** (HP أفضل حالا مما لو اختار **المحافظة على الأسعار**)، بالمقابل فإن EPSON يحصل على أفضل مردود ممكن (0 بدلا من -1 أو -2) باختيار **البقاء خارج السوق**.

يعرف هذا التوازن الثاني (**البقاء خارج السوق ، تخفيض الأسعار**) في نظرية المباريات بـ" **ردع الدخول** " في " مفارقة سلسلة المتجر"(Chain store Paradox) لـ سيلتن (Selten).[27] يقوم HP بحركة تهديدية وهي خطوة إذا نفذت سوف تضر المؤسسة نفسها بنفسها، لأن HP سيكون أفضل حالا لو حافظ على السعر بدلا من تخفيض الأسعار إذا دخل EPSON في السوق. مع ذلك، وبالنظر إلى التهديد الذي يرسله HP بانتقاله إلى تخفيض الأسعار، هذا التهديد سوف يثني EPSON عن دخول السوق، وبالتالي فإن التهديد لا يؤدي إلى نتيجة أقل بالعكس، هو أفضل رد للبقاء مسيطرا على السوق بمفرده.

المباراة في الشكلين الشامل و الاستراتيجي، لديها أكثر من توازن واحد، وإذا كان اللاعبين ليس لديهما نفس وجهة النظر للتوازن الذي ينبغي أن يلعبه كليهما، قد تفشل استراتيجياتهما للمباراة، كما هو الحال عندما قام EPSON باختيار **دخول–مواجهة** وHP اختار **تخفيض الأسعار** . هذه وجهة نظر محتملة لسبب عدم اختيار كل من EPSON وHP لنقطة توازن مشتركة، وهذا ما يعرف في نظرية المباريات بـ"المباريات غير المتماثلة".

في الواقع العملي، حتى لو خططت EPSON وHP تحركاتها بهذه الطريقة، HP قد يكون له وجهة نظر مختلفة عن تكلفة EPSON لخوض حرب الأسعار، على سبيل المثال: قد يكون لـ EPSON ناتج أكثر سلبية (مثل –3) بعد **المواجهة**، وبالتالي من المتوقع أن تختار EPSON **الانسحاب** .

فحسب ليندستاد ومولر (Lindstadt & Müller)، يجب أن يكون تحليل نظرية المباريات في مجال الاستشارات الإدارية مرن بما فيه الكفاية، عن طريق اختبار سيناريوهات مختلفة، بدلا من النظر في نموذج مفصل واحد.[28]

د. نظرية المباريات والتوزيع

يمكن أن نجد العديد من الدراسات التي تطرقت لنظرية المباريات غير التعاونية لتحليل العلاقات بين المنتجين والتجار على طول قنوات التوزيع. عادة ما يكون النهج المتبع هو "رائد – أتباع" (leader-follower) مثل ما بين ذلك ويتز و وانغ (Weitz & Wang).[29]

دراسات أخرى لـ ماك جواير و ستيلن (McGuire & Staelin) تعالج المشكلة على أساس المنافسة الموجودة على طول القناة التوزيعية،[30] وتبين على أن ازدواجية هامش الربح تقل كلما زادت المنافسة على مستوى تجار التجزئة. أما كوغلان (Coughlan)، فإن مقاربته لاختيار القناة التوزيعية اعتمدت على مفهوم سوق احتكار القلة (Duopolistic market)، لقد بين كيف أن إدماج وظيفة التوزيع ضمن وظائف المؤسسة على طول قناة التوزيع، يزيد من تنافسية المؤسسة من حيث الأسعار مع انخفاض أسعار المنتجات في السوق مقارنة بالاعتماد على الوسطاء.[31]

لقد ركز لي وستالين (Lee & Stalin) في دراسات أخرى في تحليل سلوك العاملين عبر قنوات التوزيع على التفاعل الاستراتيجي.[32] فيما ذهب اسماعيلي وآخرون (Esmaeili & all) إلى التطرق إلى معضلة المشتري- البائع، مع توسيع مجال الدراسة لتشمل سلسلة التوريد بأكملها باستخدام النهج التعاوني وغير التعاوني لنظرية المباريات على حد سواء.[33]

5. حدود و مزايا استخدام نظرية المباريات في التسويق:

لقد اختلف رجال التسويق على تبني نظرية المباريات كأداة تحليلية في التسويق، فمنهم من عارض استخدامها لاعتبارات بديهية خاصة بنظرية المباريات نفسها، و البعض الآخر كيّف استخداماتها في مجالات محددة في التسويق. فيما يلي بعض حدود و مزايا استخدام نظرية المباريات في التسويق.

أ- الحدود:

غالبا ما يبدي ممارسو التسويق شكوكا حول جدوى تطبيق نظرية المباريات في التسويق، وأنها ستكون عاجزة على حل أي مشكل من مشاكل التسويق العملية. تتركز أغلب الانتقادات الموجهة لنظرية المباريات على مبدأ العقلانية وتوفر المعلومات لدى جميع اللاعبين في المباراة، لاسيما افتراض أن النتائج و الأرباح المتأتية من أي خيار استراتيجي معين هي معرفة مشتركة.

فبالرغم من أوجه الشبه المحتملة بين بعض فرضيات نظرية المباريات والحالات التي تواجه الإدارة لدى اتخاذ قرارات تسويقية إستراتيجية (الديناميكية، الزمن، التفاعل والارتباط المتبادل)، فإن المتخصصين في مجال التسويق لا يستخدمون نظرية المباريات لاتخاذ مثل هذه القرارات.

إن المقاربة البديهية (axiomatic approach) لتحديد أفضل لاعب في المباراة تتعارض مع منهج البحث التسويقي، والذي يقوم على أساس الملاحظة التجريبية والقياس وتحليل استجابات المستهلكين.

حسب هاربيج (Herbig)، فإن القصور الذي يشوب الفرضيات الأساسية لنظرية المباريات هو السبب الرئيسي للاستخدام النادر لنظرية المباريات للمساعدة في اتخاذ القرارات التسويقية.[34] إن الفرضيات التي تأسست عليها نظرية المباريات بعيدة عن الواقع، وبالتالي تعتبر هذه الأخيرة غير مجدية في العالم المعقد للتسويق.

تتمثل الانتقادات الأكثر شيوعا فيما يتعلق بتطبيق نظرية المباريات في التسويق فيما يلي:[35]

- تحلل نظرية المباريات السلوك العقلاني للاعبين، أما في التسويق، فإن العلاقة بين السعر و جودة السلعة ليست فقط المحرك الرئيسي للشراء لدى المستهلك. يمكن إيجاد عوامل أخرى غير ملموسة وغير عقلانية تسود على العوامل المادية والسعر كمحددات في اختيارات المستهلكين. إن التسويق موجود في معظم الأسواق (باستثناء عدد قليل من المنتجات غير المتمايزة) لأن معظم تصرفات المستهلك يطبعها سلوك غير عقلاني.
- غالبا ما يحدث أن تكون الخيارات الإستراتيجية التسويقية لا تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو الحصة السوقية، أو أن تكون أهدافهم هي نفس أهداف المنافسين الآخرين (على سبيل المثال يمكن أن تكون الأهداف ذات آفاق زمنية مختلفة أو اهتمامات مختلفة عن سمعة المؤسسة).
- في الواقع العملي، البيئة ليست معروفة ومحددة و معرفتها ليست تامة. يتعين على المسيرين اتخاذ قرارات تسويقية في أسواق ذات مستويات عالية من عدم اليقين. ليس من الممكن لجميع اللاعبين معرفة قواعد المباراة بشكل مؤكد، وبالتالي افتراض المعلومات الكاملة في نظرية المباريات غير واقعي، لذلك فهي غير مناسبة لاستخدامها في القرارات التسويقية.
- النتائج ليست ثابتة في كثير من المباريات، التعبير عنها يكون في شكل احتمالات. إن متخذي القرار لا يرغبون في استخدام الأدوات التي لا تعبر عن النتائج بشكل مؤكد.
- إن السوق لا تغلب فيه دائما سلوك المنافسة على التعاون بين المتبارين. إذ يمكن إيجاد في كثير من القطاعات أنواع مختلفة من أشكال التعاون و التحالفات بين مختلف المؤسسات الموجودة في ذلك القطاع أو السوق.
- نظرية المباريات لا تأخذ بعين الاعتبار عملية خلق صورة الشركة وتأثيرها على السوق.

ب- المزايا:

على الرغم من الانتقادات القوية، يمكن أن نجد أيضا العديد من المؤلفين الذين أيدوا فكرة استعمال نظرية المباريات في التسويق، حيث حاولوا إعطاء بعض الإجابات لبعض التساؤلات و الانتقادات.

إن افتراض العقلانية هي الحد الرئيسي لتطبيق نظرية المباريات في التسويق. مع ذلك، فيمكن حسب هربيج (Herbig) إدماج اللاعقلانية في نماذج نظرية المباريات باستخدام "الخدع والتهديدات".[36] حيث يتقبل هذا العمل غير العقلاني في المباراة إذا كان اللاعب قادر على تأكيد خدعه. بالتالي، فإن أي سلوك قد يعتبر غير عقلاني في نظرية المباريات ذات المعلومات الكاملة (Games with complete information) لكنه يصبح ممكنا في المباريات ذات المعلومات الناقصة (Games with incomplete information) كما هو الحال بالنسبة للخدع والتهديدات.

لقد أدرج كل من كربس و ويلسون (Kreps & Wilson) في نموذجهما عامل السمعة، مشيرا إلى تأثير سمعة اللاعب في سلوك اللاعبين الآخرين.[37]

فيما يتعلق بافتراض توفر المعلومات الكاملة لدى اللاعبين، فإنه من الصعب جدا الحصول على المعلومات بشكل كامل حول خصائص المشاركين في المباراة وترجمتها في شكل نتائج و أرباح ضمن مصفوفة المباراة. لحل هذه المشكلة، اقترح كل من شاترجي وليليان، (Chatterjee & Lilien,) وغيرهم أن يتم تمديد نموذج نظرية المباريات ليشمل المعلومات الناقصة عن دالة النتائج أو المنفعة.[38]

أما تشو و كريبس (Cho & Kreps) فقد أبرزا أنه من الممكن أيضا إقامة التوازن في حالة المباريات التي تحتوي على معلومات ناقصة.[39]

من وجهة نظر المنافسة، نظرية المباريات تعطي نموذجا مجزيا لتحليل الترابط وآثار تفاعلات المنافسين. يمكن اعتبار هذا " المزيج من الاستراتيجيات" محاولات مثيرة للاهتمام للتغلب على حدود فرضية المعلومات الكاملة لنظرية المباريات الكلاسيكية، مما يجعلها أكثر ملائمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات التسويقية المتعلقة بالاستراتيجيات التنافسية.

خاتمة:

هناك العديد من التطبيقات الممكنة لنظرية المباريات للمساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية، ولكنها تقتصر على حالات محددة فقط. يمكن أن تكون نظرية المباريات ذات فائدة في بعض القرارات التسويقية عندما يكون عدد اللاعبين قليل، هذا النقص الكبير يستبعد التطبيق الفعال لنظرية المباريات في الأسواق الاستهلاكية. إضافة إلى ذلك، فإن نظرية المباريات لا يمكن استخدامها لتوفير حلول دقيقة لمشاكل التسويق وهذا للأسباب التالية:

- في معظم الحالات، لا يمكن تقديم إجابة واحدة؛

- واقع السوق وسلوك اللاعبين ينطوي على عدد من الحلول الإستراتيجية المحتملة التي لا يمكن تلخيصها في مصفوفة المباراة.

- العقلانية المفترضة في نظرية المباريات ليس لها مكان في السوق. إذ أن التحيز العقلاني في نظرية المباريات هو المعوق الرئيسي لتطبيق هذه الأخيرة في التسويق. إن التسويق يعتمد بالأساس على الجوانب غير الملموسة وغير

العقلانية التي تبرز في خيارات المستهلكين. المستهلك لا يختار استنادا فقط إلى التكاليف والفوائد ملموسة للسلع و الخدمات بل يتعداه في كثير من الأحيان إلى الاختيار وفقا للقيمة العاطفية ورمزية السلعة أو الخدمة.

من الصعب التنسيق بين العوامل العاطفية والرمزية لعملية الشراء مع العقلانية الكلاسيكية الجديدة التي تأسست عليها نظرية المباريات. هذا ما يفسر بشكل كبير، عدم اهتمام الكثير من الباحثين في التسويق والمهنيين بتطبيق نظرية المباريات في التسويق، على الرغم من أن نظرية المباريات موجودة منذ أكثر من 60 عاما. علما أن هذه الأخيرة محصورة في مجالات محددة للمساعدة في اتخاذ القرارات التسويقية المناسبة.

الهوامش:

[1] Prajit K.Dutta, Strategies and games: Theory and practice, MIT Press, USA, 1999, P:7.

[2] Prajit K.Dutta:ص، مرجع سبق ذكره، 8.

[3] Chatterjee. K & W.Samuelson, Game Theory and Business Applications, Second Edition, Springer edition,2014, P:2.

[4] Thie Paul R. & G. E. Keough, An Intrduction to Linear Programming and Game Theory, 3rd edition, WILEY Publication, 2008, P: 337.

[5] Bernhard von Stengel, An Application of Game Theory to Electronic Communications Markets, Regulatory and Economic Policy in Telecommunications, Geer No. 7, November 2011, Spain, pages 112-113.

[6] Eric Rasmusen, Game and information: An Introduction to game theory, Blackwell publishers, 4th edition, 2006, PP:9-10.

[7] Bacharach.M, Economics and the Theory of Games. Westview Press. 1977, p:19.

[8] Gibbons. R, Game Theory for Applied Economists, Princeton University Press, NJ, USA, 1992. P:xi.

[9] Pindyck & all, Microeconomics , 5th edition, Prentice-Hall, 2000, PP: 59-40.

[10] Pindyck & all ، نفس المرجع، ص: 52.

[11] Herbert Gintis, Game Theory Evolving: A Problem-centered Introduction to modeling strategic behavior, 1st edition, Princeton University Press, 2000, p:xix.

[12] Herbert Gintis ، مرجع سبق ذكره، ص: xx

[13] Chatterjee. K & Lilien.G.L, Game theory in marketing science uses and limitations, International Journal of Research in Marketing, volume 3, 1986, p:80.

[14] Chatterjee.K & Lilien.G.L ، نفس المرجع، ص: 81 .

[15] نفس المرجع، ص: 88 .

[16] Krishna. V, Games of strategy: An introduction, Harvard Business Review, volume 9, 1987, P:188.

[17] Rao. A & Shakun. M. F, A Quasi Game Theory Approach to Pricing, Management Science, 1972, volume 18, pp: 110-123.

[18] Kreps.D & Wilson.R, Sequential Equilibria, Econometrica, volume 50, 1982, pp: 863-894.

[19] Milgrom.P & Roberts.J, Price and Advertising Signals of Product Quality, Journal of Political Economy, volume 94, 1986, pp: 796-821.

[20] Bandyopadhyay.T & all, Reputation and Signalling Quality Through Price Choice, In Chatterjee. K. & Samuelson.W. F, Game Theory and Business Applications, Kluwer Academic Pubblisher, New York, 2002, pp: 247-272.

[21] Montgomery D. B. & Urban G, Management Science in Marketing, Prentice- Hall, NJ, USA, 1969, P: 132.

[22] Shakun .M. F, Advertising Expenditure in Coupled Markets: A Game Theory Approach, Management Science, volume 11, 1965, pp: 42-47.

[23] Shubik.M & Levitan.R, Market Structure and Behavior, Harvard University Press, USA, 1980, p:46.

[24] Winer. R.S, Marketing Management, Prentice Hall, USA, 2000, P:73.

[25] Kaiser. U, Product Innovation and Product Innovation Marketing: Theory and Microeconometric Evidence, ZEW Discussion Paper, 2001, pp: 01-31.

[26] Dixit .A. K & B. J. Nalebuff, Thinking Strategically. Norton edition, 1991, p:65.

[27] Selten. R, The chain store paradox, Theory and Decision, volume 9, 1978, pp: 127–159.

[28] Lindstadt. H & Müller. J, Making game theory work for managers, McKinsey Quarterly, January 2010, pp:1-9.

[29] Weitz.B & Wang.Q, Vertical relationships in distribution channels: a marketing perspective, The Anti-Trust Bullettin, volume 49, 2004, pp: 859-876.

[30] McGuire.T.W & Staelin.R, An Industry Equilibrium Analysis of Downstream Vertical Integration, Marketing Science, volume 2, 1983, pp: 161-191

[31] Coughlan A. T, Competition and Cooperation in Marketing Channel Choice: Theory and Application, Marketing Science, volume 4, 1985, pp: 110-129.

[32] Lee. E & Staelin. R, Vertical Strategic Interaction: Implications for Channel Pricing Strategy, Marketing Science, volume 16, 1997, pp: 185-207.

[33] Esmaeili.M & Mir-Bahador.A & Zeephongsekul.P, A game theory approach in seller-buyer supply chain, European Journal of Operational Research, volume 195, 2009, pp: 442-448.

[34] Herbig P.A, Game Theory in Marketing: Applications, Uses and Limits, Journal of Marketing Management, volume 7, 1991, pp: 285-298.

[35] Gandolfo Dominici, Game theory as a marketing tool: uses and limitations, Elixir Marketing, volume 36, 2011, pp: 3524-3528.

Herbig P.A [36] 297 ص: مرجع سبق ذكره، .

Kreps.D & Wilson.R [37] 880 ص: مرجع سبق ذكره، .

K.Chatterjee & G.L.Lilien [38] 84 ص: مرجع سبق ذكره، . ،

[39] Cho. I. K & Kreps. D. M, Signaling Games and Stable Equilibria, Quarterly Journal of Economics, 2nd quarter, 1987, pp: 179-221.

المراجع:

- **الكتب:**

1. Chatterjee. K & W.Samuelson**,** Game Theory and Business Applications, Second Edition, Springer edition,2014.
2. Dixit .A. K & B. J. Nalebuff, Thinking Strategically. Norton edition, 1991.
3. Eric Rasmusen, Game and information: An Introduction to game theory, Blackwell publishers, 4th edition, 2006.
4. Gibbons. R, Game Theory for Applied Economists, Princeton University Press, NJ, 1992.
5. Herbert Gintis, Game Theory Evolving: A Problem-centred Introduction to modeling strategic behavior, Princeton University Press, 1st edition, USA, 2000.
6. Montgomery D. B. & Urban G, Management Science in Marketing, Prentice- Hall, NJ, USA, 1969.
7. Pindyck & all, Microeconomics, 5th edition, Prentice-Hall, 2000.
8. Prajit K.Dutta, Strategies and games: Theory and practice, MIT Press, USA, 1999.
9. Shubik.M & Levitan.R, Market Structure and Behavior, Harvard University Press, USA, 1980.
10. Thie Paul R. & G. E. Keough, An Intrduction to Linear Programming and Game Theory, 3rd edition, WILEY Publication, 2008.
11. Winer. R.S, Marketing Management, Prentice Hall, USA, 2000.

- **المقالات العلمية:**

1. Bacharach. M, Economics and the Theory of Games, Westview Press, 1977.
2. Bandyopadhyay.T & all, Reputation and Signalling Quality Through Price Choice, In Chatterjee. K. & Samuelson.W. F, Game Theory and Business Applications, Kluwer Academic Pubblisher, New York, 2002.
3. Bernhard von Stengel, An Application of Game Theory to Electronic Communications Markets, Regulatory and Economic Policy in Telecommunications, Geer No. 7, November 2011, Spain, pages 112-113.
4. Chatterjee. K & Lilien.G.L, Game theory in marketing science uses and limitations, International Journal of Research in Marketing, volume 3, 1986.

5. Cho. I. K & Kreps. D. M, Signaling Games and Stable Equilibria, Quarterly Journal of Economics, 2nd quarter, 1987.
6. Coughlan A. T, Competition and Cooperation in Marketing Channel Choice: Theory and Application, Marketing Science, volume 4, 1985.
7. Esmaeili.M & Mir-Bahador.A & Zeephongsekul.P, A game theory approach in seller-buyer supply chain, European Journal of Operational Research, volume 195, 2009.
8. Gandolfo Dominici, Game theory as a marketing tool: uses and limitations, Elixir Marketing, volume 36, 2011.
9. Herbig.P.A, Game Theory in Marketing: Applications, Uses and Limits, Journal of Marketing Management, volume 7, 1991.
10. Kadane.J.B & P.D.Larkey, Subjective probability and the theory of game, Management science journal, volume 28, 1982.
11. Kaiser. U, Product Innovation and Product Innovation Marketing: Theory and Microeconometric Evidence, ZEW Discussion Paper, 2001.
12. Kreps.D & Wilson.R, Sequential Equilibria, Econometrica, volume 50, 1982.
13. Krishna. V, Games of strategy: An introduction, Harvard Business Review, volume 9, 1987.
14. Lee. E & Staelin. R, Vertical Strategic Interaction: Implications for Channel Pricing Strategy, Marketing Science, volume 16, 1997.
15. Lindstadt. H & Müller. J, Making game theory work for managers, McKinsey Quarterly, January 2010.
16. McGuire.T.W & Staelin.R, An Industry Equilibrium Analysis of Downstream Vertical Integration, Marketing Science, volume 2, 1983.
17. Milgrom.P & Roberts.J, Price and Advertising Signals of Product Quality, Journal of Political Economy, volume 94, 1986.
18. Rao. A & Shakun. M. F, A Quasi Game Theory Approach to Pricing, *Management Science*, Volume 18, 1972.
19. Selten. R, The chain store paradox, Theory and Decision, volume 9, 1978.
20. Shakun .M. F, Advertising Expenditure in Coupled Markets: A Game Theory Approach, Management Science, volume 11, 1965.
21. Weitz.B & Wang.Q, Vertical relationships in distribution channels: a marketing perspective, The Anti-Trust Bullettin, volume 49, 2004.

فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي
قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي

أ.أحمد بن قطاف [1]

الملخص:

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، خصوصا في دول العالم الإسلامي، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال. وتقوم حاضنات الأعمال بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة، إلى أن تصبح قادرة على الإستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي.

Abstract:

Considering the prominent role that the small and medium firms play in the contemporary economies, and knowing their fragility in facing the competition whish become increasingly crucial, especially in Arab and Islamic countries, many mechanisms of support has been adapted in different countries, one of these mechanisms is the business incubators programs. The Incubators provide the facilities to create and assist the new firms based on new technologies until "graduation", when they have the capacity to "survive" in the outside competitive environment.

[1]. أحمد بن قطاف، أستاذ مساعد قسم أ ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.

مقدمة:

تشير التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال إلى قدرتها على تحسين ورفع نسب نجاح المؤسسات الصغيرة الناشئة، وفي هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة. فحاضنات الأعمال تعتبر وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا المبدعة، فهي تساعدها على التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق، وتطوير وتسويق منتجاتها، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظرا لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل الأفكار الجديدة. وسنتناول في هذا المقال المحاور التالية:

- مفهوم فكرة احتضان الأعمال ومسار تطورها؛
- تعريف حاضنات الأعمال، أنواعها، أماكن تواجدها، أهدافها؛
- ثالثا: تنظيم حاضنات الأعمال (آليات الاحتضان، الخدمات المقدمة)؛
- تجارب بعض دول العالم الاسلامي في ميدان حاضنات الأعمال.

أولا: مفهوم فكرة احتضان الأعمال ومسار تطورها

1. مفهوم فكرة احتضان الأعمال

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال من رعاية المواليد الجدد والذين يولدون قبل أوانهم حيث يتم وضعهم في أجهزة خاصة تساعدهم على اكمال عملية النمو، ومن هنا تم اقتباس هذه الفكرة قصد التقليص من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة الناشئة، وتهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها.

2. مسار نشوء وتطور حاضنات الأعمال

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي لباتافيا The Batavia Industrial Center بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ولا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو "Batavia Industrial centre " [1] ، حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديداً في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة The U.S. Small Business Administration (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي إرتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) National Business Incubation Association في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، لمساعدة المؤسسات الصغيرة المبدعة، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من 40 عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي[2] وتهدف هذه الجمعية إلى[3] :

- تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛
- جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛
- نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛
- كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال.

وخلال فترة الثمانينات قامت هيئة إدارة الأعمال التجارية الصغيرة الأمريكية SBA بالترويج لإنشاء حاضنات الأعمال التقنية من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات حول فكرة الحاضنات، ونشر كتيبات ومعلومات حول آليات احتضان المشاريع، ونتيجة للجهود التي بذلتها هذه الهيئة وصل عدد حاضنات الأعمال إلى 70 حاضنة في عام 1987، وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة، والى غاية أكتوبر 2012 وصل عدد حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة حوالي 1250 حاضنة اعمال وذلك من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام 1986. وتقدر الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال NBIA عدد حاضنات الاعمال في العالم بما يفوق 7000 حاضنة اعمال. [4]

3. تطور حجم حاضنات الأعمال في العالم

نتيجة لنجاح حاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وانتشارها في مختلف دول العالم، فقد تطور عددها ليصل إلى أكثر من 7000 حاضنة أعمال في العالم، منها أكثر من 1250 حاضنة أعمال في الولايات المتحدة وحدها، 75% منها حاضنات لا تهدف إلى الربح ، وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA أن نسبة 87% من المؤسسات الخارجة من الحاضنات مازالت عمل بشكل جيد.[5]

وفي سنة 2012 وجد أن أكثر من 5750 حاضنة موجودة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة بدول الإتحاد الأوربي (حوالي 200 حاضنة في فرنسا و100 حاضنة في بريطانيا، وحوالي 300 حاضنة في ألمانيا).

أما في الدول النامية فقد قدر عدد حاضنات الأعمال بـ 1500 حاضنة (عام 2011) منها 300 حاضنة بكوريا، و500 حاضنة بالصين، وفي البرازيل قدر عدد حاضنات الأعمال بما يقارب 150 حاضنة،[6] ومما

يلاحظ أن اغلب هذه الحاضنات في الدول النامية ممولة من طرف حكومات الدول ولا تهدف إلى الربح كما أن عددها في تزايد مستمر[7].

ويمكن تلخيص التطور الزمني لعدد حاضنات الأعمال في العالم في الشكل البياني رقم 01

الشكل رقم 01: تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم خلال الفترة1980-2012

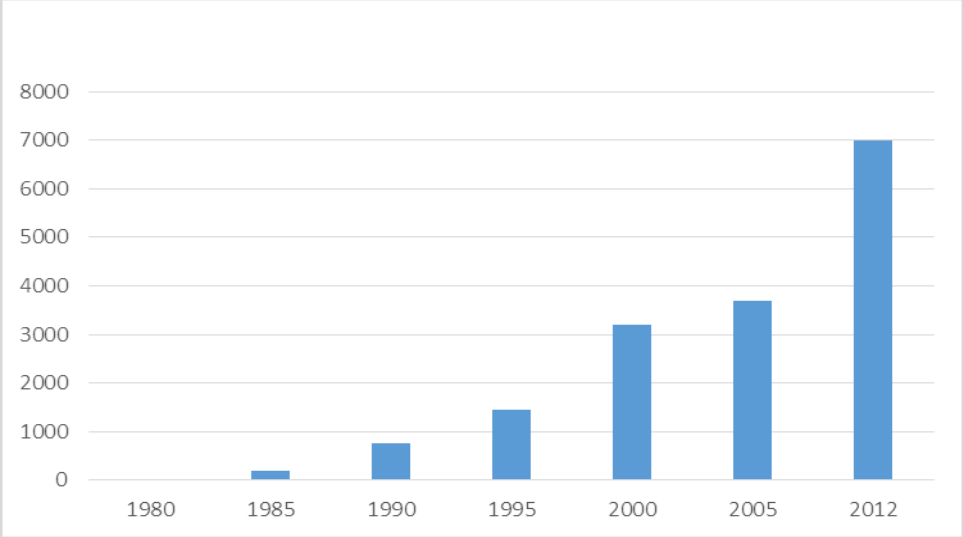

Source: www.nbia.org/ressource_library/history/index.php le 12/12/2013

ويبين لنا الشكل الموالي عدد حاضنات الاعمال في مجموعة من دول العالم خلال سنة 2009.

الشكل رقم 02: عدد حاضنات الأعمال في مجموعة من دول العالم لسنة 2009

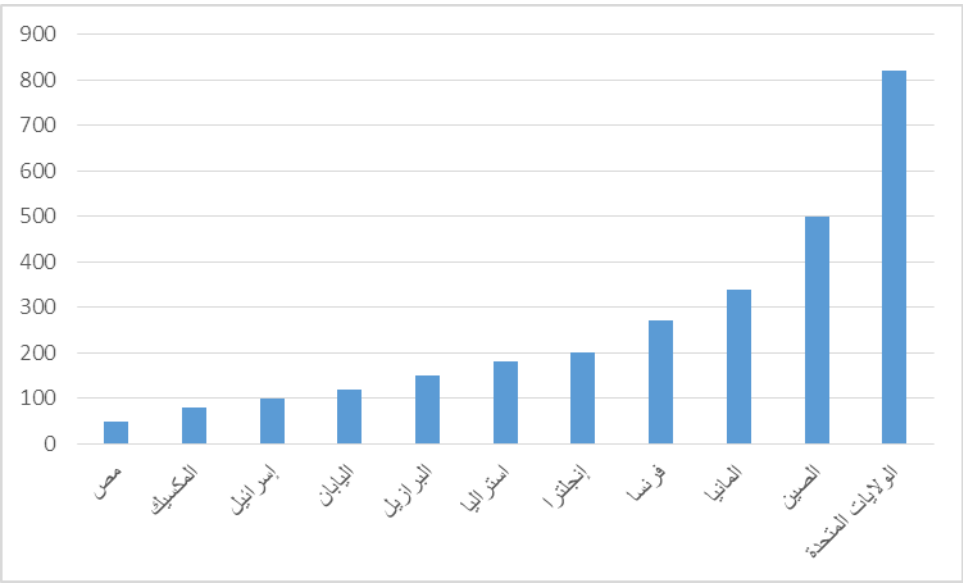

المصدر: خليل الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع4، المجلد17، ديسمبر، 2009، ص:22.

ثانيا: تعريف حاضنات الأعمال، أنواعها، أماكن تواجدها، أهدافها

1.تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها [8]: " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات ".

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها[9]: " مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة ، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة ".

2. أنواع حاضنات الأعمال

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في مايلي [1] :

ا– حاضنات الأعمال العامة General / Mixed-use Incubators ويهتم هذا النوع من الحاضنات باستقطاب ورعاية جميع أنواع المشاريع الناشئة.

ب– حاضنات الأعمال المتخصصة Economic Development Incubators ويركز هذا النوع من الحاضنات على مشاريع قطاع محدد، أو على نوع خاص من المشاريع الناشئة كقطاع الانترنت والاتصالات وغيرها.

ج– حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators ويهتم هذا النوع من الحاضنات برعاية واحتضان المشاريع التي تقوم على أفكار عالية التكنولوجيا.

3. أماكن تواجد حاضنات الأعمال

تتواجد حاضنات الأعمال عادة ضمن عدة أماكن مثل[10]:

ا– مدن العلوم والتكنولوجيا Technopoles/Sience City :

وهي كيانات واسعة تمتد على مناطق جغرافية كبيرة قد تشمل عدة مدن، ويتم فيها تسهيل ورعاية الأنشطة العلمية والصناعية، عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات كما تتيح مناخا ملائما ومشجعا لتطور ونمو المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا الجديدة، عن طريق توفير إطار علاقات متفاعلة مع الشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير.

ب- حدائق العلوم والتكنولوجيا Technology /Sience Parks :

وهي كيانات تشبه إلى حد ما النوع السابق من حيث الهدف والخدمات المقدمة إلا أنها تكون ضمن نطاق جغرافي محدود، مجاور للجامعات ومراكز الأبحاث وتتوفر فيها مجموعة متكاملة من النشاطات، كما أنها تقوم بتقديم المساعدة والرعاية للمؤسسات الجديدة.

ج- مراكز الإبداع أو التجديد Innovation Centres :

وهي كيانات تنشأ في أماكن محدودة، وتهدف أساسا إلى مساعدة المؤسسات المبدعة على تجاوز أخطار مرحلة الانطلاق، عن طريق توفير الوسائل والأجهزة وتقديم الإقتراحات والاستشارات، بالإضافة إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث.

4. أهداف حاضنات الأعمال

يعد الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

ا- الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة :

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها
- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة. [11]

ب- الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

- خلق وزيادة فرص العمل ، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛
- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي و القيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛[12]
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛

- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛
- نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية؛[13]
- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاول Entrepreneurship في المجتمع؛[14]
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

ثالثا: تنظيم حاضنات الأعمال (آليات الاحتضان، الخدمات المقدمة)

1. آليات احتضان المؤسسات

تنفرد حاضنات الأعمال بكونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار المبتكرة والجديدة، لذا فانه لابد من توفر معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان، كما أن عملية الاحتضان تمر بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة.

ا- معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان:

بشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية:

- المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية؛
- المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛
- المؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.[15]

ب- مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة:

تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة على النحو التالي[16]:

- مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط؛
- مرحلة إعداد خطة المشروع؛
- مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط؛
- مرحلة نمو وتطوير المشروع؛
- مرحلة التخرج من الحاضنة.

يمكن تلخيص المراحل التي يمر بها المشروع ابتداء من دخوله الى حاضنة الأعمال الى غاية تخرجه منها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: مراحل احتضان المشاريع

المصدر: من اعداد الباحث

2. الخدمات التي تقدمها الحاضنة

تقوم حاضنة الأعمال بتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور، وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية [17]:

- توفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية؛
- تقديم الخدمات الفنية؛
- توفير الأماكن والمكاتب والمجهزة؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛
- توفير الخدمات القانونية؛
- بناء شبكات التواصل Networking؛
- توفير العديد من الخدمات (الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية).

رابعا: تجارب بعض دول العالم الإسلامي في ميدان حاضنات الأعمال.

إن تجارب حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة أثبتت قدرتها على الرفع من نسبة نجاح المشاريع الناشئة وفي توفير مناصب الشغل وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في المناطق التي تنشط بها، وهو ما أدى الى انتشار تطبيقها وتبنيها في الكثير من الدول النامية، ولعل من بين هذه الدول دول العالم الإسلامي على غرار مصر والأردن وماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، حيث أثبتت حاضنات الاعمال في هذه الدول بما لا يدع مجالا للشك نجاحها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها.

وفيما يلي سوف نتطرق الى بعض تجارب دول العالم الإسلامي في مجال احتضان الاعمال:

1-تجربة ماليزيا:

قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا

الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation، MTDC) التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل.[18]

وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجية الحيوية وقد قامت هذه الشركة حديثاً بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة، ونتناول فيما يلي أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية.[19]

أ–الحاضنة التكنولوجية (UPM-MTDC Technology Innovation Centre):

والتي تم افتتاحها في أفريل1997، ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة. وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضاً بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة، حيث تمت إقامة مشروع MSC Multimedia Super Corridor، والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

ب–مركز الإبداع التكنولوجي (UM-MTDC Technology Innovation Centre):

تم افتتاح هذا المركز في فبراير 1999، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الإتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

ج–مركز التكنولوجيا الذكية (UKM-MTDC Smart Technology Centre) :

هذا المركز أفتتح في سبتمبر 1999، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

د–خصائص حاضنات الأعمال في ماليزيا:

الخدمات التي تقدمها المراكز التكنولوجية للشركات:

قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية بالتعاون مع أربعة جامعات مشاركة بتكوين لجنة تسيير للإشراف على أنشطة المراكز ودعم الخدمات بها، والتي تقدم خدمات في المجالات الآتية:[20]

- البحث والتطوير والاستشارات الهندسية؛
- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك؛
- تنمية وتدريب الموارد البشرية؛
- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات؛

- دعم برنامج إدارة الجودة؛
- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع؛
- تقديم خدمات التحليل المالي.

آلية إدارة مراكز تطوير التكنولوجيا:

- يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير ويمثلها الرئيس التنفيذي لمكتب مركز التطوير الماليزي، ونائب القنصل، ورئيس كل جامعة مشاركة، ورئيس معهد البحوث المتعاقد، ومدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير. ويتم اختيار مدير للمشروع الذي يقدم تقرير عن تقدم المشروع للمركز وللجنة التسيير كل 3 أشهر.
- تشرف المراكز على الشركات وعلى إدارتها يومياً للتأكد من حسن سير العمل، وكل مالك شركة يعتبر مدير مشروع، ويعتبر مسؤولاً عن الآلات والمعدات الموجودة بالشركة.
- تجتمع اللجنة التكنولوجية وفريق التسويق ومجموعة من الاستشاريين بشكل دوري مع خبراء من المراكز ومجموعة من الشركات، وذلك لتقديم المساعدة للشركات والمستأجرين من خلال مراكز تطوير التكنولوجيا.[21]

شروط التعاون بين الجامعات والشركات الموجودة بالمراكز:

- تمنح الجامعة قطعة أرض لفترة 30 سنة، ويقوم مركز تطوير التكنولوجيا الماليزي بأعمال البناء والتنمية والإدارة للمركز، هذا بجانب أن يكون له الحق في إسكان الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- تحصل الجامعة على 5% من الدخل الخاص بالمركز؛
- تملك الجامعة حق التمثيل داخل هذه الشركات.[22]

2-تجربة مصر:

تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة، ولتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995 والتي كانت تهدف أساسا إلى:

-نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية، الفنية الإدارية، التمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال؛

-إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات؛

-الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

وقد قامت الجمعية بوضع خطة استراتيجية لإقامة عدد من الحاضنات والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية في عدد من المحافظات وبدعم تمويلي من الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بدور ريادي في إقامة الحاضنات في مصر.

ويوضح لنا الشكل التالي الدور الذي تقوم به الجمعية، ومختلف الهيئات والمؤسسات التي تتعاون معها الجمعية في دعم وإنشاء المشروعات الصغيرة من خلال إنشاء العديد من حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية.

الشكل رقم 04: منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال

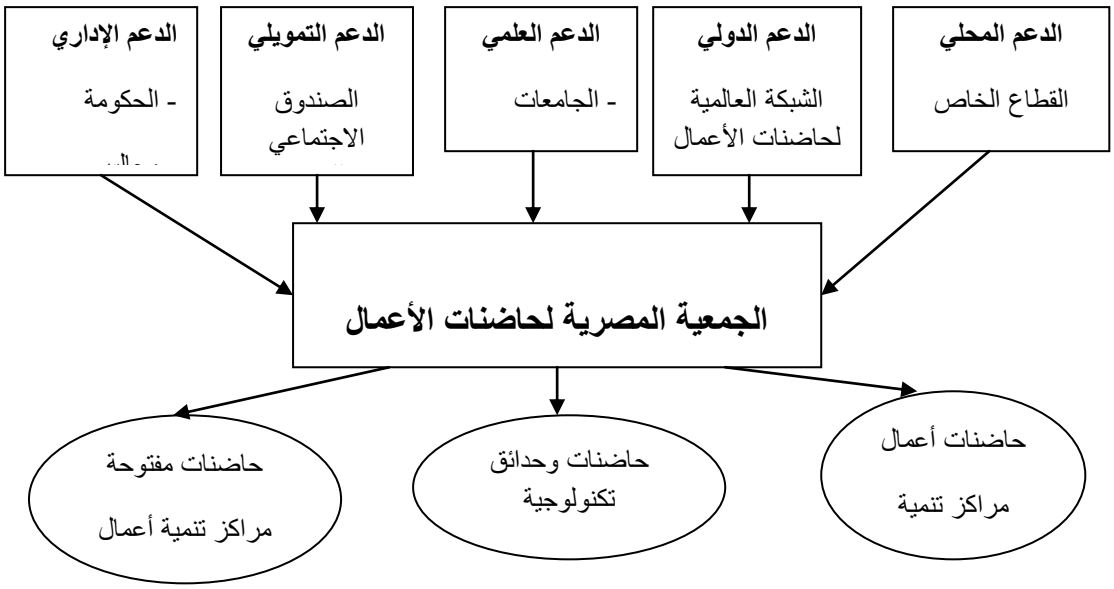

المصدر: أحمد يونس درويش: التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ملتقى تنمية الموارد البشرية صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع :www.hrdfsa.com.ws3p2.ppt التاريخ : 2012/05/05

قامت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع استراتيجية لإقامة 21 حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي تغطي كافة أنحاء الجمهورية، وذلك خلال الخطة الزمنية التي كان من المفترض الانتهاء منها في الفترة 1997-2003 . وتهدف خطة الجمعية إلى إنشاء حاضنات تخرج حوالي 150 مشروع كل عشر سنوات وتوفر 2900 فرصة عمل، وقد بدأت عدة مشروعات بالتنسيق مع الجامعات المصرية.[23]

ولقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة 12 من حاضنات الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تغطي بعض محافظات الجمهورية حتى نهاية جويلية 2001 تاريخ بدء العمل في الحاضنات التالية :[24]

- حاضنة أعمال تلا . المنوفية؛
- حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين . القاهرة؛

- حاضنة الأعمال والتكنولوجيا . أسيوط؛
- حاضنة المشروعات الصغيرة بالمنصورة؛
- حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة؛
- حاضنة الدويقة المفتوحة . القاهرة؛
- حاضنة السلام المفتوحة . القاهرة.

ويلخص لنا الجدول التالي أنشطة بعض حاضنات الاعمال المصرية من حيث عدد المشاريع المحتضنة ومناصب العمل المباشرة التي قامت بتوفيرها.

الجدول رقم 01: أنشطة بعض حاضنات الاعمال المصرية لسنة 2003.

الحاضنات	عدد المشاريع في الحاضنة	الوظائف المباشرة
حاضنة الاعمال بتلا المنوفية	33	990
حاضنة التبيين التكنولوجية القاهرة	17	510
حاضنة جامعة المنصورة	07	200
حاضنة الاعمال بالدقهلية	36	1080
حاضنة الاعمال باسيوط	17	510
المجموع	110	3290

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، دور مؤسسات التمويل الإسلامي في دعم حضانات الاعمال للصناعات الصغيرة، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص: .292

3-تجربة الاردن:

تم انشاء أول حاضنة اعمال في الأردن عام 1988 وقد كانت تسمى بالمجموعة الأردنية للتكنولوجيا JTG ، وهي حاضنة اعمال تكنولوجية ربحية عملت على دعم المشاريع الريادية ذات الاهتمامات التكنولوجية للإسهام في نمو بيئة الاعمال عن طريق توفير المقومات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية للمشاريع المحتضنة لفترة زادت على 10 سنوات، وقد تخرج منها 13 مشروعا رياديا ساهمت في توفير ما يتراوح بين 800 الى 900 فرصة عمل ، وقد توقفت هذه الحاضنة عن العمل في عام 2001 بسبب قدراتها المالية المحدودة والظروف التي أحاطت بالمنطقة.[25]

التجربة الثانية في مجال احتضان الاعمال في الأردن كانت في عام 1996 حيث تم انشاء حاضنة اعمال من قبل ملتقى سيدات الاعمال في الأردن، كما عملت على نشر مفهوم التنمية وايصالها الى الريف والمناطق التي تقع خارج المدن، واهتمت الحاضنة أيضا بدعم واحتضان المشاريع غير التقليدية التي يحتاجها السوق، مثل تصميم مواقع الانترنت، التصاميم الهندسية، وتمثلت الفئة المستهدفة من قبل هذه الحاضنة في النساء الراغبات في تأسيس عمل خاص بهن، وتقدم الحاضنة خدمات متعددة للمؤسسات المحتضنة كالدعم الإداري وخدمات السكرتاريا،

دراسات الجدوى الاقتصادية، برامج تدريبية متخصصة، خدمات محاسبية وتسويقية، خدمات الاستشارة القانونية، وقد تخرج منها أكثر من 50 مشروعا رياديا في مختلف المجالات بقي منها في السوق 40 مشروع.[26]

يبلغ عدد حاضنات الاعمال في الأردن 08 حاضنات يعمل معظمها في مؤسسات اكاديمية وجامعية، ونذكر من بينها:

- حاضنة الاعمال التكنولوجية في جامعة فيلادلفيا؛
- حاضنة الاعمال الزراعية – الصناعية في الجامعة الأردنية؛
- حاضنة المهندسين والمؤسسات الصناعية في الجمعية العلمية الملكية؛
- حاضنة اعمال الرواد الشباب جامعة اليرموك؛
- حاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات iPARK – المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا؛
- حاضنة اعمال المجمع الريادي الأكاديمي للتميز – جامعة اليرموك.

4-تجربة دول مجلس التعاون الخليجي:

حسب دراسة المباركي 2008 فتن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهودا معتبرة في دعم ريادة الاعمال وانشاء المشاريع الصغيرة، ففي سنة 2003 في المنامة عاصمة البحرين تم تأسيس اول حاضنة أعمال في دول المجلس بتمويل من بنك التنمية البحريني ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالتعاون مع وزارة الصناعة البحرينية.[27]

أما في المملكة العربية السعودية فقد ساهم برنامج "بادر" الذي تأسس في سنة 2008 بإقامة عدد من حاضنات الاعمال في مختلف مناطق المملكة ساهمت بشكل كبير في دعم الأفكار المبتكرة والريادية في قطاعات عالية التقنية خصوصا لدى طلبة الجامعات، ولعل من بين أبرز حاضنات الاعمال التي انبثقت عن هذا المشروع نذكر ما يلي:[28]

- حاضنة بادر للتقنية الحيوية؛
- حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات؛
- حاضنة بادر للتصنيع المتقدم؛
- حاضنة بادر –جامعة سلمان بن عبد العزيز؛
- حاضنة بادر تقنية النانو؛
- حاضنة بادر للطاقة.

وفي الامارات العربية المتحدة في 2009 تم تأسيس مركز دبي للمؤسسات من أجل احتضان ودعم المشاريع الناشئة في قطاع الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقع المركز في المنطقة الحرة بمطار دبي، كذلك قام صندوق خليفة بأبوظبي (تأسس عام 2009) بتمويل احتضان المشاريع (228) مشروع باعتماد مالي قارب 398 مليون درهم.[29]

أما في سلطنة عمان فتم تأسيس واحة مسقط للمعرفة كأول برنامج لاحتضان الاعمال بالتعاون مع برنامج المملكة المتحدة لحدائق التكنولوجيا بهدف تمويل واحتضان المشاريع الناشئة ونقل التكنولوجيا، كذلك قامت واحة مسقط للمعرفة بتأسيس منجم المعرفة كحاضنة أعمال توفر لمنتسبيها كل خدمات الاحتضان والمرافقة.[30]

وفي قطر تم تأسيس حديقة العلوم والتكنولوجيا في سنة 2008 بإنشاء حاضنة أعمال تكنولوجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[31]

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا المكانة الكبيرة التي أصبحت حاضنات الأعمال تحظى بها في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في مساعدة المؤسسات الصغيرة، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، وبالنظر إلى تجارب الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي، نجد أن دول العالم الإسلامي باستثناء ماليزيا والدول العربية خصوصا ، مازالت بعيدة في ميدان حاضنات الأعمال ، وما هذا إلا نتيجة لحداثة التجربة وللعراقيل والصعوبات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة الناشئة في العالم العربي والاسلامي، ولذا فان توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة الناشئة ورواد الاعمال من الشباب على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء ، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يمكن التوصل الى النتائج التالية:

- ان حاضنات الاعمال تعد الوسيلة الأنسب لدعم انشاء المشاريع ومساعدتها على تخطي مراحل التاسيس الأولى والتي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة.
- ان نجاح حاضنات الاعمال في تحقيق الأهداف المرجوة منها يحتاج الى تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص، والى توفر مقومات اقتصادية على غرار انتشار ثقافة العمل الحر وريادة الاعمال.
- ان دراسة التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الاعمال، خصوصا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، يساعد دول العالم العربي والإسلامي على اثراء تجاربها وتكييفها بما يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية.
- ان تجارب حاضنات الاعمال في العالم العربي والإسلامي لا تزال في أطوارها الأولى، وبالتالي فان الحكم على فعاليتها غير ممكن على الأقل في الوقت الحالي.

المراجع:

- الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو إقتصادي منشود منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية إقتصادية مستدامة، الرياض، أكتوبر، 2003.
- أحمد يونس درويش: التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع :www.hrdfsa.com.ws3p2.ppt التاريخ: 2012/05/05
- العين وجدان التلهوني الساكت: حاضنات الاعمال، ملتقى تجربة سيدات الاعمال والمهن الاردني، عمان، الأردن، 8-10 كانون الثاني، 2005.
- حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد: 02، 2003.
- خليل الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع4، المجلد17، ديسمبر، 2009.
- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 29- 28 ديسمبر ، 2002
- عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2003.
- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية مصر، 2002.
- محمد ناجي حسن خليفة، دور مؤسسات التمويل الإسلامي في دعم حضانات الاعمال للصناعات الصغيرة، اتحاد المصارف العربية، 2005.
- Bateman,M.,Mustafa,I., Preliminary Study on Business Incubators and Capital, Euro-Jordanian Action for the development of Entreprise, 2002.
- Elena Scaramuzzi : Incubators in developing countries: status and development perspectives, World Bank, Washington DC , May, 2002.
- Hanadi Mubarak AL-Mubaraki, Michael Busler : Middle East towards Incubator Benefits : case studies, World Academy of Sience, Engineering and Technology, 63, 2012
- ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , june , 2001 .
- NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2013

- NBIA: "Incubation Industry Information", 1999 , www.nbia.org/information le: 12/01/2013
- OCDE: TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE, Paris, 1997.
- Rustam Lalkaka, "Technology Business Incubators: Characteristics Benefits, Performance" , APCTT-GOI, International Workshop on TBIs Bangalore India, 29 - 31 January 2001.
- http://www.state.nj.us/ le: 12/01/2013
- http://www.badir.com.sa/ar/?post_type=incubator le: 12/12/2013

الهوامش:

[1] NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2013

[2] ibid

[3] ibid

[4] ibid

[5] Elena Scaramuzzi : Incubators in developing countries: status and development perspectives, World Bank, Washington DC , May, 2002, p: 05

[6] خليل الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع4، المجلد17، ديسمبر، 2009، ص.22

[7] Rustam LALKAKA, "Technology Business Incubators: Characteristics Benefits, Performance" , APCTT-GOI, International Workshop on TBIs Bangalore India, 29 - 31 January 2001.

[8] NBIA," what is incubators " , op.cit.

[9] حسين رحيم : " نظم حاضنات الأعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد: 02 ، 2003 ، ص : 168

[10] ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , june , 2001 , p: 04

[11] محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية مصر، 2002 ، ص: 192

[12] عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي: دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 29-28 ديسمبر، 2002

[13] OCDE: TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE, Paris, 1997. p: 06

[14] Ibid , p: 07

[15] عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ،2003، ص: 56

[16] المرجع نفسه، ص: 58

[17] عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، مرجع سابق.

[18] ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , june , 2001 , p:99.

[19] Ibid, p :100.

[20] عاطف الشبراوي: مرجع سابق، ص 56.

[21] المرجع نفسه. ص.56

[22] المرجع نفسه.ص.57

[23] أحمد يونس درويش: التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع :www.hrdfsa.com.ws3p2.ppt التاريخ: 2012/05/05

[24] المرجع نفسه.

[25] Bateman,M.,Mustafa,I., Preliminary Study on Business Incubators and Capital, Euro-Jordanian Action for the development of Entreprise, 2002, p.43.

[26] العين وجدان التلهوني الساكت: حاضنات الاعمال، ملتقى تجربة سيدات الاعمال والمهن الاردني، عمان، الأردن، 8-10 كانون الثاني، 2005، ص ص 10-17.

[27] Hanadi Mubarak AL-Mubaraki, Michael Busler : Middle East towards Incubator Benefits : case studies, World Academy of Sience, Engineering and Technology, 63, 2012, p :804.

[28] http://www.badir.com.sa/ar/?post_type=incubator le: 12/01/2013

[29]Hanadi Mubarak AL-Mubaraki, Michael Busler, opcit, p :804.

[30] Ibid.

[31] Ibid.

تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

د/غريبي أحمد [1]

أ.بوشريط أسامة[2]

ملخص: إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف، ومن بين هذه السياسات, السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر الاقتصادية، ومن خلال هذا البحث ارتأينا أن نبين مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر وفي النهاية نتطرق إلى تحليل أثر العرض النقدي (النقد، السيولة المحلية الخاصة، السيولة المحلية) على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نموذجين إحصائيين بواسطة برنامج SPSS خلال الفترة (1993-2012).

الكلمات المفتاح: العرض النقدي، النمو الاقتصادي في الجزائر، السياسة النقدية، برنامج SPSS .

Summary: One of the goals sought by all countries is to reach the high economic growth rates, due to the multiplicity of problems and economic phenomena led most countries to apply different economic policies in order to reach that goal, and among these policies, monetary policy, which is the way effective through the handling of some economic phenomena, and through this research, we decided to show basic concepts about money supply and interviews money supply and monetary policy in Algeria and in the end tools we address the analysis of the impact of money supply (cash, local liquidity, domestic liquidity) on GDP crude in Algeria to achieve this, two models have been applied by statisticians SPSS program during the period (1993-2012)

Key words: money supply, economic growth in Algeria, monetary policy, program SPSS.

[1]. د/ غريبي أحمد،أستاذ محاضر أ ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية.

أ. بوشريط أسامة، أستاذ مؤقت، كلية العلومالإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية.

مقدمة:

لا شك أن موضوع النقود بشكل عام يعتبر أحد أهم المواضيع في المجال الاقتصادي. و الحديث عن النقود، ليس فقط تناول تعريفاتها الاصطلاحية و تطورها و نشأتها التاريخية و وظائفها، إنما يتعدى ذلك إلى ما هو أهم، خاصة في الفترة الأخيرة و التي احتلت فيها النقود أدوارا غير مسبوقة في الاقتصاد، فأصبحت تعامل كما لو كانت سلعة من السلع لها أسواقها الخاصة بها و أسس التعامل فيها و لها مزاياها و عيوبها

و موضوع النقود في الاقتصاد يقودنا إلى تناول ما يعرف بالعرض النقدي أو الكتلة النقدية، و تأثيراتها على مختلف الأعوان الاقتصاديين و غير الاقتصاديين، و كذا مجموعة العوامل التي تؤثر فيها و تحدد طرق تأثيرها على الاقتصاد ككل.

الإشكالية:

يثير موضوع بحثنا التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر العرض النقدي على الناتج الداخلي الخام بالجزائر ؟

أولاً: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي

1-مفهوم العرض النقدي

– يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، و عليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية[1]

المجمع M1:

يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، أو حتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي.

تتصف هذه الودائع التي نرمز لها ب (D) بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني.

المجمع M2 :

يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع (M1) مضافا إليه الودائع لأجل التي نرمز لها بالرمز (DT)، نجد أن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء اجل معين، كما نجد أن البنوك تكافئ الودائع لأجل أي إنها تدفع لأصحابها فوائد.

يعتبر هذا المجمع أفضل المجمعات النقدية، لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم، وان الودائع لأجل بديلة السلع والخدمات مثل (E) و (D) وإما انه يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية التحكم

فيه ومراقبته، بواسطة القاعدة النقدية والمضاعف، لان هذا المجمع موجود لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية.

المجمع M3:

يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات و أذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبة أو سندات على الوثائق.

هذا المجمع هو اقل سيولة من المجمعين (M1) و (M2).

يمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية:

$$E+D=\mathbf{M1}+DT=\mathbf{M2}+S=\mathbf{M3}$$

2- القاعدة النقدية:

"**النقد قوي الأثر**" أو ببساطة النقد الاحتياطي RM، و تتألف القاعدة النقدية من التزامات معينة على السلطة النقدية (مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي و العملة في خزائن البنوك التجارية، ودائع البنوك التجارية و القطاع الخاص، و الهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية)،و تستعمل القاعدة النقدية في التنبؤ بالكتلة النقدية(المعروض النقدي).

و القاعدة النقدية يجب أن تتساوى مع أصول البنك المركزي كما يلي:

القاعدة النقدية = صافي الأصول الخارجية (الذهب +العملة الصعبة) + الصافي المستحقات المحلية على الحكومة + مستحقات على هيئات رسمية + مستحقات على البنوك التجارية + صافي بنود أخرى.

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزانة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية، أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل اكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

إذا فالمعروض النقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.....الخ.

3- مقابلات المعروض النقدي

تعتبر كمية النقد المتداول التزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخزينة.[2]

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي او سياسة السوق المفتوحة.تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية[3]:

معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، التسهيلات الدائمة.

1-سياسة معدل إعادة الخصم.

لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة و القرض الأزمة، لا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل، و الهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض.[4]

2- سياسة السوق المفتوحة.

ظهرت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، و عرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية و تفعيل نشاطها ، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية و المستثمرين[5].

و لقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بان يشتري و يبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من 06 أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بان لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11.[6]

نجد أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا انجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي المبادرة في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي [7] .

3- الاحتياطي النقدي الإلزامي.

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994 ،سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد،جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية ، بدا استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994بنسبة3 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5 %.

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمّد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.[8]

بدا تطبيقه في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية و الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5 % ثم تم تخفيضه إلى 4 % في فيفري 2001 ثم إلى 3 % في ماي 2001، تم رفعه إلى 6.5 % في شهر ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25 % بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة[9].

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسية النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان و منه على العرض النقدي.

ثالثا: المعروض النقدي في الجزائر

هناك مجموعة من المراحل مر بها المعروض النقدي في الجزائر كما يلي :

1-المعروض النقدي في ظل التوجه الاشتراكي :

النقود في ظل التوجه الاشتراكي كانت عبارة عن وحدة حساسة فقط، فالبرغم من أن الجزائر أنشأت وحدة نقدية وطنية تدعى الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10 فإن النقود لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية فهي لم تتداول كرأسمال و إنما أصبحت وسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

كما أن المعروض النقدي في الجزائر في هذه الفترة كان يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، فالسلطة النقدية المخول لها إدارة النقد، و تنظيم الكتلة النقدية وفق الأهداف الاقتصادية الكلية، نجدها عند البنك المركزي كما نجدها عند الخزينة العمومية، فقانون المالية لسنة 1965 يشير بصفة قطعية إلى أن البنك المركزي يخضع للخزينة العمومية لمنحها القروض بدون قيد و لا شرط، حتى جاء الإصلاح المالي لسنة 1986، و منه المعروض النقدي يتوقف أولا على هيئة الخزينة و من الناحية الكمية يرجع إلى الحجم الواجب إصداره لتمويل و تسيير الاقتصاد و فق الأهداف المخططة.

2- المعروض النقدي في ظل التوجه الرأسمالي:

الجدول التالي يوضح نمو الكتلة النقدية الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم(1)يوضح تطور الكتلة النقدية بين (1993 – 2001)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	النقود M1	%	أشباه النقود	%	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الخام PIB	معدل نمو M2	معدل نمو PIB
1993	446.9	71.23	180.5	28.76	627.4	1189.7	21.6	10.7
1994	475.9	65.76	247.7	34.23	723.6	1487.4	15.3	25.0
1995	519.1	64.91	280.5	35.08	799.6	2002.6	10.5	34.6
1996	595.2	64.72	324.4	35.27	919.6	2564.7	15.0	28.1
1997	671.6	62.11	409.9	37.86	1082	2780.2	17.6	8.4
1998	813.7	63.18	474.2	36.81	1288	2810.1	19.1	1.1
1999	889.8	60.58	578.6	39.41	1468	3215.2	14.0	14.4
2000	1041.4	62.75	617.9	37.24	1659	4078.8	13.0	26.9
2001	1235.6	59.64	836.2	40.35	2072	4222.1	24.9	3.5

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(1)يوضح تطور الكتلة النقدية و مكوناتها بين (1993 – 2001)

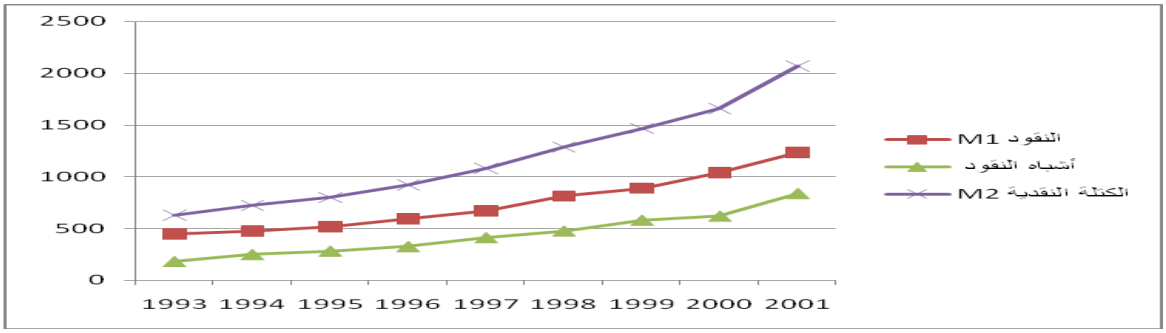

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم(2)يوضح تطور الناتج المحلي الخام بين (1993 – 2001)

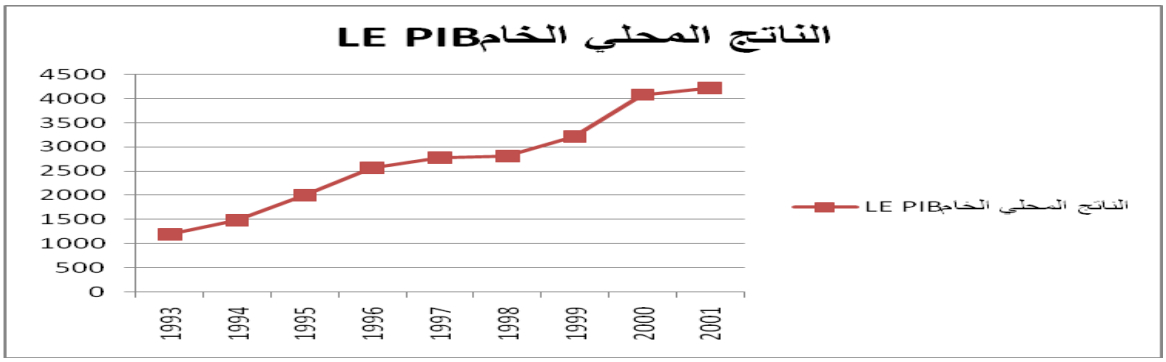

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

1)- نلاحظ بان نسبة M1 من الكتلة النقدية قد تناقصت، حيث كانت تمثل 1.23 % سنة 1993، ثم أصبحت تمثل 59.64 % سنة 2001، وإذا ما قارنا بفترة الاشتراكية حيث كانت تمثل دائما اكبر من 80%،وهذا التناقص راجع إلى تطور الجهاز المصرفي، واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود)، حيث نلاحظ أنها كانت تمثل نسبة 28.76%سنة 1993، ثم انتقلت إلى 40.35% سنة 2001.

2)- نلاحظ عموما بان معدل نمو الكتلة النقدية M2، أصبح اقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام، إلا في فترات الأزمات (الركود)،بحيث هذا التطور لم يلاحظ خلال الفترة الاشتراكية قبل 1990، أين كان دائما معدل نمو الكتلة النقدية اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الخام، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم.

وفي الإطار التطبيقي يمكن بيان تأثير العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M2 و الناتج الداخلي الخام، تحقيق لهدف الدراسة في تقييم دور العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي تم صياغة نموذجين، يمثل النموذج الأول بين 1993-2001 و يمثل النموذج الثاني الفترة 2006-2012.

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج ، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية .

2-1 تحليل تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام للفترة 1993-2001بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

نحصل على مخرجات برنامج SPSS كما يلي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,958[a]	0,918	0,906	319.93398

a. Valeurs prédites : (constantes), M1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	8041149,633	1	8041149,633	78,559	,000[b]
	Résidu	716504,269	7	102357,753		
	Total	8757653,902	8			

a. Variable dépendante : PIB

b. Valeurs prédites : (constantes), M1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-28,203	326,359		-,086	0,934
	M1	3,678	0,415	0,958	8,863	0,000

a. Variable dépendante : PIB

يكون النموذج كما يلي:

PIB=-28.203+3.678M1 **معامل الانحدار β=3.678**

2-2 تحليل تأثير الكتلة النقدية M1 على الناتج الداخلي الخام

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمقدار **3.678**، يشير معامل الارتباط الذي يساوي R=0.958إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ، أي هناك ارتباط قوي بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام و هو ما لا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن الكتلة النقدية أكثر ارتباطا مع التضخم، اختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة فيشر المحسوبة 0.0047% ، وهي نسبة أقل من% 5 ،وبالتالي فإن النموذج يتمتع بمصداقية إحصائية في دراسة العلاقة بين ا الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية.

أما فيما يخص نظام تغطية المعروض النقدي، فيمكن إيضاح أهم مكوناته في الجدول التالي:

الجدول رقم(4)يوضح تطور عناصر تغطية المعروض النقدي بين (1993 – 2001)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	أرصدة نقدية صافية + عملات أجنبية	%	ديون للدولة	%	ديون للاقتصاد	%	مجموع الأصول
1993	19.6	%2.55	527.8	%68.75	220.3	%28.69	767.7
1994	60.4	%7.23	468.5	%56.12	305.8	%36.63	834.7
1995	26.3	%2.64	401.5	%40.41	565.6	%56.93	993.4
1996	133.9	%11.26	282.2	%23.75	772.1	%64.98	1188.2
1997	350.3	%23.11	423.6	%27.95	741.3	%48.92	1515.2
1998	280.7	%18.06	542.3	%34.89	731.1	%47.04	1554.12
1999	169.6	%9.61	658.7	%37.35	935.1	%53.02	1763.4
2000	775.9	%37.68	506.6	%24.60	776.2	%37.70	2058.7
2001	1310.7	%51.50	394.7	15.5	839.3	%32.98	2544.7

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(3) يوضح تطور عناصر تغطية المعروض النقدي بين (1993 – 2001)

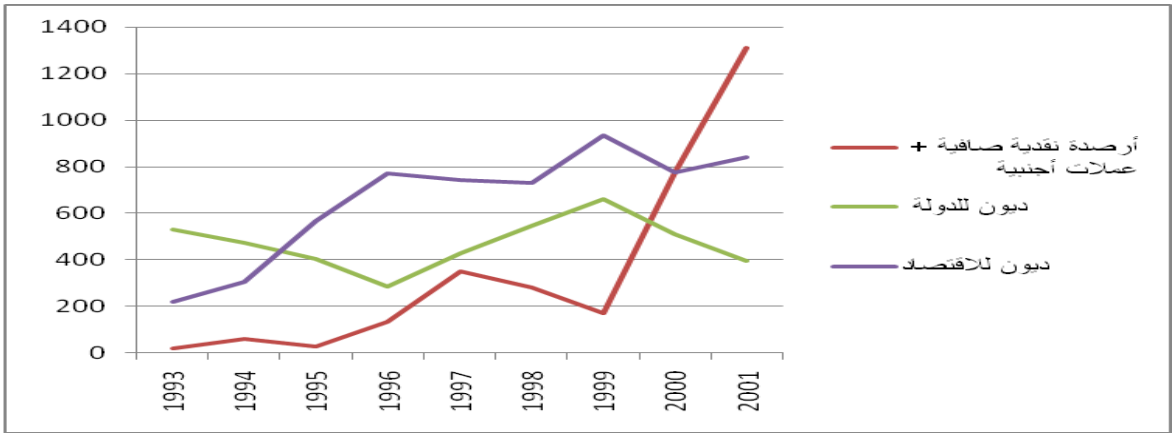

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليل الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1)- نلاحظ بالنسبة للأرصدة النقدية (ذهب + عملات أجنبية)أنها كانت في زيادة مضطردة منذ 1993، حتى 1997 (2.55%إلى 23.11%)، ثم انخفضت بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال 1999/1998، ثم بدأت في الارتفاع إبتداءا من 2000 حيث مثلت 37.68 %، وبلغت اكبر نسبة لها سنة 2001 بنسبة 50.50 %، أين كانت نصف تغطية الكتلة النقدية عبارة عن ذهب.

2)- نلاحظ بان الديون على الدولة قد انخفضت باستمرار، حيث كانت تمثل 68.75 % سنة 1993، ثم أصبحت تمثل 15.51 % سنة 2001، وذلك لتحسين الوضعية المالية للدولة وعدم لجوءها إلى البنك

المركزي للتمويل، أما الديون على الاقتصاد فقد ارتفعت إلى بشكل عام، حيث مثلت 28.69% سنة 1993، ثم أصبحت 32.98 % سنة 2001، وذلك لتحسن معاملات الأعوان الاقتصاديين.

3-العرض النقدي خلال الفترة [2000-2005]

الجداول و الأشكال التالية تعطينا تفاصيل و مؤشرات عن تطور الكتلة النقدية خلال الفترة الأخيرة

الجدول رقم(5)يوضح تطور يوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها بين (1993 – 2001)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
النقود و أشباه النقود (M2)	2473.5	2901.5	3354.3	3738	4146.9
النقود	1238.5	1416.3	1630.4	2160.5	2422.7
النقد القانوني	577.2	664.7	781.4	874.3	921
الودائع لأجل	661.3	751.6	849	1 286.2	1 501.7
البنوك	554.9	642.2	718.9	1 127.9	1 220.4
الحسابات البريدية الجارية + الخزينة	106.4	109.4	130.1	158.3	281.3
أشباه النقود	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2
مقابلات الكتلة النقدية	2473.5	2901.5	3354.3	3738	4146.9
الأرصدة الخارجية الصافية	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.4
بنك الجزائر	1 313.60	1 742.70	2 325.9	3 109.1	4151.5
البنوك الأخرى	-2.8	13	16.7	10.1	27.9
القروض الداخلية	1648.1	1845.4	1803.6	1514.4	839
قروض الدولة	569.7	578.6	423.4	-20.6	-939.3
قروض بنك الجزائر	-276.3	-304.8	-464.1	-915.8	-1986.5
البنوك الأخرى	739.6	774	757.4	736.9	765.9
أخرى (خزينة + البريد)	106.4	109.4	130.1	158.3	281.3
قروض للاقتصاد	1 078.40	1 266.80	1 380.2	1 535.0	1 778.3
وضعيات صافية أخرى	-485.4	699.6	-791.8	-895.5	-871.5

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(4) يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية بين (2001 – 2005)

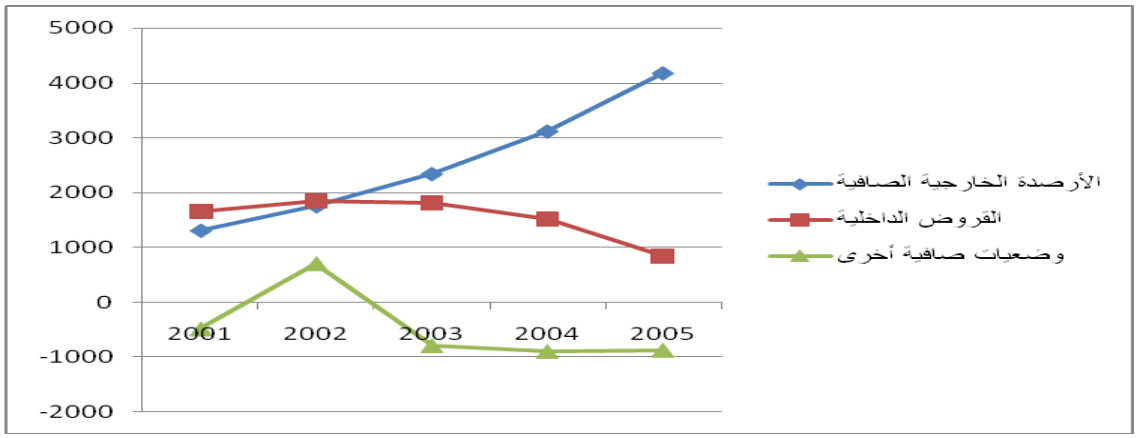

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

4- العرض النقدي خلال الفترة [2006-2012]

الجدول التالي يوضح نمو الكتلة النقدية بمختلف مكوناتها، وكذا نمو الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم(1)يوضح تطور الكتلة النقدية بين (2006 – 2012)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	النقود M1	%	أشباه النقود	%	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الخام PIB	معدل نمو M2	معدل نمو PIB
2006	3167.6	30.8	1766.1	1.7	4827.6	8185.9	18.6	2.0
2007	4233.6	33.7	1761.0	-0.3	5994.6	9366.6	24.17	3.0
2008	4964.9	17.3	1991.0	13.1	6955.9	11090.0	16.04	2.4
2009	4944.2	-0.4	2228.9	11.9	7173.1	10034.3	3.1	2.4
2010	5756.4	16.4	2524.3	13.3	8280.7	12049.5	15.4	3.3
2011	7141.7	24.1	2787.5	10.4	9929.2	14519.8	19.9	2.8
2012	7681.8	7.6	3331.5	19.5	11013.3	15843.0	10.9	3.3

المصدر: Banque d'Algérie

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

1)- نلاحظ بان نسبة M1 من الكتلة النقدية قد تناقصت، حيث كانت تمثل 30.8 % سنة 2006، ثم أصبحت تمثل 7.6 % سنة 2012،وهذا التناقص راجع إلى تطور الجهاز المصرفي، واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود)، حيث نلاحظ أنها كانت تمثل نسبة 1.7 %سنة 2006، ثم انتقلت إلى19.5 % سنة 2012.

2)- كما نسجل ارتفاع M2 بنسبة 15.4 %عام 2010 مقابل 3.1% للسنة السابقة، ويفسر ذلك بعاملين: الأول هو ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب[10]، والثاني هو مباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي أقره رئيس الجمهورية في سنة 2009بمبلغ يقدر حوالي 238مليار دولار تمتد على مدار أربع سنوات من 2009إلى 2014

3)- نلاحظ عموما بان معدل نمو الكتلة النقدية M2، اصبح اكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم.

الشكل رقم(4-1) يوضح أثر الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام بين (2006 – 2012)

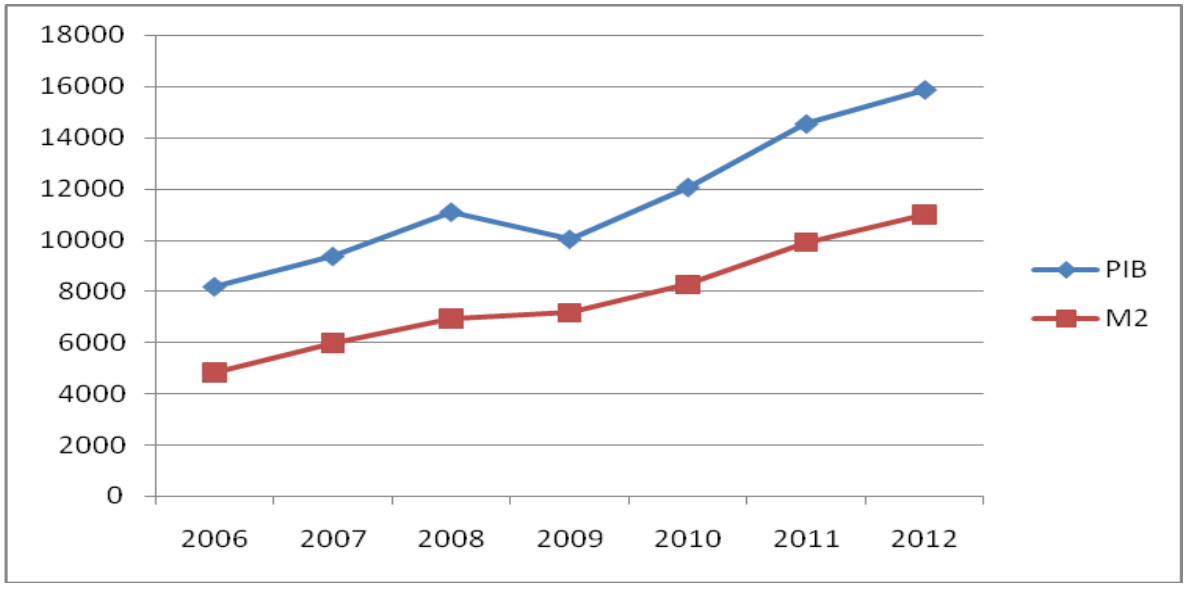

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يمثل النموذج الثاني الفترة 2006-2012.

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج ، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية .

4-1 تحليل تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام للفترة 2006-2012بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

نحصل على مخرجات برنامج SPSS كما يلي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,685[a]	0,470	0,364	.39584

a. Valeurs prédites : (constantes), M2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	0,694	1	0,694	4,427	0,089[b]
	Résidu	0,783	5	0,157		
	Total	1,477	6			

a. Variable dépendante : PIB

b. Valeurs prédites : (constantes), M2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,530	0,595		2,571	0,050
	M2	,000	0,000	0,685	2,104	0,089

Variable dépendante : PIB .a

يكون النموذج كما يلي:

PIB=1.53+0.000157M2 **معامل الانحدارβ=0.000157**

2-4 تحليل تأثير الكتلة النقدية M2 على الناتج الداخلي الخام

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمقدار **0.000157**

يشير معامل الارتباط الذي يساوي R=0.685إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين لكنها ليست قوية، أي هناك ارتباط متوسط بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام و هو ما لا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن الكتلة النقدية أكثر ارتباطا مع التضخم.

اختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة فيشر المحسوبة 8.9% ، وهي نسبة أكبر من% 5 ،وبالتالي فإن النموذج لا يتمتع بمصداقية إحصائية في دراسة العلاقة بين ا الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية، وهذا أيضا يتناقض مع النظرية الاقتصادية .

خاتمة

الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي ويمكننا في الأخير تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- يتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزانة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية، أو نقود الودائع التي تنشئها البنوك التجارية، وهي تمثل اكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة

-المعروض النقدي أو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.

- تعتبر كمية النقد المتداول إلتزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخزينة

- تعتبر الكتلة النقدية أكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

-تبين لنا في الأخير أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر قد عرف مجموعة من المراحل المتجانسة، يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى [1990-2000]**:أصبح تطور الكتلة النقدية و مكوناتها يحاكي نماذج دول اقتصاديات السوق، غلبة للقروض الممنوحة للاقتصاد، مع استخدام سياسات انكماشية تهدف للحد من الكتلة النقدية الزائدة (خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الهادفة آنذاك للحد من التضخم)
- **المرحلة الثانية [2001- 2005]**:المرحلة عرفت العديد من التغييرات في مكونات الكتلة النقدية، فلأول مرة تراجعت القروض الممنوحة للاقتصاد، بينما تزايد دور العملات الصعبة كغطاء للكتلة النقدية (ارتفاع احتياطات الصرف)، و كل ذلك في ظل زيادة مطردة (كبيرة و مستمرة) للعرض النقدي.

المرحلة الثالثة [2006-2012]:هذه المرحلة تميزت بزيادة معتبرة في الكتلة النقدية بسبب برنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة و التوجهات الجديدة للدولة.

الهوامش:

[1] بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص35.

[2] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص64-65.

[3] المادة 10،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[4] بعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195

[5] الجزائر،ص 196 ،2003 الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،

[6] المادة 54 ،القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26أوت 2003

[7] النظام 13-1 المؤرخ في 26 أفريل2013

[8] المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14أفريل1990.

[9] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2004، ص 25

[10] التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائرسنة 2012، تدخل محافظ البنك امام المجلس الشعبي الوطني 2013، ص22

11 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie

المراجع

1. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،.
2. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
3. المادة 10،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
4. الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2003، الجزائر.
5. المادة 54 ،القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 26أوت 2003
6. النظام 13-1 المؤرخ في 26 أفريل2013
7. المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14أفريل1990.
8. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2004
9. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2013.
10. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie